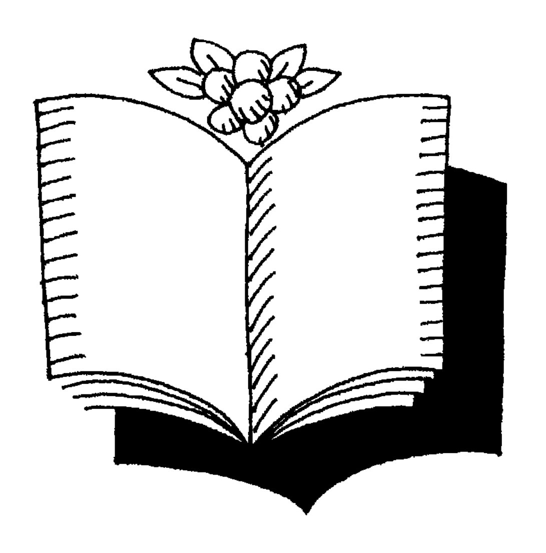


الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

النحو والدلالة

مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي



دار الشروق


النحو والدلالة
مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

أستسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)

بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣

فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٩٦١)

الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

النحو والدلالة

مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي

دار الشروق

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾﴾

صدق الله العظيم

كلمة فى البدء

« ... فالنحو ليس موضوعًا يحفل به المشتغلون بالمُثُل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطإ، أو يرون الصواب رأيًا واحدًا. النحو مَشْغَلَةُ الفنّانين والشعراء. والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو؛ فالنحو إبداع » .

الدكتور
مصطفى ناصف

مقدمة الطبعة الثانية

هذه هى الطبعة الثانية من هذا الكتاب أقدمها للقراء المتخصصين بعد نفاد الطبعة الأولى بزمن طويل، وكانت الطبعة الأولى فى سنة ١٩٨٣، وكنت أظن أن الكتاب بذلك قد استنفد غايته، وأدى ما رجوته منه، ولكن إلحاح كثير من طلاب العلم، وكثير من الزملاء المخلصين علىّ دعانى إلى تقديمه مرة أخرى للقارئ العربى.

وقد كانت استجابة أبناء الحقل اللغوى لهذا الكتاب أول صدوره مما يبعث على الرضا، ويفضى إلى غير قليل من السرور. فقد تفضل الزميل الكريم الدكتور يحيى أحمد أستاذ علم اللغة المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب فى جامعة الكويت بعرض هذا الكتاب والتعريف به وتوجيه بعض الملاحظات عليه فى المجلة العربية للعلوم الإنسانية شتاء عام ١٩٨٤، وكان عمله هذا مما أثلج صدرى، وجعلنى أشعر بأننى أسير فى طريق صحيح.

وقد عقدت حلقة دراسية موسعة عن هذا الكتاب فى أوائل عام ١٩٨٥ بكلية دار العلوم جامعة القاهرة تولاها المرحوم الدكتور محمد فتيح أستاذ علم اللغة المساعد بكلية دار العلوم، ودارت مناقشة واسعة من المتخصصين فى اللغة والنحو والأدب والنقد الأدبى، وأبدى عدد منهم ملاحظات طيبة يمنعنى خوف الثناء على النفس من ذكرها. ولكن هذه الملاحظات كان لها من الأثر الطيب فى نفسى ما جعلنى أرتبط بموضوع هذا الكتاب فيما أنتجت بعد ذلك من أعمال.

وقد كانت استجابة كثير من الزملاء فى مجال الدرس الأدبى أكثر وضوحا من الزملاء فى مجال الدرس اللغوى إذ تلقف بعضهم ما أشرت إليه فى المبحث الأخير من هذا الكتاب، وهو ما أطلقت عليه «المرتكز الضوئى» فى القصيدة، واحتفى به، وطبّقه فى بعض أعماله.

كل هذا يدعوني اليوم أن أقدم لزملائى، وأبنائى الطلاب فى الدراسات العليا هذا الكتاب مرة أخرى آملا أن يجدوا فيه بعض ما يشغلهم ويجيب عن بعض الأسئلة لديهم أو يثير عددا منها، وآملا أيضا أن يكون وقعه على نفوسهم مثل وقعه على نفوس إخوان لهم سبقوهم فى السنوات التى انقضت منذ ظهوره الأول حتى الآن.

لقد كانت الفكرة التى شغلتنى فى هذا الكتاب هى تعانق النحو والدلالة تعانقا حميما بحيث يكون الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلالى الذى يقوم عليه النص، وظلت قراءاتى بعد ذلك تغذى هذه الفكرة وتقويها، مما يؤكد أن هذه الفكرة صائبة وتحتاج إلى متابعة.

لقد كان التفكير فى الأدب يقوم على النظر إليه بوصفه جُملاً. يقول ريتشارد. م. أوهمان: إن العمل الأدبى - بلا خلاف - مؤلف من جمل، معظمها منظم تنظيما جيدا، وكثير منها منحرف (لا بالمعنى الانتقاصى) وبعضها غير مكتمل، ومنذ تقرر هذا، فإن مجهودا قليلا فى التفكير فى الأدب بوصفه جملا ربما يؤدى إلى البصيرة التى تنظر للأدب على أنه كذلك.

ولكن هناك اتجاها واضحا الآن ينظر للعمل الأدبى على أنه نص بحيث تصبح الجملة هى وحدة هذا النص، وأيّا ما كان فإن كل عنصر فى بنية النص يمثل جزءاً فى بناء دلالته، سواءأ كان عنصراً صوتيا أم صرفيا أم نحويا. ولما كان «النحو» فى مفهومه العام هو مجموعة القواعد المتنوعة المتعددة التى تحكم بنية نص ما، فإنه يسوغ لنا أن نطلق على هذه المجموعة كلها مصطلح «النحو». والتفسير الدلالى لأى نص يقوم على معطيات «مفرداته» المؤلفة فى «نظام» لغته، وهذا التأليف فى الوقت نفسه يُكوّن سياقه اللغوى الخاص به، ويبنيه بروابطه وعلاقاته، ويحدد أبعاده النصية.

لقد تناول بعض الباحثين قديما وحديثا أهمية «النحو» فى تفسير دلالة النص وبينوا ضرورة الاعتماد عليه فى كشف خصائص الأساليب. يقول رينيه ويلك: «إن دارس الأسلوب لا يمكنه التقدم فى حقله ما لم يلم بالنحو بكل فروعه: بالصوتيات، وعلم الأصوات الدالة، بالصرف، والتركيب، وعلم المعاجم، وعلم المعانى»[1]. ويقول

---

(١) رينيه ويلك، مفاهيم نقدية: ٤٣١ (ترجمة د. محمد عصفور - عالم المعرفة - الكويت).

رومان جاكوبسون: «إن القوة الشعرية للنحو قد لاحظها من قبل كل من اللغويين والشعراء». وينقل عنه چون كوين أيضا: «إن المصادر الشعرية الكامنة فى البناء الصرفى والتركيبى للغة أى شعر النحو ونتاجه الأدبى، ونحوية الشعر لم يُعترف بها من قبَل النقاد إلا نادرا، وأهملت إهمالا يكاد يكون تاما من قبل اللغويين، وعلى العكَس فإن الكتّاب المبدعين عرفوا غالبًا الاستفادة بجانب عظيم منها». [1] ويؤكد چاكوبسون أن «النحو» هو الركيزة التى يرتكز عليها المعنى [2].

لقد خصص چاكوبسون فصولا من كتابه «مقالات فى علم اللغة العام» لدور قواعد النحو فى بنية النص الشعرى، سواء توافقت الجملة الشعرية مع القواعد أم انحرفت عنها، ويقول إنه إذا تخطت الجملة القواعد النحوية، فإنها تتحول إلى كلمات متجاورة، ذلك لأن العلاقة وثيقة بين النحو والمعنى. ويضرب مثالا على ذلك بالجملة الشهيرة التى استخدمها تشومسكى تدليلا على درجة من درجات «النحوية» Grammaticalness وهى: .Colorless green ideas sleep furiously «أفكار عديمة اللون خضراء تنام فى غضب»، إذ كتب معلقا:

إذا فككنا العبارة فسوف نجد لدينا «مسندا إليه» فى صيغة الجملة «أفكار» يسند له حدث «تنام». وكل من المسند إليه والمسند له وصف، فالأفكار عديمة اللون وخضراء، والنوم الهادئ فى غضب. وأيا كانت درجة «نحوية» هذه الجملة أو

---

(١) چون كوين، بناء لغة الشعر: ٢٠٩ (ترجمة د. أحمد درويش ـ دار المعارف عام ١٩٩٣) وينقل چون كوين فى هذا الفصل «نظام الكلمات» كثيرا من آراء رومان چاكوبسون فى كتابه «مقالات فى علم اللغة العام»، كما ينقل آراء بعض الشعراء مثل أراجون الذى يقول: «ليس هناك شعر ما لم يكن هناك تأمل فى اللغة، وفى كل خطوة إعادة خلق لهذه اللغة، وهو ما يتضمن تحطيم الأطر الثابتة للغة وقواعد النحو وقوانين المقال». ويلاحظ أن الشعر يتميز بأنه «مجاوزة» منتظمة، وأن الشعر الفرنسى فى مجمله يبدو محترما للقواعد النحوية، والمخالفات تبدو دائما حيية إلى حد ما حتى مالارميه الذى يبدو أنه كان يبحث معتمدا فى «المجاوزة» النحوية عن المصدر الرئيسى لكتابته الشعرية، وكان يقول عن نفسه «إننى تركيبى». ولقد كانت بعض قصائده من خلال خرقها لقواعد التركيب تتحدى المعقولية. ويبدو أن الشعراء الفرنسيين استجابوا لنصيحة هيجو: «اتركوا النحو فى سلام».

(٢) السابق، وانظر أيضا، فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان چاكوبسون: ٧٨ (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع عام ١٩٩٣).

درجة قبولها، فإنها تبقى فى نظر چاكوبسون جملة، وتحتفظ فى وضعها هذا بطبقة أولى من طبقات المعنى، لأنها مع هذا تحترم العرف النحوى هنا من حيث العلاقات. أما إذا انتهكت النحو بأن تكتب هكذا «غضب فى هادئة خضراء لها تنام اللون عديمة أفكار» فلن تكون ـ والحال هكذا ـ جملة ولن يكون لها معنى، ولكنها مجرد كلمات متجاورة.

إذن «التعليق» بين الكلمات هو الذى يكسب الجملة معناها، أما الكلمات الحرة، أو المستقلة فلن تكون كذلك. وإن بدا بعض أنواع الشعر الحديث كذلك، أى كلمات متجاورة، على المتلقى أن يركبها بطريقته الخاصة ليقيم بينها نوعا من العلاقة تكسبها معنى. «ويرى چاكوبسون أن العبارة تكون ذات معنى إذا كان يمكن عرضها على معيار الحقيقة، وفى رأيه أن العبارات «النحوية» ينطبق عليها ذلك. فمثال تشومسكى ذو معنى، لأننا نستطيع أن نتساءل إذا ما كان صحيحا أو غير صحيح وجود أفكار لا لون لها خضراء تنام فى غضب، وأن تكون الإجابة: لا. هذا غير صحيح»[1]. ومن الواضح أن چاكوبسون هنا يهتم بما يطلق عليه «القوانين الاختيارية» مع «التعليق» النحوى.

إننا الآن أمام قضيتين مهمتين فى إكساب الجملة معناها، أولاهما: التعليق النحوى، والأخرى هى درجة القبول ومدى موافقتها للحقيقة الوضعية أو الابتعاد عنها. وقد حفلت الدراسة اللغوية فى تراثنا بإشارات لامعة إلى هاتين القضيتين قد تكون متناثرة أحيانا، أو تمر عابرة أحيانا أخرى، ولعلّ هذا لكونها مستقرة فى الوعى معترفا بها.

أما «التعليق» النحوىّ ودوره المهم فى عقد التركيب فقد كان منطلقا واضحا لتناول «الكلام» فى موروثنا النحوى «لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح؛ حدث معنى، واستغنى الكلام»[2]. والمعنى لا يحصل

---

(١) چون كوين، بناء لغة الشعر: ١٣٠، وانظر أيضا ٢١١، ٢١٢، وقارن بما فى النظرية الألسنية عند رومان چاكوبسون ص ٧٨.

(٢) المبرد، المقتضب ٤/ ١٢٦ (تحقيق الأستاذ عبد الخالق عضيمة).

من الكلمات المستقلة، أو الكلمات الحرة، بل يُجْنى من «الكلام»؛ لأن الكلام «إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجنى من الجمل ومدارج القول»[1]. وقد أورد ابن فارس تعريفين للكلام فقال: «زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم... وقال قوم: الكلام حروفٌ مؤلفة دالة على معنى». وعقّب قائلاً: «والقولان عندنا متقاربان لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف (كلمات) مؤلفة تدل على معنى»[2]. وأهم وسائل التعليق: الإسناد، ولو تجرد الكلام منه «لكان في حكم الأصوات التي يُنْعق بها»[3] كما يقول الزمخشري.

وهذه الإشارات كثيرة، ولكنها متناثرة، أما الذي جعل منها نظرية في تناول النص وفهم أسراره، وإدراك خباياه، فهو عبد القاهر الجرجاني في كتابه الذي لم تستكشف أبعاده بعد - على كثرة ما قيل عنه - وهو كتاب «دلائل الإعجاز». ولعلنا لا نضيف إليه فضلا إذا قلنا إن طريقته في المحاجة تكاد تتفق معها طريقة رومان چاكوبسون، فإن السابق لا يشبّه باللاحق. وسوف أختار من كلامه نصا يتشابه مع كلام چاكوبسون عن عبارة تشومسكي الشهيرة الآنفة. يقول عبد القاهر:

«ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى «فعل» من غير أن يريد إعماله في «اسم»، ولا أن يتفكر في معنى «اسم» من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك. وإن أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزلْ أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فقل في:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/ ٣٣١ (تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية عام ١٩٥٢م).
(٢) ابن فارس، الصاحبي: ٤٨ (تحقيق السيد أحمد صقر).
(٣) الزمخشري، المفصل: ٢٤.

«من قفا حبيب ذكرى منزل» ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟ واعلم أنى لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعانى الكلم المفردة أصلا، ولكنى أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معانى النحو ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معانى النحو وتوخيها فيها»[1].

والذى يكسب هذا النص قيمة وقدراً أنه ليس نصا عابرا أو إشارة طارئة، بل هو نص جاء فى سياق نظرية متكاملة عند عبد القاهر الجرجانى فى النظر إلى النص وتفسيره، وهذا التفسير يقوم على معطيات النحو ومعانيه، وينبنى على «التعليق» الذى شرحه عبد القاهر شرحًا وافيا إذ يقول:

«واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم فى الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وينبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا فى ذلك؛ علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أومفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه، أو تجىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالا أو تمييزا، أو تتوخى فى كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أواستفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعه لذلك، أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطا فى الآخر، فتجىء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التى ضمنت معنى ذلك الحرف. وعلى هذا القياس. وإذا كان لا يكون فى الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شىء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته، بان بذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى فى النظم، وأن الكلمة تترتب فى النطق بسبب ترتب معانيها فى النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف لما

---

(١) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز: ٤١٠ (قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ـ مكتبة الخانجى بالقاهرة).

وقع فى ضمير، ولا هجس فى خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك»[1].

فإذا أضفنا إلى كلام عبد القاهر أن «اللفظ» يتفاعل مع «المعنى النحوى» من فاعلية أو مفعولية أو حالية . . إلخ، بحيث يكتسب هذا اللفظ بعينه إذا كان فاعلا مثلا معنى جديدا لا يكتسبه لفظ آخر فى الوظيفة نفسها، وبحيث يختلف هذا المعنى نفسه باختلاف الفعل الذى يكون فاعلا له، وباختلاف السياق النصى الذى يكون فيه، أقول: إذا أضفنا هذا الجانب إلى كلام عبد القاهر اكتملت نظريته فى التفسير الدلالى القائم على نظرية النظم. وقد أشار عبد القاهر إلى شىء من هذا فى سياق حديثه عن «المفعول» حيث يقول:

«إن الكلام يخرج بذكر «المفعول» إلى معنى غير الذى كان، وإن وزان الفعل قد عدّى إلى مفعول معه، وقد أطلق فلم يقصد به إلى مفعول دون مفعول وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه كقولك: «جاءنى رجل ظريف» مع قولك «جاءنى رجل» فى أنك لست فى ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة، ولكن كمن يريد ههنا شيئا وهناك شيئا آخر، فإذا قلت: «ضربت زيدا» كان المعنى غيره إذا قلت «ضربت» ولم تزد «زيدا». وهكذا يكون الأمر أبدا كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذى كان. ومن أجل ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد إذا أتى به مطلقا فى الشرط ومعدّى إلى شىء فى الجزاء كقوله تعالى:

﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ﴾ [سورة الإسراء: الآية ٧]

وقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [سورة الشعراء: الآية ١٣٠].

مع العلم بأن الشرط ينبغى أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سببا والجزاء مسببا، وأنه محال أن يكون الشىء سببا لنفسه، فلولا أن المعنى فى ﴿أَحْسَنتُمْ﴾ الثانية غير المعنى فى الأولى، وأنها فى حكم فعل ثان، لما ساغ ذلك»[2].

---

(١) السابق، ٥٥، ٥٦.

(٢) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ٥٣٣، ٥٣٤.

فالفعلان متحدان فى الصيغة والمادة وإسنادهما إلى ضمير المخاطبين ﴿أَحْسَنتُمْ﴾، ومع ذلك اختلف معناهما لدخول الثانى فى علاقة جديدة إذ تعلق به جار ومجرور ﴿لِأَنفُسِكُمْ﴾ فاختلف معناه عن الأول، ولذلك لا يصح أن يقال: «إن أحسنتم لأنفسكم أحسنتم لأنفسكم»، لأن معنى الفعلين سيكون واحدا فى الحالتين. كما لا يصح أن يقال: «إن أحسنتم أحسنتم» إلا أن يضمر فى الثانى شيء ليس فى الأول كأن يكون المقصود: إن أحسنتم أحسنتم (بحق) مثلا، وهنا يلزم فى النطق تغيير التنغيم حتى يبرز هذا العني المضمر. ومن هنا ندرك أن ﴿بَطَشْتُم جَبَّارِينَ﴾ يختلف فى المعنى عن ﴿بَطَشْتُمْ﴾ لأن الحال مع الفعل الثانى تفاعل مع الفعل وفاعله بعلاقة جديدة ليست موجودة فى «بطشتم» وحده.

وهكذا الأمر فى تداخل العلاقات وتفاعلها من حيث ذكر المفعول مع الفعل وفاعله؛ ومن هنا لا يصح فى التفسير أن يؤخذ اللفظ وحده معزولا عن سياقه الخاص أو العام. والسياق الخاص هو تعليقه فى جملته وعلاقته التبادلية مع ما يكوّن معه جملة، والسياق العام هو النص كله، فالكلمة فى نص يكون لها دلالة تختلف عن دلالتها فى نص آخر. وبهذا ينبنى المعنى ويتكامل كما يقرر تودورف، إذ يرى «أن الجمل فى الأدب تتكامل معًا بوصفها جزءاً من منطوقات أكبر، وتتكامل هذه المنطوقات مع وحدات أكبر حجما، وهكذا حتى تصل إلى كامل العمل»[(١)]. وعندما تساءل بنفينست: ما المعنى؟ أجاب بأنه قدرة الوحدة اللغوية على التكامل مع وحدة من مستوى أعلى، ومعنى الكلمة يتحدد بالتأليفات التى تتحقق بها وظيفتها اللغوية، أى أنه مجموع علاقتها الممكنة بكلمات أخرى[(٢)].

وأما القضية الأخرى التى يتوقف عليها إكساب الجملة معناها، وهى «درجة القبول» النحوى ومدى موافقتها للحقيقة الوضعية أو الابتعاد عنها، وهى ما يكوّن «المجاز» فى العمل الأدبى، فقد تناولها سيبويه فى أول مدونته النحوية الكبرى «الكتاب» فى أحد النصوص الأمهات التى تعد بذرة لنظرية كبرى فى الدلالة،

---

(١) تزفتيان تودورف: The Poeltics of Prose الفصل الأول اختيار وترجمة سعيد الغانمى ضمن كتاب اللغة والخطاب الأدبى ص ٤٧. (المركز الثقافى العربى عام ١٩٩٣).

(٢) السابق نفسه.

وأعني به النصّ الذى ساقه تحت عنوان «باب الاستقامة والإحالة من الكلام»، وهو النصّ الذى أقمت عليه المبحث الثانى من هذا الكتاب، وأكملته بنصّ آخر من سيبويه سوف يراه القارئ فى هذا المبحث نفسه.

إن ما يشغلنى هو أن تكون لدينا نحن العرب نظرية خاصة تقوم على معطيات ثقافتنا التى نحصّلها من تراثنا ومن تجارب الآخرين فى الوقت نفسه، أى أن يكون لنا كيان خاص نؤمن به ونثق ونعتز، لا أن نظل أتباعًا للآخرين فى كل شىء. وأرجو أن تكون هذه الرسالة واضحة من خلال هذا الكتاب.

والله من وراء القصد وهو حسبى ونعم الوكيل.

محمد حماسة عبد اللطيف

مقدمة الطبعة الأولى

تلتقى فى البحث اللغوى المعاصر مناهج النحو ومناهج الدلالة، بحيث صار يجمعهما فى بعض الاتجاهات العلمية منهج واحد. وتكاد مشكلات هذا المجال تدور حول الإجابة عن هذه التساؤلات: ما الفروق الدقيقة، إن وجدت، بين الظواهر النحوية والدلالية؟ وإذا كانت هناك فروق، فما العلاقة بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية للقواعد؟ ومن ثم، أيجب أن يعمل العنصر النحوى بوصفه مُزوِّدًا داخليا input للعنصر الدلالى؟ وأى عنصر نحوى يقوم بذلك: آلعنصر العميق أم العنصر السطحى؟ أو أيجب أن يعكس الوضع بحيث ينظر إلى العنصر الدلالى بوصفه ناتجا أومُخْرجًا output للعنصر النحوى؟ وهناك دراسات كثيرة فى الوقت الراهن حول هذه التساؤلات، وهى تكشف تعقد البحث فى هذا المجال وأهميته فى الوقت نفسه.

ومن هنا كانت ضرورة البحث فى التقاء «النحو والدلالة»، غير أننى قصدت منه إلى أمرين: أولهما الكشف عن هذا الجانب المهم فى تراثنا النحوىّ، ومدى اهتمام علمائنا القدماء به، وثانيهما أن يكون هذا البحث - وهذا هو الغرض الأهم - مدخلا لدراسة «المعنى النحوى الدلالى» حتى يعود للنحوالعربى دوره الفعال فى فهم النص وكشفه. وقد كان النحوالعربى منذ نشأته الأولى مهتما بالمعنى، يعتد به وبدوره فى التقعيد. وهناك تفاعل قائم مستمر بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية للمفرد الذى يشغل هذه الوظيفة. ويشكل هذا التفاعل بينهما، مع الموقف المعين، المعنى الدلالى للجملة كلها. والجملة هى الغاية الأولى لكل نظام نحوى، إذ يعمل على كشف تركيبها، ويحاول أن يربط بين الصورة الصوتية المنطوقة لها والمعنى المراد منها من خلال النظام العقلى الذى يحكمها. والنحو من اللغة كالقلب من الجسم الإنسانى - كما يقول تشومسكى - وإذا كان القلب يمد الجسم الإنسانى

بالدم الذى يكفل له الحياة؛ فإن النحو يمدّ الجملة بمعناها الأساسى الذى يكفل لها الصحة، ويحدد لها عناصر هذا المعنى.

ولقد ظهرت دراسات مستقلة فى العربية عن علم الدلالة، فضلا عن فصول خاصة بها فى بعض كتب علم اللغة. وقد انحصر جهد أصحاب هذه الدراسات -مع قلتها- فى دلالة المفرد المعجمية منذ أول كتاب صدر فى هذا الفرع من العلم سنة ١٩٥٨م -وهو كتاب دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس- إلى آخر كتاب صدر فى هذا الفرع حتى الآن، وهو كتاب «علم الدلالة» (١٩٨٢) للدكتور أحمد مختار عمر. ومع أهمية البحث فى هذا الجانب وضرورته فى واقع الأمر، فإننا لا نتكلم بالمفردات بل بالجمل، ودلالة المفرد المعجمية تتوقف على استعماله فى تراكيب مختلفة، أى فى علاقات نحوية، حتى إن بعض علماء اللغة المحدثين يرى أن معنى كلمة ما لا يمكن تحديده إلا بمعرفة معدل الاستعمالات اللغوية من ناحية ومعدل استعمالات الأفراد والفئات فى مجتمع واحد من ناحية أخرى. ومعدل الاستعمالات اللغوية يعنى حصر التراكيب التى ترد فيها الكلمة. أى أنه يريد أن يقول إن الوصول إلى المعنى الحقيقى للكلمة يكاد يكون مستحيلا، ولذلك تبقى الحاجة إلى البحث فى الدلالة التركيبية أو «المعنى النحوى الدلالى» مطلبا قائما ملحّا.

ولعل تَهَيُّبَ الباحثين من مجال الدلالة التركيبية، وهو ما يسمى أيضا بالمعانى النحوية، يرجع إلى الصعوبات الكامنة فى تحديد الدلالة التركيبية للجملة، فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتمل عدة معان مختلفة، بعضها بطريق التضمُّن، وبعضها بطريق الالتزام، وبعضها بطريق الدلالة المباشرة، وبعضها بطريق الإيحاء أو الرمز إلى آخره. وتزداد الصعوبة إذا انتقلنا إلى مجال الأدب، وبخاصة الشعر، فإن دلالة التركيب فيه طبقات بعضها فوق بعض، وكلما كان النص جيدا ازدادت طبقات المعنى فيه تعددا، فأى دلالة من هذه الدلالات المتعددة يحدد الدارس؟

وإننى أعتقد -مع هذا- أن ما أسميه هنا «المعنى النحوى الدلالى» مطلب ضرورى، لأنه -حتى مع تعدد المعانى للجمل أو تركّبها- يقدم تفسيرا لطبقة مهمة من طبقات المعنى، وهى الطبقة الأولى من طبقات تفسيره. والطبقة الأولى هى الأساس الذى يبنى عليه ما يليه من طبقات، ولا يمكن فهم ما بعدها إلا بفهمها أولا، ومعرفة مداخلها، والأسس التى تنهض عليها. ومهما يكن من أمر، فإن

هذا البحث محاولة أردت منها أن تكون مدخلا لدراسة المعنى النحوى الدلالى، وهو مجال يحتاج إلى تكثيف الجهود وتكاتفها وتوفر الباحثين عليه.

وقد كان منطلقى فى تناول هذا البحث بعض النصوص التى رأيتها مهمة لهذا الغرض من كتاب سيبويه وكتاب عبد القاهر الجرجانى صاحب نظرية النظم. وقد حاولت مناقشة هذه النصوص مناقشة تحليلية كاشفة فى ضوء فهم جديد لقيمة هذه النصوص، ولم أعتسف فى ذلك، ولم أحملها ما لا تحتمل، أو أردها على ما لا تريده. وقد دعمت هذا الفهم بما يلائمه من معطيات بعض الاتجاهات اللغوية المعاصرة، وبخاصة نظرية النحو التحويلى التوليدى The theory of transformational-generative grammar وقد قرر كثير من الباحثين أن آراء هذه المدرسة التحويلية التوليدية - وقد يكون ذلك لما تهدف إليه من النحو الكلّى أو العالمى Universal grammar - تلتقى فى بعض مبادئها - مع شىء من الإجمال - ببعض الأفكار فى النحو العربى القديم.

غير أنى أودّ فى بادئ الأمر أن أؤكد أنى لست أرمى من وراء هذا أن أضفى على النحو العربى ثوب الجدة والمعاصرة، أو أسقط عليه بعض الآراء الحديثة وهو لها رافض، أو أقول - من جانب آخر - بأن النحو العربى فضفاض بحيث يتسع لاستيعاب كل وجهات النظر المتعاقبة فى البحث اللغوى، أو أقول بهذا الأسلوب إننا يجب أن نكتفى بما لدينا اكتفاء مطلقا فنصمّ آذاننا عن كل الدعوات الجديدة فى مجال البحث الحديث.

إن النحو العربى قديم. هذه حقيقة. وهو مرتبط بالفصحى التى قعّد لها فى مبدإ نشأته ومراحل اكتماله. هذه حقيقة أخرى. والحاجة إليه باقية ما بقيت الفصحى التى قعّد لها. ومستوى العربية الفصحى - برغم كل شىء - يعيش بيننا فى مظاهر مختلفة لا نستطيع - بل لا نرضى - أن نتخلى عنه. وإذن تكون العودة الواعية إلى النحوالعربى القديم دائما ضرورية، وتكون محاولة النظر إليه من زوايا مختلفة مطلوبة تجليةً، وكشفًا، وإعادة تصنيف إذا كان ذلك مطلبا ضروريا وغاية ملحة. ومهما ألبسنا النحو القديم ثوب الجدة والمعاصرة، فلن يغير ذلك منه شيئا مادام أسلوب تناوله لا يتغير فى سياقه وظروفه الخاصة.

وإسقاط الآراء الحديثة أو بعضها عليه بطريقة متعسفة أو على بعض أصوله ومسائله لا يضفى على شىء منها قيمة يفتقدها؛ فهذه الآراء والنظريات تطورت فى لغتها وفى سياقها الحضارى ومناخها الفكرى والثقافى الذى يختلف عن المناخ الذى نشأ فيه النحو العربى ونما واستقر، واستمر كذلك. ثم إن هذا المسلك نفسه - أعنى إسقاط الآراء المعاصرة على النحو العربى القديم - قد يعنى عدم الثقة به والرضا عنه، كما قد يظهره فى مظهر التناقض والاضطراب، فهو وصفى بنائى عندما يكون المدّ مع الوصفية البنائية، وهو تحويلى توليدى عندما تكون التحويلية التوليدية «آخر صيحة» وهكذا. كما قد يعنى أيضا هذا المسلك فى بعض ما يعنيه رفض الاستجابة الرشيدة للمؤثرات الثقافية التى تتفاعل فى العالم المعاصر. ولعل رفض الاستجابة الرشيدة هذا قد يكون وراءه الاعتقاد بأن النحو العربى فضفاض يتسع لكل جديد، وبذلك يصبح الاكتفاء المطلق بما لدينا وعدم تطويره انطلاقا من المقولة التى ترى أن الأول لم يترك للآخر شيئا من دواعى الجمود وأسباب التخلف.

ومهما يكن من أمر، فإن مقارنة الأفكار الإنسانية - وخاصة فى المجال الواحد - قد تكون فى ذاتها هدفا نبيلا. فالأفكار الإنسانية فى المجال المعين تكاد تكون فى جوهرها واحدة، ولها دورات مثل دورات كثير من مظاهر الحياة المختلفة، وتتبدّى هذه الأفكار بصور شتّى، وقد يتاح لبعضها تربة صالحة فتنمو وتزهر. والأفكار فى حال سذاجتها يكاد يعرفها أبناء الحقل الواحد، ولكن الذى يعطيها إطارها ويشكل صورتها هو أسلوب عرضها الخاص، وتنظيمها المعين الذى يرتب المقدمات، ويستخلص النتائج، أو يحكم قانونها ليجعل منها نظرية منتجة فى مجالها الفكرى. ثم إن التأثير والتأثر سمة إنسانية، ولهما أيضا شرطهما الخاص من حيث الإيجاب والسلب[1].

---

(١) من الملاحظ أن علماء اللغة العرب المحدثين يحتفلون احتفالا كبيرا بما يقدمه علماء اللغة فى أوروبا وأمريكا، على حين يغفل كثير من الدارسين والمؤرخين لعلم اللغة العام فى الغرب الدور الذى قام به نحاة العربية وتجربتهم فى دراسة اللغة، ويهملون ذلك إهمالا معيبا، فى الوقت الذى يتحدثون فيه عن تجارب الأمم المختلفة. وإذا أشار بعضهم إلى التجربة العربية، فإن إشارته تكون موجزة مقتضبة إن لم تكن مضللة فى كثير من الأحيان، كأن يشير بعضهم إلى أن النحاة العرب اعتمدوا على السريانيين أول الأمر، ثم أصبحوا يتعاملون بطريق=

وقد مهدت لهذا البحث، الذى أستميح العذر فى أن أقول إننى لم أسمح للغرض منه أن يتوارى لحظة إلا ريثما أناقش مسألة تساعد على تجليته، بتمهيد عن مفهوم النحو وغايته. وأعقبت التمهيد بأربعة مباحث، أولها عن العلاقة بين النحو والدلالة، وهى علاقة حميمة يقوم النحو فيها بالإمداد بالمعنى الأساسى، وثانيها عن التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات التى تشغلها، وهذا الجانب هو الذى يتكون فيه «المعنى النحوى الدلالى»، وثالثها عن العنصر الدلالى فى بعض الظواهر النحوية ودور العنصر الدلالى فى بعض المسائل النحوية، وهو يكشف جانبا من التفاعل بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية أو بين السطح والعمق أو بين الجانب الصوتى المنطوق والنظام النحوى، ورابعها عن فاعلية «المعنى النحوى» فى النص، وقد هدفت من وراء ذلك أن يكون هذا البحث دعوة لدراسة «الثابت والمتغير» معًا. وأعنى بالثابت «النظام النحوى» وبالمتغير «السطح الخارجى» للغة بتراكيبها وجملها، وهو التعبير المكتوب أو المنطوق؛ لأن دراسة المتغير قد توقفت منذ زمن بعيد، على حين استمرت دراسة «الثابت» وحده معزولا عن المصدر الذى استُقى منه، فكاد يفقد بذلك كثيرا من عناصر حيويته وشرعية استمراره.

وهناك ملاحظة أحب أن أشير إليها، هى أننى حولت كثيرا من التفصيلات وبعض النصوص إلى الهوامش حتى لا أثقل نصّ المتن، وهذا لا يقلل من أهمية هذه التفصيلات أو هذه النصوص بحال من الأحوال.

ولست أريد أن أزعم لهذا البحث أكثر من قيمته، أو أدعى له ما لا يراه القارئ فيه. ولكنى أعتقد أن رغبة صاحبه صادقة ملحة فى لفت الانتباه إلى الدور الذى يقوم به «المعنى النحوى الدلالى» فى النص، وفاعلية «الاختيار» بين المفردات

=مباشر مع التعاليم الإغريقية الرومانية عن طريق إسبانيا (الأندلس) وأن النحويين اليهود كانوا متأثرين بالعرب، وأن الدرس النحوى للأرمينية والسريانية والعربية والعبرية كان بالطبع متأثرا إلى حد كبير بالتعاليم الإغريقية الرومانية حتى قبل أن تجذب هذه اللغات اهتمام الدارسين الأوروبيين فى عصر النهضة الأوروبية. انظر على سبيل المثال:

John Lyons, Introduction to theoretical Linguistics, p,10. (Cambridge University Press1968)

والنظام النحوى، وتعرّف عنصر الدلالة فى النحو العربى الذى يزخر بكثير من النظرات النافذة التى تحتاج إلى الكشف وإعادة النظر فيها وإحيائها. وحسبى الإخلاص والرغبة فى الإصلاح غاية:

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾ [النمل: ١٩].

محمد حماسة

مصر الجديدة فى أكتوبر
١٩٩٩

تمهـــيد

النحو: المفهوم والغاية

ليست غاية النحو هى معرفة الصواب والخطإ فى ضبط أواخر الكلم فحسب، وإن كان المتتبع لتحديد غاية النحو يلحظ أن النحاة المتأخرين هم الذين يجعلون غاية النحو هى تمييز صحيح الكلام من فاسده[1]. ولعل الانحراف بغاية النحو إلى هذه الزاوية الضيقة يرجع سببه ـ مع ما يرجع إليه من أسباب أخرى ـ إلى تخلّى أبناء العربية لظروف ودواع مختلفة عن مستوى اللغة الفصيح، واصطناع العاميات بديلا عنه، بحيث لم تعد العربية الفصيحة سليقة للمتكلمين بها؛ ودرجت على ذلك العادة، وألفت هذه الغاية منه حتى أصبحت هى الغاية الوحيدة الواضحة، وصار يُنكَر على النحو أن «يتطاول» إلى غاية سواها.

ولعل تحديد غاية النحو من قبل المتأخرين على هذا النحو قد اعتمد أيضا على ما رُوى من أخبار وروايات مختلفة لابست فترة نشأة النحو الأولى، وإن كثيراً منها

---

(١) حدد المتأخرون غاية النحو وحصروها فى هذه الزاوية الضيقة بعد أن حددوا دلالة مصطلحه. فعلى حين كان القدماء يطلقون النحو على ما يرادف علم العربية، نجد أن «اصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء». انظر حاشية الصبان على الأشمونى ١ / ١٦، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ١٤ وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١١. وهذا ما يقوله صاحب «الأسلوب» الأستاذ أحمد الشايب. يقول «فالنحو ـ ومنه الصرف ـ يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقاتها معا فى الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك فى تكوين التراكيب الصحيحة والفقر المترابطة الأجزاء، وبذلك تنتهى مهمته مادام قد حقق لنا صحة العبارة فى ذاتها بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين» ص ٢٦ (الطبعة السادسة ١٩٦٦ ـ النهضة المصرية).

ليدور حول تفشى اللحن وشياع الخطإ فى ظاهرة الإعراب على وجه التخصيص، وفى بعض آيات القرآن الكريم على وجه أخص. وقد اعتبرت هذه الروايات وما تدل عليه أسبابا داعية إلى نشأة النحو العربى.

ولست أنكر أن يكون ما تدلّ عليه هذه الروايات وأمثالها من بين الأسباب التى دعت إلى نشأة النحو العربى. بل قد تكون المحافظة على النص القرآنى من أن يتطرق إلى لغته العليا لحن أو فساد من أهم الأسباب الداعية إلى ذلك، ولكن هناك غاية أخرى لا تقل عن هذه أهمية وإثارة ودفعا للبحث، هذه الغاية هى الرغبة القوية فى معرفة أسرار التركيب القرآنى، وهى بعد ذلك الرغبة الإنسانية فى تعرف أهم المظاهر الإنسانية بإطلاق: اللغة. وتمييز التراكيب بعضها من البعض الآخر، ومعرفة خصائصها، واكتناه أسرارها، وقد كان من حسن حظ العربية فى فترة فتوتها الناضجة أن ينزل بها القرآن الكريم، وأن يجد فيه العرب نموذجا عاليا من البيان للغة، وأن يكون هذا القرآن العظيم معجزا، وأن يحاولوا ما وسعتهم المحاولة أن يتعرفوا أسرار إعجازه فضلا عن أن يضبطوا نصه ويضعوا القواعد التى تعين على ذلك.

إن الباحث فى النحو العربى دائما يجد نفسه مدفوعا إلى النظر والتفتيش فى كتاب سيبويه بوصفه أول أثر نحوى باق يمثل جهود المرحلة الأولى، بل يمثل نضج الفهم النحوى الراشد الذى يعنى بتمييز التراكيب وكشف خصائصها وتواؤمها مع ملابساتها. فسيبويه ـ كما يقول الشاطبى ـ «وإن تكلم فى النحو، فقد نبّه فى كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها فى ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين فى كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمى المعانى والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى»[1]. ولذلك سوف يلحظ الباحث أن التأليف النحوى بعد هذا الكتاب الخطير الشأن قد انحرف عن سواء القصد بدرجات متفاوتة، وأنه كلما تقدم الزمن ازدادت زاوية الانحراف اتساعا عن الغاية الأولى. وقد تحدث ومضة كبرى مضيئة فى سبيل الاتجاه الصحيح، وأعنى بهذه الومضة الكبرى جهدا كجهد العلاّمة عبد القاهر الجرجانى الذى لم يُخْف فى مواطن كثيرة تأثره بسيبويه بحيث يصور

(١) أبو إسحاق الشاطبى، الموافقات ٤/ ١١٥/ ١١٦ (المطبعة الرحمانية بمصر). و٤/ ٦٠ فى طبعة الدار الثقافية العربية ـ بيروت.

أحيانا فى تواضع العلماء أنه يقوم بدور الشارح لما قدمه سيبويه من إشارات، ولكن رياح الهمود تهب على مثل هذه الومضة المضيئة، وتحاول أن تطفئ نورها بعدم التواصل والاستمرار. وبرغم ذلك ماتزال مشعة لأن ما ينفع الناس يمكث فى الأرض، والزبد وحده هو الذى يذهب جُفاء.

لو قارنا بين كتاب سيبويه فى إشاراته الكاشفة وكتاب نحوى آخر بعده بقرون، لوجدنا أن من جاء بعد سيبويه لم يأخذ منه إلا الجانب التقنينى وحده دون سواه فى أغلب الأحيان، ولوجدنا أن الغاية الواضحة فى كتب المتأخرين فى مجملها هى الغاية التعليمية التى تعنى بالصواب والخطإ. وقد يدهش المرء عندما يرى أن العلماء أصحاب الحواشى والتقريرات لا يقرون الخطأ على خطئه ولا الصواب على صوابه ولا يدعون قاعدة واحدة مطردة، حتى أكثر القواعد شيوعا وهى أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، فقد أوردوا عليها أن الفاعل قد ينصب والمفعول قد يرفع إذا أمن اللبس، ولذلك قيل : «أنحى الناس من لا يلحن أحدًا». ومعنى هذا أن كل تعبير له من أوجه العربية وجه به يستقيم، ويكون صوابا لا خطأ فيه. ومعنى هذا أيضا أن المعيار الذى يُحْتكم إليه فى تمييز الصواب من الخطإ نسبىّ تقريبى. وإذن تبقى غاية أخرى، هى الكشف عن التمايز بين هذه التراكيب، والفروق بينها فى أدائها لما يراد بها أداؤه والتعبير عنه.

لقد كان عبد القاهر الجرجانى نحويا خالصا، له بالنصوص بصر، وبالأساليب فقه، وبتفسيرها ولوع. وقد هداه بصره بالنصوص وفقهه بالأساليب وولوعه بالتفسير إلى نظريته المعروفة بنظرية «النظم»، وهى تقوم على معانى النحو.

إن تقسيم جوانب البحث اللغوى، واختصاص كل فريق بجانب يُشغل به دون الاهتمام بغيره أو الإفادة منه مزق النصّ المدروس، وأفقد كل جانب من جوانب البحث غايته، وحصر النحو فى دائرة الإعراب والبناء الضيقة المغلقة التى لا تتسع لكشف فاعلية النحو فى توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته.

إن التقارب الذى يحدث فى هذه الأيام بين دارسى النصوص ونقادها من جانب، وبعض اللغويين من جانب آخر من خلال ما يعرف بالدراسة الأسلوبية يتم ـ مع الأسف ـ «والنحويون» لا يشاركون فيه بقليل ولا كثير، لأن الفئتين السابقتين

أخذنا دورهم الحقيقى ونهضنا بما كان يجب أن ينهضوا به . وأعنى بهاتين الفئتين فئة النقاد الذين يتجهون لتحليل الأدب تحليلا لغويا ، وفئة اللغويين الذين يجعلون من الأدب مجالا لدراستهم . إن النحويين الآن يقفون على باب اللغة يحرسون الصواب والخطأ ويتشددون فى الحراسة على حين اعتُلِيَت الأسوار من الخلف وأخِذَ كل شىء تقريبا .

ولعل ما يستلفت النظر أن المشتغلين بالنصوص فى القديم والحديث ممن لا يعدون نحاة بطبيعة الحال هم الذين يقدرون النحوحق قدره ، وذلك لأنهم هم الذين يعرفون بالتجريب طاقة النحو المبدعة فى إضاءة النص وتفسيره . فى بحث بعنوان «النحو والشعر» ، يقول أحد النقاد المعاصرين ، وهو الدكتور مصطفى ناصف : إن الفهم الأدبى ظل إلى عهد عبد القاهر الجرجانى أمانىّ مبهمة لأنها لا تحسن البحث عن الأدوات . ومن أهم هذه الأدوات النحو . «فالنحو ليس موضوعا يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية ، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطإ ، أو يرون الصواب رأيا واحدا . النحو مشغلة الفنانين والشعراء ، والشعراء والفنانون هم الذين يفهمون النحو ، أو هم الذين يبدعون النحو ، فالنحو إبداع»[(1)] . هكذا يقول هذا الناقد المنصف . النحو إبداع حتى لأولئك الشعراء الذين لا يزالون يعتقدون أن «قيود النحو والصرف من عوائق الخلق الشعرى»[(2)] . فالشاعر وهو يتمرد على قواعد النحو ويجانفها أحيانا عامداً أو غير عامد مبدع فيه ، لأن الشعراء «يستخدمون القواعد النحوية بوصفها نقطة انطلاق ينطلقون منها ، يوتّرونها ، ويجربون بها محاولة الحصول على أكثر الطرق فعالية وتأثيراً لقول ما يريدون»[(3)] . وبهذا المعنى يكون النحو إبداعًا فى كل حالة من حالات الشاعر .

والإبداع النحوى ـ كما فهمته ـ يربط بين «النظام» الثابت و «الأداء» المتغير ، فهناك نظام أو نموذج فكرى لا يتحقق ولا يظهر للواقع إلا عن طريق الاستعمال ،

---

(١) د. مصطفى ناصف ، النحو والشعر : قراءة فى دلائل الإعجاز ص ٣٦ (مجلة فصول ـ العدد الثالث أبريل ١٩٨١ م) .

(٢) أندرى ميكال : الأدب العربى ، ١١٦ (ترجمة رفيق بن وناس وآخرين ـ تونس ١٩٨٠ م) ، وأندرى ميكال بهذه العبارة يصف الشاعر العراقى جميل صدقى الزهاوى .

(٣) Paul Roberts, Modern Grammar P.8 (New York1968).

وكل نموذج يمكن أن يؤدَّى به آلاف الآلاف من الجمل التى يختلف مظهرها ويتحد نموذجها، ومع هذا تظل دائما هناك علاقة تفاعل قوى بين هذا النموذج العميق والسطح المتغير، وهذا التفاعل هوالذى يقوم بدور فعال فى تفسير الجملة وإعطائها معناها الأوّلى. فالفاعلية بوصفها وظيفة نحوية ـ مثلا ـ عمق أو نموذج يشترك فيه عدد كبير جدا من الكلمات التى يصلح أن يكون كل منها «فاعلا» فى جملة فعلية معينة. وتوزيع الكلمات مع وظائفها محكوم بقواعد الاختيار التى تجعل لكل فعل مثلا أنماطا معينة أو مجالات معينة من الأسماء التى تصلح أن تكون فاعلا له، وهنا يقوم الخيال بدور كبير فى سبيل الربط عن طريق المجاز بين أشياء لا ترابط بينها فى الواقع، ويقيم علاقات نحوية تُعد فى ظاهرها «صدمة» للمألوف من أمر العلاقات اللغوية والفكرية. وعند هذه النقطة يختلف كل متكلم باللغة عن الآخر، أو قل كل «مبدع» عن الآخر، من حيث قدرته على الاختيار بين العمق الثابت والأداء المتغير والعلاقة الجدلية بينهما التى تجعل من النحو «إبداعا».

ويحق للمرء أن يتساءل بإخلاص شديد: هل يكون النحو إبداعًا لدى الباحثين الذين يحصرون أنفسهم فى غاية النحو الضيقة من الإعراب والبناء فحسب، ولا يشغلون أنفسهم بغير القاعدة التى تحدد ذلك من غير أن يحاولوا كشف تفاعلها وطاقتها فى النص اللغوى، ومن غير أن يبينوا كيف يكون النحو إبداعًا؟ أو هل يكون النحو إبداعًا لطلاب الدرجات العلمية الذين «يستسهلون» النحو، فيجدون فيه مطية ذلولا لتحقيق مطامحهم مادام الطالب منهم ـ تحت ضغط ظروف الحياة المختلفة ـ لن يكلف نفسه بأكثر من البحث عن نحوىّ يجمع بعض الأخبار عن حياته، وبعض شيوخه، وبعض تلاميذه، وأبنائه، وزوجاته، ويجمع بعض الطرف والملح عن نوادره، وبخله، وشق عمامته، وغير ذلك، ثم يعرج أخيرا على بعض آثاره فيعدد أبوابها وفصولها، وبعد ذلك يحصل على مبتغاه، ويعدّ ـ وهو بعد لم يدخل فى مجال النحو ـ من «المتخصصين» فيه. وإذا لم يجد نحويًا ـ فقد درس معظمهم ـ فلن يعدم أن يجد مخطوطة لم تكتب لها حياة، فليس لها إلا نسخة واحدة، فيعيد كتابتها ويطبعها على حال لا تكون معها أفضل مما كانت عليه، غير غافل عن أن يذكر ما بذل من جهد فى سبيل تقويم نصها وتصويبه والعقبات التى كادت تحول دون إتمام هذا العمل الضخم وغير ذلك، ثم ينال مبتغاه، ويعد ـ

وهو بعد لم يدخل فى مجال النحو ـ من المتخصصين فيه[١] . هل يكون النحو إبداعًا لذى هؤلاء وأولئك؟ أو هل يمكن أن يعتقدوا أن النحو إبداع؟

لعلّ مما يعود على دراسة العربية بالخير والجدوى أن يعود للنحو العربى وجهه المشرق. النحو الذى طبقه سيبويه كما وصفه الشاطبى، والذى عرّفه ابن جنى بأنه: «انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره»[٢]، والذى عرفه السكاكى بأنه «معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا»[٣]. وقد شرح كيفية التركيب بأنها تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك. وشَرْحُ هذين التعريفين يتضمن أمورًا كثيرة.

ولقد أرشدَنا إلى غاية النحو الحقيقية كثيرٌ من العلماء غير النحاة، وهم دائما ممن يعنون بالنصوص وشرحها وتفسيرها، من هؤلاء ابن حزم الظاهرى الذى يرى أن النحو هو «ترتيب العرب لكلامهم الذى به نزل القرآن، وبه يفهم معانى الكلام التى يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ»[٤]. ومن هؤلاء أبو حامد الغزالى الذى يرى أن النحو «يفهم به خطاب العرب وعادتهم فى الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه، وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه»[٥]. ومن هؤلاء على بن محمد الآمدى الذى يسميه، مثل آخرين، علم العربية[٦]، ويبين غايته ومدى الحاجة إليه،

---

(١) أرجو ألا يفهم من ذلك أننى أقلل من قيمة البحث فى مثل هذه الأمور، فإننى من الذين يعتقدون أن كل شىء قابل للبحث الجاد المجهد المفيد. وقد يكون فى التحقيق العلمى لمخطوطة ما كشف لجانب جديد من جوانب البحث، وقد يكون فى دراسة آثار نحوىّ ما: توجيه لوجهة جديدة فى الدرس.

(٢) ابن جنى، الخصائص ١/ ٣٤.

(٣) السكاكى، مفتاح العلوم ٣٣.

(٤) ابن حزم الظاهرى، الإحكام فى أصول الأحكام ٢/ ٦٩٣ (مطبعة العاصمة ـ القاهرة).

(٥) أبو حامد الغزالى، المستصفى ٢/ ٣٥٢ (بولاق). وانظر أيضا: المنخول من تعليقات الأصول صفحة ٧٩ وما بعدها «باب فى مقدار من النحو ومعانى الحروف» (تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ـ دمشق ١٩٨٠ م ط ٢).

(٦) كان القدماء يفرقون بين «اللغة» و «العربية». يقول صاحب شرح المفصل: «والمراد بالعربية اللغة وإن كانت العربية أعم من اللغة، لأن اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب، والعربية تقع على المفرد والمركب» ١/ ٤. ويقول: «واللغة عبارة عن العلم بالكلم المفردة، والإعراب عبارة عن اختلاف=

فيقول: «وأما علم العربية فلتوقف دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغةً من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتنبيه والإيماء، وغيره مما لا يعرف فى غير علم العربية»[١].

ولقد كان هؤلاء العلماء يتهدّون هذا الفهم فى معالجتهم للنصوص التى يتناولونها، غير أن هذه الآراء الناضجة ظلّت نظرات فرديّة لم يتح لها أن تجمعها «نظرية» محكمة تفصل عناصرها بالتحليل، وتجعلها ممكنة التطبيق بصورة منتجة.

إن التطور الذى حققته غاية النحو فى العصر الحديث ليس فى حقيقة أمره إلا رجوعا إلى الفطرة والنظر الصحيح، وإلا فما الذى يجعل تشومسكى المعاصر الأمريكى يلتقى مع ابن جنى العربى وابن هشام المصرى وغيرهما[٢] ؟!

لقد صارت مهمة النحو هى الربط بين عالمى «الأفكار» و «الأصوات». والاهتمام بوسائل الربط بين هذين العالمين والكشف عنها، هو الذى يؤدى إلى الاعتقاد الزائف بأن القاعدة النحوية ليست شيئا على الإطلاق، فى حين أن النحو يرمى إلى أن يكون نظرية حقيقية لأحد الأبنية المعرفية التى يحققها المتكلم الخاص باللغة، نظرية لغوية جديرة بالاحترام بوصفها نظرية للمظهر الوحيد للميزة الأولية للكائن الحىّ التى تعد الخاصية النوعية المحددة المشتركة بين كل الأسوياء من البشر[٣].

=أواخرها لإبانة معانيها» ١/ ١١. وانظر أيضا حاشية الصبان١/ ١٦، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١١ وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ١٤.

(١) على بن محمد الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام ١/ ٩ (مؤسسة الحلبى ـ القاهرة).

(٢) انظر المقارنة التى عقدها الدكتور نهاد الموسى بين أصول النحو العربى وأصول نظرية التحويل والتفريع، وقد اشتملت المقارنة على مفهوم النحو، والسليقة، وما ينحصر وما لا ينحصر، والأصول والفروع، والبرّانى (السطحى) والجوانى (العميق)، من صفحة ٤٥ إلى صفحة ٧٩ من كتابه «نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٨٠). وفى كثير من هذه المقارنات تعسّف. ومما يؤخذ عليه هنا أنه حاول من خلال هذه المقارنات أن يقول إن النحو العربى فيه كل شىء، فكل الصيد فى جوف النحو العربى. ولا يعفيه من ذلك ما بينه فى «المقدمات والمسوغات» من أن هذه التشابهات مجرد اتفاق مبعثه النظر الصحيح.

(٣) انظر: Chomsky, essays on Form and Interpretation, P.33.

وتشومسكى فى هذا الموضوع يناقش أفكار أوتويسبرسن. وانظر له أيضًا Reflections on language (Pan-thon1975) وبخاصة فى الفصل الرابع منه، وهو بعنوان «مشكلات وأسرار فى دراسة اللغة الإنسانية».

يرى تشومسكى أن التفريق بين «السليقة» Competence والأداء Performance ضرورة أساسية فى وصف اللغة. فالسليقة هى معرفة المتكلم ـ المستمع بلغته، والأداء الكلامى هو استخدام اللغة واستعمالها من قبل المتكلم والمستمع فى مواقف معينة. ويعين مهمة عالم اللغة قائلا: «إن مهمة عالم اللغة ـ مثله فى ذلك مثل الطفل الذى يتعلم لغته ـ تكمن فى أنه يصدر عن معطيات الأداء اللغوى ليحدد نظام القواعد العميقة الذى يستعمله كل من المتكلم والمستمع فى أداء لغوى فعلى بعد أن يكون قد ملكه»[1]. والهدف الجليل من وراء هذا الوصف اللغوى هو تفسير العلاقات اللغوية بين الصوت المنتج والمعنى المراد.

ويقول أحد أتباع مدرسة النحو التحويلى التوليدى Transformational-generative grammar: إن الغاية من الدراسة الوصفية للغة ـ فى النظرية التوليدية ـ هى تركيب القاعدة. والقاعدة تفسير للمعرفة التى يمتلكها المتكلم الأصلى باللغة، تلك المعرفة التى تجعله قادرا على إنتاج عدد من التراكيب وتفسيرها بوضوح داخلى. وهذه المعرفة تسمى السليقة Competence وتمتاز السليقة من الأداء Performance بأن السليقة تقدم الوسيلة النظرية للمتكلم لتمكنه من استخدام لغته ما لم تتدخل عوامل خارجة عن اللغة مثل تذكر القيود والذهول. والسليقة اللغوية فى القاعدة التوليدية تتشكل فى نظام من القواعد التى تحدد مطابقات المعنى الصوتى التى تستعملها اللغة. وإذن يفترض أنّ القاعدة النحوية تصف وضع القواعد الكامنة فى الذهن التى قد اكتسبها المتكلم والتى تجعله قادرا على استعمال لغته[2].

فالنحو إذن يقوم على وصف سليقة المتكلم اللغوية، وتلمس المقاييس العقلية التى تجعله قادرا على استخدام لغته من خلال وصف الأمثلة التى ينتجها هذا المتكلم، ويحكمها قانون واحد يوجهها نحو الصواب اللغوى ولا ينحرف بها إلى خطإ نحوى

---

(١) Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax,P.8.

(٢) Joan B. Hooper: An introduction to natural generative phonology p.3 (New York 1976).

وقارن بما ورد فى:

1- Chomsky, N. Curent Issues in linguistic theory (1964) in I.A. Foder and I l Katz (Eds.), The structure of language (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice - Hall).

2 - Chomsky, N. and Hall, M. (1968) The Sound of English (New York: Harper and Row) P.3,4.

خارج عن النظام الذى تتبعه اللغة ويعرفه المتكلم بهذه اللغة. وهذا ما أكده رائد المدرسة التوليدية من أن «هدف الوصف اللغوى يجب أن يتجه إلى بناء النظرية التى تُفَسِّر العدد اللا متناهى من الجمل فى لغة طبيعية، فمثل هذه النظرية يمكن أن تشرح ما هى متتابعات الكلمات التى تشكل جملا وما هى تلك المتتابعات التى لا تشكل جملاً، كما توفر وصفا للأبنية النحوية لكل جملة»[1].

وقد تمثلت الخطى المتقدمة التى أحرزتها النظرية التوليدية عن سابقتها ـ وهى البنائية ـ فى الموضوع والهدف. فمن حيث الموضوع، كانت البنائية ترى أن الموضوع هو «متن العبارات» على حين ترى النظرية التوليدية أن الموضوع هو «معرفة المتكلم بطريقة إصدار الجمل وفهمها أو السليقة». ومن حيث الهدف، كانت البنائية تهدف إلى «تصنيف عناصر المتن» اللغوى بتحليله إلى مكوناته المباشرة، على حين ترى النظرية التوليدية أن الهدف هو تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل، وقد عُدّ ذلك ثورة لغوية على حد وصف جون سيرل[2].

وتنطلق هذه النظرية أساسا من أن مهمة الوصف اللغوى هى تحديد القواعد التى تربط ما بين الأصوات الكلامية ومعانيها الدلالية، وأن تعمل ما أمكن على تحديد عدد الحالات، وباختصار أن تفسر لغة المتكلم الفعلية ومعرفته بهذه اللغة. وتتعامل هذه النظرية مع الحقائق العلمية فى المجال اللغوى لا من أجلها فى ذاتها، بل بوصفها دلالة على وجود مبادئ تنظيمية معينة فى العقل الإنسانى تعمل ما أمكن من أجل أن يستعمل المتكلم لغته بإبداع، فهى إذن منحازة إلى العقل الإنسانى، وترى أن مستعملى اللغة هم الذين يجب أن يشكلوا التفسير والمجال التجريبى للنظرية اللغوية، وهذا على خلاف «بلومفيلد» الذى كان ينظر إلى «العقلانية» بوصفها اتهاما بالشعوذة وإنكارا للمنهج العلمى التجريبى[3].

---

(١) جون سيرل: تشومسكى والثورة اللغوية، ص ١٢٧ (مجلة الفكر العربى، العددان ٨، ٩).

(٢) السابق نفسه ١٢٨. وانظر د. نهاد الموسى حيث يقول: إن جلّ منطلقات نظرية تشومسكى تلتقى مع الأصول التى رسمها ابن هشام فى المغنى للتحليل النحوى وساقها فى هيئة جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وكأن المعرب عند ابن هشام هو البنيوى عند التحويليين ص ٤٦ «نظرية النحو العربى». ولا يخفى ما فى هذه المقارنة من تعسف واقتسار، وكذلك كثير من جهات المقارنة.

(٣) انظر: Allen & Buren: Chomsky, Selected Readings, P.Vii

وإذا كان هدف النظرية التى عرضها تشومسكى فى كتابه Syntactic Structures «الأبنيـة النحـوية» الذى صـدر سنة ١٩٥٧م قـد تمثل بصـورة أسـاسـيـة فى شـرح التركيب، أى فى تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل، فإن النظرية قد بلغت نضجها عنده فى كتابه Aspects of the Theory of Syntax «وجوه النظرية النحوية» الذى صدر سنة ١٩٦٥ . «فقد غدت الأهداف أكبر طموحًا: تفسير كل العلاقـات اللغوية القائمـة فى اللغة بين نظام الأصوات ونظام الدلالات. ولبلوغ هذه الغـاية، كـان على «النحـو» الكامل للغـة معينة، بالمعنى الفنى الذى يعطيـه تشـومسكى لهـذه الكلمـة، أن يتضـمن ثلاثة أقسام: القسم التـركيبى الذى يولّد ويشرح البنية الداخلية لعدد الجمل اللا متناهى فى لغة معينة، والقسم الفونولوجى الذى يشرح البنية الصوتية للجمل التى ولدها المكون التركيبى، والقسم الدلالى الذى يشرح بنية معناها»[١]. وهنا تلتقى النظرية التوليدية من حيث المفهوم والغاية فى إجمال مع النحو العربى بالمفهوم الذى قدمه سيبويه وابن جنى وغيرهما من نحاتنا الأوائل، حيث كان مفهوم النحو وغايته يتسمان عندهم بالنضج.

ومن الواضح أنه كلما كان الباحث قريبا من النصوص اللغوية متعاملا معها تجلت له غاية النحو الحقيقية، ولذلك لا محيد عن العودة إلى النصوص، فإن العمل من خلالها يفتح آفاقا كثيرة مفيدة.

وفى نحونا العربى القديم نظرات تحتاج إلى إعادة كشف وتركيب حتى تتجلى غاية النحو الحقيقية؛ لأن بعض متأخرى النحويين «حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقا منحرفا إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة»[٢]، كما يقول صاحب إحياء النحو. وإن العودة إلى إحياء «المعنى النحوى الدلالى» يعيد للنحو العربى وظيفته التى طال افتقادها، هذه الوظيفة التى عبر عنها ابن مالك فى خطبة «الكافية الشافية» حيث يقول[٣]:

---

(١) جون سيرل، تشومسكى والثورة اللغوية ص ١٢٨.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ٢، ٣ (القاهرة ١٩٥٩ م).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ١٥٥ (تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدى - دار المأمون للتراث ١٩٨٢).

وبعـد، فـالنحـو صـلاح الألسـه   والنفس إن تعـــدم سناه فى سنَه
به انكشـــاف حـجـــب المعـــانى   وجلوة المفـــهـــوم ذا إذعـــان

فيحدد بذلك مفهوم النحو وغايته. فالنحو عنده «صلاح الألسنة»، وهذا هو مستوى الصحة النحوية، و «به انكشاف حجب المعانى وجلوة المفهوم»، وهذه هى الغاية الحقيقية للنحو. وإذا كان التحويليون يجعلون من النحو المستوى العميق للجملة الذى يمد الجملة بمعناها الأساسى ويحدد هذا المعنى، فإن هذا ـ وإن اختلفت طريقة العرض ـ هو الغاية من النحو كما قدمها ابن مالك من مئات السنين، فالغاية منه هى كشف حجب المعانى وجلوة المفهوم. غير أن النحويين العرب لم يجعلوا النحو وحده هو الذى يمد الجملة بمعناها، وكانت نظرتهم فى ذلك أكثر اتساعًا وشمولاً بحيث لم يضطروا معها إلى التغيير المستمر[1]، وذلك أنهم يجعلون من المفردات كذلك بدلالاتها عنصرا يمد الجملة كلها بمعناها، وسوف نجد فيما بعد أن هذه المفردات بدلالاتها أحيانا ما كانت تكوّن ما يعرف بسياق الحال حتى إنها كانت تعد قرينة معنوية ولفظية فى آن واحد تجعل من النحو والمعنى جديلة مزدوجة لغرض واحد[2].

---

(١) سوف أشير فيما بعد إلى أن التحويليين كانوا أول الأمر يرون أن النحو وحده فى المستوى العميق، هو الذى يحدد الدلالة، ثم رجعوا بعد ذلك إلى اعتبار العنصر الصوتى كذلك معه، وأخيرا ظهر لديهم اتجاه يجعل إمداد المعنى محصورا فى البنية السطحية وحدها.

(٢) انظر:

Bruce L. Liles, An Introductory Transformational Grammar, P.29-30 (Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey 1971).

المبحث الأول

العلاقة بين الدلالة والنحو

المبحث الأول

العلاقة بيْنَ الدّلالة والنّحو

اللغة «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[1]، كما حدّدها ابن جنى منذ أكثر من ألف سنة. والأغراض، وهى المعانى أوالدلالات التى يراد نقلها من متكلم إلى مستمع، تستخدم الأصوات المنطوقة أو المكتوبة صورة لها. فهنا إذن جانبان، أحدهما مادى مسموع أو مرئى، والآخر إدراكى معنوى، وكلا الجانبين يؤثر فى الآخر ويتأثر به.

هذا المفهوم الذى قدمه ابن جنى للغة هو المفهوم نفسه الذى قدمه أرسطو قبله بمئات السنين، حيث يرى أن الكلام نتاج صوتى «مصحوب بعمل الخيال من أجل أن يكون التعبير صوتا له معنى»[2].

وهو نفسه المفهوم الذى صدر عنه أوتو يسبرسن بعده بمئات السنين، إذ يرى أن «جوهر اللغة نشاط إنسانى، نشاط من قبل الفرد ليجعل نفسه مفهومًا من الآخرين، ونشاط من قبل الآخرين ليفهموا ما يدور فى عقل الفرد»[3]، وأن كل ظاهرة قد ينظر إليها من جهة الشكل الخارجى أو من جهة المعنى الداخلى، والشكل الخارجى هو صيغة الكلمات ومواقعها، والداخلى هو المعانى أو الأغراض.

---

(١) ابن جنى، الخصائص ١/ ٣٣.

(٢) انظر:

De Anima 420, "The Basic Woıks of Anstotle", Rıchard Mckeon (random House,1941)

(٣) Otto Jespersen,"The Philosophy of Grammar' (George Allen & Unwin-London1942)

وانظر أيضا (ضمن أبحاث جمعية شيكاغو اللغوية ١٩٧١):

Audrey L. Reynolds,"What did Otto Jespersen Say?"

وفى الفترة المبكرة للنحو العربى، كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن سيبويه إنه «عمل كلام العرب على المعانى وخلّى عن الألفاظ» أى أنه أولى الجانب الإدراكى رعاية واهتماما على حساب الجانب الصوتى، أو بعبارة أخرى إنه يهتم بالدلالة وليس بالدّال، أو بالمعنى الداخلى، وليس بالشكل الخارجى.

وعلى ذلك، ليس الوصف النحوىّ جامداً أصمّ خاليا من الدلالة؛ إذ إن الوصف النحوى وصف للعلاقات التى تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر، والعلاقة التى تصفها القواعد النحوية هى نفسها مستمدة من أمرين:

أحدهما: لغوى يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة وبصيغة معينة فى كتل صوتية خاصة.

والآخر: عقلى وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة.

وكلا الأمرين متعاونان بطريقة متداخلة، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وإذا أنعمنا النظر، فسوف نجد أن الجانب اللغوى نفسه للعلاقة الموصوفة فى القواعد النحوية عقلى فى طبقة من طبقات تفسيره؛ فليست علاقة الفاعلية والمفعولية وغيرهما فى منتهى النظر الصحيح إلا علاقة يقيمها العقل البشرى للمتكلمين باللغة والرمز بها لدلالة خاصة.

وقد أصبحت «الدلالة» أو «علم الدلالة» أو «نظرية الدلالة» أو «نظرية المعنى» أو «علم المعنى» منذ مطالع هذا القرن ـ القرن العشرين ـ فرعًا من فروع البحث اللغوى معترفا به فى علم اللغة، ومع ذلك يرى جورج مونان أن دراسة هذا الفرع «لم تبلغ بعد الرشد العلمى، ويرى كثير من الألسنيين أنها الجزء من الألسنية الذى تعترض تطبيق مبادئ الهيكلية (Structuralism) عليه أكثر العقبات، وهى عقبات لم تتضح طبيعتها بعد»[1]. ويقول إن الآراء فى هذا الفرع من العلم، وكذلك الأعمال، مازالت تشعرنا فى كثير من الأحيان أننا أمام «برج بابل»، وهو ما يجب الاعتراف به صراحة.

---

(١) جورج مونان، مفاتيح الألسنية ١١٩.

وهناك جهود كثيرة جدا فى دراسة «الدال» و «المدلول» . ويحسن أن نتنبه من أول الأمر إلى عدم الخلط بين علم الدلالة - أو نظرية الدلالة - وعلم المعجم. فعلم المعجم لا يهتم إلا بوصف دلالة الألفاظ، كما تسجل تقليديا فى المعاجم، ويعنى كذلك بضبط المبادئ والمناهج التى يعتمدها فى سبيل تحقيق غايته. أما الدلالة فإنها تنزع إلى دراسة الدلالات أو المدلولات انطلاقا من الكلمات[1].

ويرى بعض الباحثين أن «دلالة» الوحدة اللغوية هو مدلولها (وتختلف النظريات حول تحديد هذا المدلول وطريقة تحديده، فهناك نظرية المدلول المنطقية، والنظرية السياقية، والنظرية السلوكية، ونظريات المجال والحقول الدلالية إلخ). وأما المعنى «فهو القيمة الدقيقة التى يتخذها هذا المدلول المجرد فى سياق أوحد»[2]. فالوحدات التى تكون هذه الجملة مثلا: «سأجىء الخميس القادم» لكل واحدة منها «مدلول» معروف فى العربية، ولكن مجموع هذه المدلولات يتخذ فى هذا المثال «معنى» مختلفا فى استعمال جديد حسب المتكلم وحسب التاريخ الذى قيلت فيه. فإذا قال محمد هذه الجملة يوم ١٩ أغسطس، وقالتها فاطمة يوم ٦ سبتمبر فإن هذه الجملة ذات المدلول الواحد تمثل نُطْقَين مختلفين كل منهما له «معنى» مختلف. وإذن قد يتحد المدلول ويختلف المعنى.

ولقد كان «المعنى» مشكلة منذ نشأة هذا الفرع من الدراسة[3]، بوصفه علما

---

(١) انظر علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر من صفحة ١٧ إلى صفحة ٣٠، ففيه لمحة تاريخية مركزة عن نشأة علم الدلالة وأهم المعالم فى تاريخه.

(٢) جورج مونان، مفاتيح الألسنية ١٢٠.

(٣) إلى جانب اهتمام علماء اللغة بالمعنى قديما وحديثا، كان «المعنى» مجالا للمشتغلين بالفلسفة والمنطق وعلم النفس والأنثروبولجى وعلم الاجتماع. وكان الفلاسفة على وجه الخصوص هم أكثر الباحثين اهتماما بالمعنى منذ رأوا أن طبيعة الحقيقة ووضع المجردات الكلية، ومشكلة المعرفة وتحليل الواقع قضايا معقدة بالضرورة، كما أنها قضايا أساسية، وهى أيضا قضايا فلسفية خلافية ذائعة الصيت. غير أن هناك فرقا بين تناول الفلاسفة واللغويين للمعنى. فإلى جانب مسائل الاهتمام الفلسفى، هناك مسائل أكثر خصوصية يهتم بها عالم اللغة، فالفلاسفة - مثلهم فى ذلك مثل رجل الشارع - يأخذون الكلمات والجمل بوصفها قضايا مسلمة، أما اللغوى فلا يمكن أن يفعل هذا، فالكلمات والجمل لديه أولا وقبل كل شىء وحدات التحليل الدلالى، ويجب عليه أن يبحث على الأخص فيما إذا كانت هناك وجوه خلاف بين المعنى «المعجمى» والمعنى «النحوى». انظر: =

حديثا، على يدى دى سوسير[1] (١٨٥٧ ـ ١٩١٣) الذى كان يرى أن «الرمز اللغوى» وهو اعتباطى عرفى اختلافى ـ عبارة عن العلاقة بين «الدال» أى النتاج الصوتى و«المدلول» وهو تصور الواقع غير اللغوى تصورا لغويا مجردا. ولقد كان موقف دى سوسير ـ كما يشير جورج مونان ـ من «المدلول» غير واضح، فهو حينا يكون لديه مرادفا «للتصور» أى المفهوم النفسى المنطقى، وحينا آخر يكون مرادفا «لشىء» أى مفهومُ كائن يمكن أن يكون ماديا سواء أكان نفسيا أم منطقيا، برغم أنه ينبه إلى أن الكلمة لا تتكون من رابط بين صوت وشىء. وقد حاول المنطقيون واللغويون الذين تبعوا دى سوسير أن يفحصوا هذا الجانب ويعيدوا بحثه[2].

وفى سنة ١٩٢٣م نشر أوجدن وريتشاردز كتابهما القيم «معنى المعنى» وقد تتبعا فيه فكرة «المعنى» من خلال التعريفات الكثيرة، وكانا يحاولان أن يقدما شيئا أشبه بالنظرية عن طبيعة الرموز وتفسيرها، وأن يجعلا ذلك «علما» لطريقة الإيصال اللغوى يمكن تطبيقه على الفن. وكانا ينتقيان من كل مدرسة نفسية حديثة ما يعينهما على تحقيق غايتهما. وكانت أعظم «تقنية» استخدماها فى ذلك ـ كما يقول ستانلى هايمن ـ هى التعريفات الكثيرة [3]. وقد انتهيا إلى ما سمياه علم الرمزية الذى سمى فيما بعد Symantics. وقد استخدما فى ذلك مصطلحات محددة هى: Symbol = دال أو رمز وthought or referenc = متصور أو مدلول أو فكرة، وreference = شىء، واقع غير لغوى[4]. وقد بحثا من خلالها العلاقة

John Lyons, Introduction to Theoretical Lınguistics, PP.400 - 402 (Cambridge University= Press 1968).

(١) نشر كتاب دى سوسير الشهير سنة ١٩١٦ بعد وفاته بثلاث سنوات تحت عنوان «محاضرات فى علم اللغة العام» "Cours de Linguistique Generale" ثم نشرت ترجمته الإنجليزية تحت عنوان:

Course in General Linguistics. (N.y Philosophıcal Libay 1959).

(٢) انظر:

John Lyons,Introduction to Theoretical Linguistics, P.401-402 (Cambridge University Press-1968)

(٣) انظر: ستانلى هايمن، النقد الأدبى ومدارسه الحديثة ٢/ ١١٩، ١٢٠، وقد قدم أوجدن وريتشاردز أكثر من عشرين تعريفا للمعنى.

(٤) انظر السابق، وجورج مونان، مفاتيح الألسنية: ١٢٠.

بين العمليات الفكرية والتفسير، وحددا قوانين التفكير وكشفا عن طبيعة «الحد» و«المعنى» واختبرا مدى نجاح هذه الطريقة فى الأفكار الجمالية عن الجمال وفى أمثلة من الأفكار الفلسفية، وأخيرا سلطا كل ذلك على الشعر.

ومن خلال هذه الجهود المكثفة حول دراسة ا لمعنى التى كانت تنطلق من «الكلمة» أول الأمر، ثم ما عرف بالوحدة الدلالية بعد ذلك وإمكان اتساع هذه الوحدة الدلالية، ظهر الاهتمام «بالجملة» التى كان يعتبرها بعض الباحثين أهم وحدات المعنى، وأهم من الكلمة نفسها، إذ لا يوجد فى رأيهم معنى منفصل للكلمة، بل معناها فى الجملة التى تقع فيها. فإذا قلت إن كلمة أو عبارة تحمل معنى، فهذا يعنى أن هناك جملا تقع فيها الكلمة أو العبارة، وهذه الجمل تحمل معنى[1] . فالكلمة لا معنى لها خارج السياق الذى ترد فيه، ومع ذلك ظلت «الدلالة» فى معزل عن «النحو».

فى سنة ١٩٦٣ م قدم كاتز وفودر Katz and Fooder بحثهما[2] «بناء النظرية الدلالية» The Structure of Semantics معتمدين فيه على آراء تشومسكى عن النظرية النحوية، فأدمجا فى هذا البحث الدلالة والنحو معا، وكان تشومسكى بعد ذلك يشير إلى بحثهما كثيرا، وكذلك إلى بحث كاتز وبوستال Katz and Postal (١٩٦٤ م) An Integrated Theory of Linguistic Descriptions نظرية متكاملة للوصف اللغوى. ويعتمد تشومسكى وأتباعه على الاهتمام بالنحو ببنيتيه السطحية والعميقة مع أن البنية العميقة هى التى يكمن فيها التفسير أو تمد بالتفسير الصحيح، وفى هذا عودة إلى التفسير العقلى للغة باعتبارها أهم ما يميز الإنسان، وباعتبارها خلاقة Creative تتكون من عناصر محدودة ولكنها تنتج تركيبات وجملا لا نهاية لها، ومن ثم فهى لا تخضع للتفسير الآلى Mechanical explanation . «وإذا كان الأمر كذلك، فإن علم اللغة ينبغى أن يدرس فى ضوء «الطبيعة البشرية» التى تؤكد أن قدرة الإنسان على اللغة برهان على أن هناك جانبين مهمين هما الكفاءة Competence والأداء Performance ، وهذان الجانبان كانا

---

(١) علم الدلالة: ٣٤.

(٢) ظهر هذا البحث فى مجلة Language الجزء ٣٩ المجلد الثانى من صفحة ١٧٠ إلى صفحة ٢١٠.

سببا فى نشأة مصطلحى «البنية العميقة» Deep Structure و «بنية السطح» Surface Structure وهما مصطلحان يمثلان ركيزة البحث اللغوى الآن عند التحويليين، وقد كانا دافعا إلى الاستعانة بمباحث العقل ومباحث علم النفس[1].

لقد حدد كاتز وفودر العنصر الدلالى للنظرية اللغوية بوصفه «وسيلة الكشف» Projection device التى تفسر الموضوعات النحوية المجردة، والتى تحتوى على المعجم ومجموعة قواعد الكشف Projection rules . والمعجم المثالى سوف يمد المعنى بكل المواد المعجمية فى اللغة، وقواعد الكشف سوف تُرجع التفسير الدلالى إلى المجموعات التى تنتج بواسطة العنصر الدلالى الأساسى. وفى نظام هذه التفسيرات الدلالية يكون الرجوع إلى البنية العميقة على حدة أكثر منه إلى البنية السطحية. وللتدليل على هذا يشار إلى هذه الجملة: «زيارة العمات قد تكون مملة» "Visiting aunts can be boring" حيث نحتاج، لكى نميز التفسير الدلالى الواضح للجملة، إلى المرور من خلال المعلومات المتضمنة فى بنيتها العميقة[2]. وطبقا لما يراه كاتز وفودر، كل مادة معجمية فى الخط العميق «تحمل معنى» بناء على أساس المعلومات الدلالية المعدة فى المعجم. وقواعد الكشف هى التى توحد معانى المواد المعجمية المفردة لتنتهى إلى الجملة كلها[3]. هذا التنظيم هو التعبير الصيغى formal لقدرة المتكلم باللغة على فهم أى جملة جديدة بناء على الكلمات التى تتضمنها والتى يعرفها المتكلم سلفا. ومع ذلك لا يستطيع المتكلم باللغة أن يظفر بمعنى جملة ما بناء على أساس المفردات المعجمية وحدها، إنه يكون قادرا على تحديد المعانى لا بسبب الكلمات المفردة، ولا الجملة كلها فحسب، بل بسبب تحديد أقل

---

(١) الدكتور عبده الراجحى، علم اللغة والنقد الأدبى: علم الأسلوب: ١١٦ (مجلة فصول العدد الثانى يناير عام ١٩٨١ م). وانظر له أيضا: النحو العربى والدرس الحديث صفحة ١١٤، ١١٥.

(٢) حيث يمكن أن يكون المصدر «زيارة» مضافًا إلى فاعله «العمات» أو مفعوله فى المعنى، ويكون المعنى على الأول «العمات يقمن بزيارتنا وقد تكون زيارتهن مملة» وعلى الثانى يكون المعنى: «نقوم بزيارة العمات وقد تكون زيارتهن مملة».

(٣) يعد بحث كاتز وفودر تحولا أساسيا فى نظرة التحويليين، حيث كان المنهج السائد لديهم قبل ذلك هو ما حدده تشومسكى فى كتابه «الأبنية التركيبية» عام ١٩٥٧ م ثم فى كتاب «وجوه النظرية النحوية» عام ١٩٦٥ من أن البنية العميقة وحدها هى التى تمد الجملة بالتفسير الدلالى

جزء نحوى فى الجملة كذلك، مثل العنصر الاسمى والعنصر الفعلى إلخ. وقواعد الكشف تعيد تركيب جهات سليقة المتكلم الدلالية هذه عن طريق «العمل إلى أعلى» من خلال المستويات المختلفة للمكون التركيبى المؤسس على فهم مكون تركيبى آخر فى الجملة قبل أن تخضع المكونات لفهم الجملة ككل[1].

بذلك أصبح الدرس الحديث ينزع إلى عدم التفرقة بين الجانب النحوى والجانب الدلالى[2]، غير أن هناك مشكلة تواجه اللغويين المحدثين - وبخاصة أصحاب النظرية التحويلية التوليدية - عندما يريدون تحديد مكان «الدلالة» فى النظرية. ويمكن تلخيص هذه المشكلة فى هذه التساؤلات وما يترتب عليها: ما الفروق الدقيقة - إن وجدت - بين الظواهر النحوية والدلالية؟ وإذا سلمنا بأن ثمة فروقا، فما العلاقة بين العناصر النحوية والدلالية للقواعد؟ وهذا السؤال الأخير يفرض نفسه على عدد من القضايا المنفصلة ذات الأهمية القصوى فى تطوير النظرية اللغوية، وترتبا عليه: أيجب أن يقوم العنصر النحوى بتزويد العنصر الدلالى؟ أى أليست الظواهر النحوية مستقلة عن الظواهر الدلالية فحسب، بل إنها بطريقة ما سابقة عليها؟ أو أيجب أن يعكس الأمر، أى أيجب أن ينظر إلى العنصر الدلالى بوصفه نتاجا للعنصر النحوى؟ وفضلا عن ذلك: إذا قررنا أن النحو يجب أن يعد مزودا للعنصر الدلالى، فأى عنصر نحوى للقواعد يجب أن يحدد هذا التفاعل: العنصر العميق أو الأساس، أوالعنصر السطحى أو التحويلى؟ أو كلاهما[3]؟ والأبحاث المعاصرة المختلفة فى هذا المجال تحاول أن تجيب عن هذه التساؤلات.

---

(١) انظر: Chomsky : Selected Readings, P.103.

(٢) إذ أصبحت الدلالة جزءًا من النظرية النحوية، يقول Brucel. Liles : إن النحو grammar ينتظم ثلاثة أجزاء أو ثلاثة مكونات:

١ - المكونْ التركيبى الذى يحتوى على بناء العبارة والقواعد التحويلية التى تشترط لبناء الجملة.

٢ - المكوّن الدلالى الذى يعمل وفقا للعناصر التى لا يمكن نطقها فى الجملة مستقلة (ويرمز لها بالآتى: P-terminal string) بعد المواد المعجمية المختارة من المعجم التى تعطى الجملة معناها.

٣ - المكوّن الصوتى الذى يشكل الجملة بعد كل العمليات التحويلية التى تطبق، ويعطى الجملة صيغتها النهائية.

An Introductory Transformational Grammar,P.30 (Prentice Hall1971)

(٣) انظر: Chomsky: Selected Readings. P.101.

لقد كانت التفرقة بين الظواهر النحوية والدلالية، أو بين القواعد والمعنى تفرقة موروثة من التفرقة التقليدية بين القواعد من جانب والمفردات المعجمية من جانب آخر، حيث كان ينظر إلى كل من هذين الجانبين، على حدة، على أنه أساس من دراسة اللغة مستقل، ولذلك حظى كل منهما بدراسات كثيرة متنوعة فى القديم والحديث. هذه التفرقة بين التفسيرات النحوية والتفسيرات الدلالية لم تسمح بأن تقرر طبيعة العلاقة الحميمة المحكمة بينهما. وقد أصبح واضحا بعد تطور النظريات اللغوية، وبخاصة نظرية النحو التحويلى التوليدى أن الوصف اللغوى الذى يعالج القواعد النحوية والمعجم - أو إن شئت مفردات اللغة - بوصفهما وحدتين مستقلتين منفصلتين بدون قواعد تربطهما ربطا داخليا لا يمكن أن ينظر إليه على اعتبار أنه الوصف الملائم لحقائق اللغة أو لقدرة المتكلمين الأصليين بها.

إن مدرس اللغة الأجنبية يعرف أن الطالب الذى لم تتكون لديه ملكة اللغة غير قادر على تركيب جمل صحيحة فى نطاق اللغة التى يتعلمها انطلاقا من القواعد النحوية وحدها، أوالمفردات اللغوية وحدها. إنه مع هذين الجانبين محتاج إلى أن يأخذ فى الحسبان العلاقات الدلالية بين الكلمات فى الجملة. وإذا لم يكن مزودا بقواعد اختيار هذه الكلمات التى تخصص لسياق الجملة المناسب، فسوف يكون عرضة لأن يكوِّن جملا صحيحة نحويا ولكنها لا تؤدى معنى، أو تحتوى على كلمات مستعملة بمعنى خاطئ فى إطار نحوى خاص.

ومن جانب آخر، نجد أن المتكلم الأصلى باللغة يملك القدرة على تمييز الجمل غير الصحيحة نحويا ودلاليا من الجمل الصحيحة نحويا ودلاليا، ويمكنه كذلك أن يلاحظ المشترك اللفظى فى لغته، مثل كلمة bank فى هذه الجملة: the bank is green فإنها قد تشير إلى مبنى المصرف أو إلى شاطئ النهر. وفى العربية إذا قال هذه الجملة مثلا «رأيت ماء العين» فإن العين قد تشير إلى بئر الماء أو العين المبصرة للإنسان، لأن ما يعرف بالمشترك اللفظى فى الحقيقة لا يكون كذلك إلا إذا كانت الكلمة منعزلة وحدها، ولكنها إذا دخلت فى جملة لها سياق لن تكون كذلك[1].

---

(١) يميز ابن اللغة الأصلى ما يعرف بالمشترك اللفظى من خلال العلاقات النحوية وانضمام بعض الكلمات الأخرى معها. وهذه هى قواعد الاختيار التى يشير إليها تشومسكى التى يكون المتكلم مزودا بها. ففى قول البارودى: =

والمتكلم يعرف كذلك أنّه إذا وجدت جملتان لهما تركيبان دلاليان مختلفان فإنهما تكونان مختلفتين إحداهما عن الأخرى ضرورة فى طريقة التعبير. لهذه الحقائق صار البحث اللغوى مهتما بالعلاقات بين النحو والدلالة، وبمحاولة الحصول على درجة ما من الاندماج بين هذين المجالين من مجالات الوصف اللغوى[1].

وفى نحو اللغة العربية - شأنه فى ذلك شأن نحو أى لغة - يزدوج مكوّن العنصر الدلالى. فهناك جانب يقوم على اعتبار العلاقات القائمة بين الوظائف النحوية، أو عناصر النموذج الفكرى للجملة، وأعنى به ما سميته فى موضع آخر «البنية الأساسية» للجملة[2]، وهى الصورة التجريدية لتركيب الجملة [الفعل + الفاعل] و[المبتدأ + الخبر] مثلا. وهذا النموذج التجريدى قد يلتقى فى مفهومه مع بعض ما

= فــــلا عين إلا وهـى عين مـن البـكا ولا خــــد إلا للـدمـــوع به خــــدّ

يستطيع أن يميز «عين» الأولى من «عين» الثانية، و «خد» الأولى من «خد» الثانية مع أن نطق الكلمتين واحد. لكن لا يمكن وضع إحداهما مكان الأخرى فى نفس العلاقة النحوية، فلا يقال عن «عين» الأولى إنها عين الماء لأن جملة «وهى عين من البكا» تجعلها العين الإنسانية والضمير «هى» مبتدأ يعود على «عين» الأولى، فكأنه قال: «العين عين من البكا» ولا يخبر عن الشىء بنفسه، فبان بذلك أن كلا منهما غير الأخرى، والمقصود تشبيه الأولى بالثانية فى غزارة الماء لكثرته فى الدموع ولكثرته فى ماء البئر «العين» الثانية. وكذلك يقال فى «ولا خد إلا للدموع به خد» حيث دخلت «خد» الثانية - وهى بمعنى الشق والحفرة - فى علاقات نحوية لا تدخل فيها «خد» الأولى وهى جزء من الوجه معروف.

وكذلك فى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ فنطق الكلمتين واحد «الساعة - ساعة» ولكن لا يمكن وضع إحداهما بنفس المعنى مكان الأخرى فلا يقال: يوم تقوم الساعة ويكون المقصود الساعة الزمنية ولا يقال «ما لبثوا غير ساعة» ويكون المقصود بساعة هنا يوم القيامة. وهذا يؤكد أن الكلمة لا تأخذ معناها من المادة المعجمية وحدها، ولكن من قبولها لعلاقات نحوية معينة كذلك. وكل متكلم مزود بقواعد الاختيار التى تمكنه من وضع الكلمات فى مكانها الصحيح.

(١) انظر: Allen and Buren,Chomsky: Selected Readings PP.101,103 (OXford University Press1971)

(٢) يقول أحد التحويليين العرب: «وقد يختلف اللغويون فى تفصيلات البنى الداخلية التى يُقدرونها، وفى تفصيل القواعد التى تحول هذه البنى إلى التراكيب الخارجية التى تستعمل فى اللغة لأنها جميعها تخضع إلى شىء من الاجتهاد، ولكن الادعاء بأن معانى الجمل يمكن تفسيرها على أساس التركيب الخارجى وحده لا تؤيده فيما أرى الحقائق اللغوية». الدكتور داود عبده «التقدير وظاهر اللفظ» ص١٤ (مجلة الفكر العربى العددان ٨، ٩ من مارس عام ١٩٧٩ م).

يعنيه التحويليون بالمصطلح Deep Structure غير أننى هنا أكثر التصاقا وارتباطا باللغة العربية الفصحى على وجه الخصوص، لأنه ليس من وكدى هنا ولا غايتى أن أقيم بناء نحويا دلاليا للغات المختلفة ـ وهو ما يسمى Universal grammar وهو من أهداف التحويليين[1] ـ ولذلك لا أذهب فى التجريد إلى أبعد من هذا الحدّ الذى تُعَيّن فيه البنية الأساسية للجملة بالمفهوم السابق.

---

(١) لقد عمل تشومسكى على إحياء نظرية القواعد الكلية أو الواحدة لجميع اللغات، وقد نادى بها الإغريق القدماء من قبل كما نادى بها أيضا دى سوسير. ومن اللغويين الذين نادوا قبل التحويليين بما يسمى « النحو الكلى » أوتويسبرس. وقد ناقش تشومسكى أفكاره حول هذه النقطة، وإن كان يرى أنها مبتسرة، فى بحث له بعنوان: "Questions of Form and Interpretation"

وقد ألقى هذا البحث أول الأمر بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الجمعية اللغوية الأمريكية، وكان ذلك فى يوليو سنة ١٩٧٤م، ثم نشر بعد ذلك فى مجلة «التحليل اللغوى» المجلد الأول، الجزء الأول سنة ١٩٧٥م. ثم أعيد نشره فى كتابه Essays on Form and Interpretation (1977). وهناك بعض اللغويين الذين ينكرون هذه الفكرة، ولقد برهن إدوارد سابير على أن اختبار سلسلة اللغات قد يقنعنا بأن القسم الواحد من أقسام الكلمة يعكس من قدرتنا على تنظيم الواقع فى ضروب نماذجه الصيغية أكثر مما يعكس من تحليلنا الفطرى لذلك الواقع. وقسم الكلام خارج تحديد الصيغة التركيبية مجرد سراب، ولهذا السبب فإن النظام غير المنطقى لأقسام الكلام: عددها وطبيعتها وحدودها الضرورية هزيل القيمة بالنسبة للغة. وكل لغة لها نظامها الخاص، وكل شىء يعتمد على التحديدات الصيغية formal demarcations التى يعرف بها». انظر:

Edward Sapir, Language, (Harcourt, Brace,1921; Harvest1949) P.118-119

وبعد تشومسكى رفض بعض علماء اللغة المحدثين ما رآه بعض التحويليين من أن معظم لغات البشر فى العالم يمكن أن نحصر تراكيبها الأصلية فى ثلاثة نظم رئيسية هى (SOV) أى (فاعل ومفعول وفعل) و(SVO) أى فاعل وفعل ومفعول به، و (VSO) أى فعل وفاعل ومفعول به. وعلى ذلك فلابد أن يكون لكل جملة فى أى لغة تركيبان يعبران عن المعنى يخضعان لقوانين النحو التحويلى (أولهما التركيب الأصلى، وثانيهما التركيب الذى توجد عليه الجملة) وتركيب واحد يمثل البنية السطحية ويخضع لقوانين النحو التوليدى.

وقد رفض بعض علماء اللغة هذا التعميم الذى يصبغ بعض القواعد والقوانين بالصبغة العالمية ويرون أن لكل جملة فى أى لغة تركيبا أصلا Kernel له قواعده وقوانينه التى قد تختلف من لغة إلى أخرى ثم يضاف إلى هذا التركيب الأصل عدد من المبانى لتحقيق المعنى العميق deep structure الذى يرمى إليه مستعمل اللغة فتظهر الجملة فى وضعها الأخير متمشية مع القوانين والقواعد العامة للغة والنحو. انظر:

J. F. Staal,Word Order in Sanskrit and Universal Grammar, P.80 (Holland1967).

ويرى فريق آخر من الباحثين فى اللغة وهم أصحاب نظرية حديثة ترجع إلى سنة ١٩٧٥ م وتسمى Relational Grammar أن قواعد النحو التحويلى هى الأساس الذى تبنى عليه قواعد التركيب الجملى=

وعلاقات الوظائف ـ وهى تمد الجملة بالمعنى الأساسى باعتبارها معنى عميقا لها ـ قد يكون بعضها مشروطا بشروط دلالية معينة حتى يصحّ وضعه فى هذه الوظيفة النحوية أو تلك، مع الشروط التى تحددها البنية الأساسية من الصيغة والرتبة والورود النحوى والعلامة الإعرابية وغيرها من الشروط اللغوية التى بناء عليها يمكن أن يقال إن هذه الكلمة «فاعل» أو «حال» أو «نعت» مثلا، كاشتراط أن يكون «الفاعل» «اسما» واشتراط أن يكون «الحال» مشتقا، واشتراط أن يكون النعت مشتقا أو شبيها بالمشتق، واشتراط أن يكون «التمييز» جامدًا، وهذه كلها شروط تتعلق بالصيغة. وأما اشتراط أن يكون الفاعل بعد الفعل، واشتراط أن يكون خبر إن بعد اسمها (إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا)، فهذه رتبة. وأما شرط الورود، فالمراد به هنا أن يشترط أن ترد الكلمة المعينة مصاحبة لصيغة معينة مثل [لم + الفعل المضارع] و [أنْ + الفعل] و [قد + الفعل المضارع أو الماضى] و[إنّ + الجملة الاسمية] وهكذا، وهذه تعد شروط ورود لفظية. وهناك شروط معنوية كاشتراط أن يكون التمييز بمعنى (منْ) واشتراط أن يكون الظرف متضمنا معنى (فى) وهكذا. وأما العلامة الإعرابية فأمرها أوضح وأشهر من أن يعاد فيه قول.

وأما الجانب الثانى الذى يزدوج مع السابق فى إمداد الدلالة، فهو اختيار الكلمة المنطوقة التى تشغل الوظيفة النحوية لتصبح صالحة للدخول فى علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى فى الجملة الواحدة. وبذلك يكون التفسير الدلالى النحوى مركبا من «المعنى الأساسى» وهو معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها ومن اختيار المفردات التى تشغل هذه الوظائف معًا. وهناك

=القائمة على إدراك العلاقات بين الكلمات فى الجملة، وبه يتم الوصول إلى المعنى العميق أو البنية التحتية خلافا لما يراه تشومسكى الذى يعد العلاقات بين الكلمات فى الجملة grammatical relations فى الدرجة الثانية من الأهمية، ويرى أن الكلمات تنتظم فى الجملة على أساس تركيب تلقائى لتحقيق البنية التحتية أو التركيب العميق.

(انظر: خليل عمايرة، رأى فى بعض أنماط التركيب الجملى فى اللغة العربية فى ضوء علم اللغة المعاصر، ص ٥٧ ـ ٧٧ المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة الكويت، العدد ٨ خريف عام ١٩٨٢م. وانظر أيضا: «لغات البشر: أصولها، طبيعتها، تطورها» لماريوباى ترجمة صلاح العربى من صفحة ١ إلى ١٢ ـ قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٧٠).

قوانين تنظم هذا الاختيار، يكون كل متكلم مزودا بها، وإذا لم يكن عارفا لهذه القواعد التى تساعد على الاختيار فإنه لا تكون لديه الكفاية اللغوية أو السليقة اللغوية أو القدرة اللغوية التى تساعد على تركيب جملة تركيبا صحيحا مفيدا.

وبناء على هذا الاختيار، الذى تتوقف عليه الوظائف النحوية أيضا، إذ إنها لا تكون فى فراغ، تتحقق درجات الصحة النحوية degrees of grammaticalness، أى أنّ بعض الكلمات تكون أكثر استجابة لكلمات أخرى من غيرها، فتصبح كل منها معبرة عن خصيصة من خصائص الأخرى، وتتدرج هذه الخصائص وتتميز. وعندما تنضم كلمات فى علاقات نحوية بحيث تكون كل منها من خصائص الأخرى، يكون التركيب فى هذه الحالة فى درجة عالية من الصحة النحوية. أما إذا انكسرت قاعدة الاختيار هذه فى تعبير ما؛ فإنه يكون فى هذه الحالة فى درجة من الصحة النحوية أقل. ونحن المتكلمين نستطيع فى كل حالة أن نحدد الجملة التى انكسرت فيها قاعدة الاختيار، وقواعد التصنيف الدقيق. وهذه الانكسارات تكون على ثلاثة أنواع، كل منها قابل للتقسيم إلى حالات فى داخله:

١ ـ انتهاك للتصنيف المعجمى.
٢ ـ تصادم مع الخصائص الاختيارية.
٣ ـ تصادم مع خاصة التصنيف الدقيق.

وهناك دائما قواعد للأنواع الكثيرة التى يمكن أن يكون فيها تعارض أو تصادم أو انتهاك من أى نوع[١].

فإذا قلنا ـ مثلا ـ «طار الطائر» فإن هذه الجملة أكثر صحة من جملة «طار القلب»، وذلك لأن (طار) إحدى خصائص (الطائر) لأنها من مجموعة المفردات التى تصنف فى تصنيف يستجيب استجابة عرفية وضعية مع مجموعة المفردات التى جاءت منها كلمة (الطائر)، وكلمة (الطائر) إحدى خصائص (طار) للسبب نفسه؛ ومن هنا نجد أن (طار) ليست من خصائص (القلب)، ولا (القلب) من خصائص

---

(١) انظر: Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, P.75-77. وقد قدم تشومسكى أمثلة كثيرة للحالات المختلفة التى يحدث فيها انكسار من أى نوع من هذه الأنواع المتعددة.

(طار). ولذلك تتابعت هاتان الكلمتان ضد قوانين المفردات الخاصة. «وهنا فى الواقع يأتى التفسير المجازى لاستعمال المفردات»[1]، حيث يقوم عقل المتكلم بإجراء مشابهة بين (القلب) و (الطائر) من حيث إمكان أن يطير كل منهما، الطائر على جهة الحقيقة، والقلب على جهة التخيل والتصور، لأن هناك موانع عضوية وعقلية تعوق القلب عن الطيران. هذه الموانع هى التى تجعل المتكلم ينظر إلى هذا التركيب على أنه مجازى لا حقيقى. وما يمنع من إيراد «المعنى الأصلى» هو القرائن والسياق الخاص. ولذلك قال العلماء إن فى قوله تعالى:

﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [سورة يوسف: ٨٢]

وقوله تعالى: ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ ﴾ [سورة الإسراء: ٢٤]

مجازا، لأن القرية لا تسأل، وإنما يسأل أهل القرية، ولأن الذلّ ليس له جناح إنما الجناح للطائر. فعندما وقع الفعل «اسأل» على القرية وأضيف الجناح للذل، انضمت كلمات من تصنيف معين إلى كلمات أخرى من تصنيف آخر وليس كل منهما من خصائص الأخرى، فاكتسبت هذه الكلمات الصفة الجديدة عن طريق التصادم مع قواعد الاختيار.

وكذلك قالوا فى قوله تعالى:

﴿ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [سورة الزلزلة: ٢].

وقوله تعالى: ﴿ مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ ﴾ [سورة البقرة، ٦١، سورة يس: ، ٣٦].

وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾ [يونس: ٢٤].

إن فيها مجازا، لأن بها كلمات استعملت فى غير موضعها الأصلى، وذلك أن صيغة «أنبت» و«أخرج» و«أخذ» وضعت فى الأصل لإفادة صدور مدلولها وهو الإخراج والإنبات والأخذ من الفاعل القادر على ذلك، فإذا استعملت فى

---

(١) د. محمد على الخولى، قواعد تحويلية للغة العربية، ٣٦ (دار المريخ ـ الرياض ١٩٨١ م).

صدورها من «الأرض» وهى غير قادرة ولا فاعلة، فقد استعملت الصيغة فى غير موضعها فانكسرت بذلك قاعدة الاختيار.

وإذنْ هناك محاور ترتكز عليها الجملة التى تعد صحيحة نحويا ودلاليا فى اللغة، هى:

١ ـ وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسى.
٢ ـ مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة.
٣ ـ علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.
٤ ـ السياق الخاص الذى ترد فيه الجملة سواء أكان سياقا لغويا أم غير لغوى[1].

وقد حظيت بعض هذه المحاور بدراسات كثيرة على حين لم يحظ بعضها الآخر بمثل ذلك.

أما الوظائف النحوية فقد تكفلت بها كتب النحو، ودرستها وحددت شروطها، غير أنّ دراستها تكاد تكون مستقلة عن جانب اختيار المفردات، ولم تعط التفاعل بينهما الاهتمام المرجوّ، ولم تحدد طبيعة العلاقة بينهما. وقد درس العلماء القدماء

---

(١) لا يحفل التوليديون بالسياق، ويجعلون البنية العميقة ـ والسطحية إلى حد ما ـ هى كل شىء فى إمداد الجملة بالمعنى، ويركزون أكثر على البنية العميقة. يقول أحد التحويليين العرب، وهو الدكتور داود عبده فى بحث له بعنوان «التقدير وظاهر اللفظ» (مجلة الفكر العربى مارس عام ١٩٧٩ م ٨، ٩):

«إن معانى المفردات والبنية الخارجية للجملة Surface Stucture، أى ظاهر اللفظ، ليس كل شىء فى المعنى. فمعنى الجملة يتحدد على مستوى أعمق من التركيب الخارجى. فالتركيب الذى يحدد المعنى هو البنية الداخلية للجملة Underlying Strcture أو deep structure، وهى تتحول إلى البنية الخارجية التى يلفظها المتكلم ويسمعها المستمع نتيجة تطبيق قواعد لغوية تسمى القواعد التحويلية transformational rules، وهى قواعد تحذف بعض عناصر البنية الداخلية أو تنقلها من موقع إلى موقع أو تحولها إلى عناصر مختلفة أو تضيف إليها عناصر جديدة... إلخ».

وذلك لأن التحويليين يريدون دراسة اللغة دراسة علمية قائمة على اللغة ذاتها، ولهذا يهملون الموقف أو المقام الذى تقال فيه الجمل، ليس لأن المقام لا أهمية له فى تحديد معانى الجمل، بل لأن هذا العنصر يضيف صعوبة إضافية لمنهج التحليل اللغوى المنظم، وهو عنصر تصعب دراسته بشكل علمى منظم، لذلك فإن دراسته تترك لفئة أخرى من علماء اللغة هم الباحثون فى الجانب الاجتماعى منها، أى فيما أصبح يسمى الآن بعلم اللغة الاجتماعى. (انظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الدكتور نايف خرما، ص ٣٢٢ ـ عالم المعرفة عام ١٩٧٨م).

كذلك جوانب مختلفة من جانب «الدلالة» التى تتعلق بالصيغة النحوية المجردة، فدرسوا، فى إشارات ترتبط غالبا بنص من النصوص، الفروق بين صيغة الجملة الاسمية وصيغة الجملة الفعلية، وهذه الإشارات متفرقة موزعة.

وقد أولوا اهتماما كبيرا لما سموه «حروف المعانى»، وأفردوها بالتصنيف(1). والواقع أن دراسة حروف المعانى دراسة للتركيب الذى يكون فيه «الحرف» بمفرداته وعلاقاته الأخرى. فعلى سبيل المثال، الذى يجعل (أوْ) للتخيير - وهو ما يمتنع فيه الجمع، نحو «تزوج هندا أو أختها» - أو يجعلها للإباحة - وهى ما يجوز فيه الجمع، نحو «جالس العلماء أو الزهاد» - إنما هو الدلالة الملابسة للكلام. ففى عبارة «جالس العلماء أو الزهاد» لا يوجد مانع من الجمع بين مجالسة العلماء والزهاد معًا، وكذلك فى جملة «كل عنبا أو تفاحا» ليس هناك مانع خارجى من الجمع بينهما بحيث يمكن للمخاطب المأمور بذلك أن يأكل العنب والتفاح جميعا، ولذلك يقول عنها النحاة فى هذه الحالة إنها للإباحة. أما إذا كان المثال هو «تزوج هندا أو أختها» فإن الذى منع الإباحة هو كلمة «أختها» بإضافتها إلى ضمير هند على وجه التحديد. ولو ضعت مكان «أختها» كلمة أخرى مثل «عمتها أو خالتها أو أمها أو جدتها» لظلت (أو) للتخيير كذلك، لأن دلالة هذه الكلمات جميعها تمنع من الجمع بين كل منها و «هند». لكن تصير (أو) للإباحة لو وضع مكان كلمة «أختها» كلمة من واد آخر لا تكون له علاقة القرابة فى درجة الأخوة والعمومة والخئولة والأمومة والجدودة مع هند - والسبب فى ذلك عرف شرعى خاص يحرم الجمع بين المرأة وأختها أو عمتها.. إلخ.

وقد ذكر المتأخرون لهذا الحرف (أو) اثنى عشر معنى عرضها ابن هشام، وعلق عليها قائلا: «التحقيق أن (أوْ) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء. وهو الذى يقوله

---

(1) انظر على سبيل المثال: «الجنى الدانى فى حروف المعانى» للحسن بن قاسم المرادى (تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل - حلب عام ١٩٧٣م)، و «رصف المبانى فى حروف المعانى» لأحمد بن عبد النور المالقى «تحقيق أحمد محمد الخراط - دمشق عام ١٩٧٥ م)، والأزهية فى علم الحروف لعلى ابن محمد الهروى (تحقيق عبد المعين الملوحى - دمشق عام ١٩٨٢م)، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصارى (دار إحياء الكتب العربية).

المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى (الواو)، وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها»[1]. وعلق صاحب الحاشية على المغنى على قوله «من غيرها» وفسره قائلا: «كقرائن المقام»[2]. وقرائن المقام قد تكون حالية أو مقالية.

وتحت حروف المعانى، تناولوا أدوات كثيرة مختلفة كأدوات الاستفهام والعطف والشرط والنداء والجر والقسم وحروف الجواب وغيرها.

وفى مجال أبنية الكلمات، قدموا كذلك لمحات كاشفة عن دلالة بعض الأبنية وتمايز كل بنية عن الأخرى، وما تنفرد به كل بنية من حيث دلالتها، فبنية المصدر ـ على تنوعها ـ غير بنية الاسم، وغير بنية الفعل، وصيغ المبالغة، وأسماء الفاعلين، والمفعولين وغيرها. يقول سيبويه ـ وهو يسمى النسب إضافة ـ فى التفريق بين صيغة «فَعّال» (بفتح الفاء وتضعيف العين) وصيغة «فاعل» (بكسر العين) فى النسب: «هذا باب من الإضافة تَحْذفُ فيه ياءى الإضافة. وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء. أما ما يكون صاحب شيء يعالجه، فإنه مما يكون «فَعّالا»، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوّاب، ولصاحب العاج: عَوّاج، ولصاحب الجمال التى ينقل عليها: جمّال، ولصاحب الحُمُر التى يعمل عليها: حَمّار، وللذى يعالج الصرف: صرّاف. وذا أكثر من أن يُحصَى..

وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون «فاعلا»، وذلك قولك لذى الدرع: دارِع، ولذى النَّبل: نَابل، ولذى النّشّاب: ناشب، ولذى التمر: تامر، ولذى اللبَن: لابن.

قال الحطيئة:

فغررتنى وزعمت أنّكَ لابِنٌ بالصيف تامرْ.

وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته: لبّان وتمّار، ونبّال»[3]. هذا مثال سقته من كتاب سيبويه يبين فيه دلالة الصيغة والفرق بينها وبين غيرها. والصيغة لا

---

(١) ابن هشام، المغنى ١/ ٦٥.

(٢) الشيخ محمد الأمير، حاشيته على المغنى ١/ ٦٥ (مطبوع بهامش المغنى).

(٣) سيبويه: ٣/ ٣٨٠.

تعمل فى فراغ، فهى إطار لمادة صوتية معينة تصاغ فيها، وهى أيضا، لكى تدل هذه الدلالة، مشروطة بأمور أخرى، دلّ عليها سيبويه حينما قال «وتقول لصاحب كذا» وهذا نفسه مشروط بشروط خاصة دلّ عليها سيبويه بقوله بعد النص السابق مباشرة: «وليس فى كل شىء من هذا قيل هذا. ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرّ: بَرّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب الشعير: شعّار، ولا لصاحب الدقيق: دقّاق»[1]. فدلالة الصيغة هنا مشروطة بأن تكون لصاحب شىء يزاوله، أو ذى شىء وليس بصنعة يعالجها، وإلا فإن لكل من هاتين الصيغتين دلالات أخرى عندما تكون (فاعل) لاسم الفاعل و(فعّال) للمبالغة. وقد حاول بعض الباحثين جمع دلالة بعض الأبنية من كلام العلماء القدماء وإشاراتهم فى التمييز بين بعض الصيغ وبعض فى دلالتها وشروط استعمالها فى هذه الدلالة أو تلك[2]. والمتتبع لذلك يرى أنهم يختلفون فى تحديد الدلالة باختلاف فهمهم للسياق الذى تكون فيه الصيغة.

ولا يعيب هذه الجهود التفسيرية الضخمة إلا أنها كانت ـ ومازالت ـ مبددة وموزعة على الجزئيات المتناثرة، ولم يحاول باحث أن يؤسس منها نظرية فى تفاعل الدلالة النحوية والدلالة المعجمية غير عبد القاهر الجرجانى، الذى يبدو فى كتابه «دلائل الإعجاز» وكأنه يحاول الدفاع عن النحو ويريد إثبات قيمته وفاعليته، ولذلك جعل «النظم» يكمن فى توخّى معانى النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله. وليست «معانى النحو» عنده بمعانى الألفاظ فيتصور لذلك أن يكون لها تفسير. وجملة الأمر عنده أن النظم إنما هو أن «الحمد» من قوله تعالى:

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝٣ ﴾ مبتدأ، و ﴿ لِلَّهِ ﴾ خبر، و﴿ رَبِّ ﴾ صفة لاسم الله تعالى ومضاف إلى ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ و ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ مضاف إليه، و﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ صفتان، وهكذا. وبرغم أنه يؤكد هذا المعنى، ويلح عليه كثيرا فى كتابه بحيث يبدو ـ كما أشرت ـ مدافعًا عن النحو فى وجه من ينكر دوره، برغم هذا نجد

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣/ ٣٨١، ٣٨٢ وقارن بما فى شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١٣، ١٤ وشرح الرضى على الشافية ٢/ ٨٤، ٨٥.

(٢) انظر: د. فاضل السامرائى «معانى الأبنية فى العربية» (بغداد ـ ١٩٨١ م).

تحليله للنصوص التى حللها يكشف فهما أعمق وأبعد من تأكيده أن «معانى النحو» هى بيان الوظائف النحوية فحسب. ويكفى أنه جعل «النظم» ـ وإن كان بالمفهوم الذى يريده ـ مدخلا إلى إثبات إعجاز أعظم نص فى العربية وأبقاه وأخلده وهو القرآن العظيم. وسوف نرى تحليل عبد القاهر وما يكشف عنه فيما بعد.

وأما المفردات، التى يُختار من بينها لشغل الوظائف النحوية، فقد تولتها المعاجم، وقد اهتم بها كذلك علم الدلالة فى بدء العهد به، وقد «ركزت المناهج اللغوية فى دراسة المعنى ـ منذ وقت مبكر ـ على المعنى المعجمى، أو دراسة معنى الكلمة المفردة باعتبارها الوحدة الأساسية لكل من النحو والسيمانتيك، وقد قُدِّمت بهذا الخصوص مناهج ونظريات متعددة ومتنوعة»[1]. ولكن هذا الجانب يحتاج إلى مراجعة من جانب علماء المعاجم، إذ درسوا المعنى المعجمى بطريقة مستقلة عن الدلالة النحوية، مع أنّ المفرد لا تتحدد دلالته إلا فى السياق اللغوى من خلال علاقاته النحوية بعناصر جملته ومن خلال سياقه النصى كذلك. فالفعل (ضرب) مثلا فى ﴿ضرب الله مثلا﴾ تختلف دلالته ـ وإن اتحدت صيغته ومادته ـ عن (ضرب) فى مثل «ضرب زيد عمراً» مع أن كلتا الجملتين تتألف من [فعل + فاعل + مفعول به]، وقد اختلف معنى الفعل عن طريق إسناده إلى فاعل معين وإيقاعه على مفعول به معين فى كلتا الجملتين، «وهذا يستتبع أن كل المعلومات المستخدمة فى التفسير الدلالى يجب أن تقدم من العنصر النحوى للقاعدة»[2] أولا، وهذا ما دعا أصحاب النظرية السياقية إلى أن يقولوا إن الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذى تظهر فيه، ومما يكوّن هذا السياق ـ بلا شك ـ علاقاتها النحوية مع غيرها. وقد أجاد مايية فى التعبير عن هذه النظرية حين قال: «إن معنى كلمة ما لا يمكن تحديده إلا بفضل معدل الاستعمالات اللغوية من ناحية، والأفراد والفئات فى مجتمع واحد من ناحية أخرى»[1]. وفى تحقيق هذا

---

(١) د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٥٣. وقد تناول تحت «مناهج دراسة المعنى» عددا من النظريات، ومن ذلك النظرية الإشارية، والتصورية، والسلوكية، ونظرية السياق، ونظرية الحقول الدلالية، وقد حظيت الأخيرة بقسم كبير من الشرح، والنظرية التحليلية. وانظر أيضا «دلالة الألفاظ» للدكتور إبراهيم أنيس، و «دور الكلمة فى اللغة» لأولمان ترجمة الدكتور كمال بشر والتعليقات الكثيرة المفيدة على النص المترجم.

(٢) Chomsky: Selected Readings, P.114.

صعوبة من غير شك، ولكنه يؤكد على كل حال أن المعانى التى تقدمها المعاجم الحالية للكلمات تقريبية، وكثيرا ما نجد فى شروح الشعر أن ينص بعض الشارحين على أن هذا المعنى أوذاك مما أغفلته المعاجم.

وسوف أحاول تعرف الجانب الدلالى فى النحو عن طريق تفاعل الدلالة النحوية ودلالة المفردات، وسيكون ذلك من خلال جديلتين مضفورتين معا:

أولاهما: مناقشة الجانب الدلالى المتفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات التى تشغلها. وسيكون المنطلق فى ذلك مناقشة نص أراه فريداً من كتاب سيبويه، وقد قدمه سيبويه موجزا مقتضبا، ولكنه دالّ مع إيجازه واقتضابه. غير أنه يبدو أن الفكرة التى يتضمنها هذا النص كانت توجه سيبويه، وهو يناقش بعض مسائل النحو المختلفة وقضاياه المتعددة فى كتابه الرائد.

ثانيتهما: الإشارة إلى دور الجانب الدلالى فى بعض الظواهر النحوية، حيث تستمد بعض الوظائف النحوية تحققها من الجانب الدلالى، مع مراعاة أن الجانب الدلالى هنا واسع متعدد الروافد يتدرج أحيانا من الاعتماد على المفهوم المتعارف عليه سلفا بين أبناء البيئة اللغوية للفظة المفردة إلى استغلال التفاعل بين المفرد والوظيفة النحوية وإنشاء علاقات جديدة لم تكن معروفة من قبل[٢].

الوظائف النحوية تمد الجملة بالمعنى النحوى الأوّلى. وهذا المعنى النحوى الأوّلى له نظامه الخاص الذى تختلف درجاته. والنظام النحوى يتكفل ببيان هذا التدرج، فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولة. وبعضها مسموح به فى الشعر دون النثر، وبعضها مسموح به فى بعض أنواع التعبير كالأمثال مثلا، لذلك قالوا: الأمثال لا تغير وتحكى كما وردت. والجملة التى ينكسر فيها النظام النحوى انكسارا غير مسموح به مطلقا فى المستوى اللغوى المعين لا تعد جملة صحيحة

---

(١) جورج مونان. مفاتيح الألسنية ١٢٤، ١٢٥.

(٢) كان الوصفيون يعيبون على النحاة التقليديين اعتمادهم المعنى عنصرا فى التحليل النحوى، ولكن التحويليين اتخذوا موقفا مختلفا منصفا بإزاء معطيات النظر النحوى التقليدى (مما اعتبره أستاذنا الدكتور تمام حسان «ردّ اعتبار للنحو العربى») على خلاف بلومفيلد الذى كان ينظر إلى «العقلانية» فى علم اللغة بوصفها اتهاما بالشعوذة وإنكارا للمنهج التجريبى العلمى.

مطلقا لا نحويا ولا دلاليا، فالصحة الدلالية هنا مشروطة بالصحة النحوية . ودلالة المفردات ـ وهى تقريبية كما رأينا ـ تعد دلالة أولية كذلك وهى قابلة للتشكل والتغير حسب وضعها فى الإطار النحوى، فهى دلالة متحركة غير ثابتة، ولا يعد ثابتا منها إلا المحور الأصلى الذى يعد معدّل الاستعمال بين الاستعمالات اللغوية وبين الأفراد المستعملين لها .

وكسر دلالة المفردات الأولية يؤدّى إما إلى الخطإ الدلالى مع الصحة النحوية ـ والصحة النحوية تجريدية ـ ولذلك لا يحكم على «الجملة» هنا بأنها من اللغة، فلا يقال عن هذه «الجملة» ـ وهى من تمثيل أستاذنا الدكتور تمام حسان ـ «حنكف المستعص بسقّاحته فى الكمظ» إنها جملة لغوية صحيحة، لأن مفرداتها فقدت الدلالة الأولية للمفردات لهرائيتها وعدم استخدامها فى اللغة[1] . وإما أن يؤدى كسر دلالة المفردات الأولية إلى الانتقال إلى المستوى المجازى فى التعبير، وذلك باستخدام المفردات فى غير مواضعها التى يحددها لها معدّل الاستعمال، بل فى مواضع جديدة ومقبولة فى الوقت نفسه[2] .

وقد استأثرت علوم البلاغة فى العربية بكثير من الظواهر التى انكسر فيها قانون دلالة المفردات الأولية، وقد وزعتها على أصناف مختلفة، وبعضها درس دراسة عميقة إلى حد ما مثل الاستعارة، وبعضها درس دراسة مسطحة تحت أسماء مختلفة، ومعظم ما يسمونه المحسنات المعنوية فى الكلام يدور فى مجمله على إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا يقع فى الحقيقة من جانب، واستغلال دلالة المفرد الأولية من جانب آخر، وتعدد هذه الدلالة أحيانا[3]، مثل هذا التناول أبعدها عن المجال النحوى مع أنها من صميمه .

---

(١) وقد تكون المفردات مستخدمة فى اللغة، ولكل منها معنى معجمى، ولكنها تنضم معا على غير شروط الاختيار فلا يكون للجملة فى هذه الحالة معنى، مثل «الأفكار العديمة اللون تنام غاضبة» انظر: علم الدلالة ١٤ . واللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٣ وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣٢٤ .

(٢) انظر: Chomsky : Selected Readings, P.116.

(٣) أسوق هنا مثالا يوضح ما أردت. من ذلك ما يسمى «المشاكلة» وقد عرفوها بأنها ذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته تحقيقا أو تقديرا مثل قول أبى تمام: =

وسوف أطلق على تفاعل المعنى النحوى الأولى والدلالة الأولية للمفردات فى السياق الملائم الذى يعطى المفرد معنى جديدا خاصا فى إطار الجملة[1] «المعنى النحوى الدلالى» وقد يرد مختصرا «المعنى النحوى». وهو بهذا الفهم يختلف عما هو معروف بالمعانى النحوية المأثورة عن عبد القاهر الجرجانى. والجملة التى يكون فيها المعنى النحوى الدلالى صحيحا هى التى يتوافق فيها «الاختيار» بين جانبى الدلالة النحوية ودلالة المفردات الأولية، ولذلك قد يعبر عن هذا أيضا «بالاختيار الصحيح».

= من مبلغ أفناء يعرب كلها / أنى بنيت الجار قبل المنزل

ومن ذلك أن رجلا شهد عند القاضى شريح فقال له «إنك لسبط الشهادة» فقال الرجل «إنها لم تُجعّد عنّى». فالذى سوغ «بناء الجار» و «تجعيد الشهادة» هو مراعاة المشاكلة، ولولا بناء الدار لم يصح بناء الجار، ولولا سبوطة الشهادة لامتنع تجعيدها. وبناء الجار وسبوطة الشهادة كسر فى مجال الاختيار.

ومثالا آخر مما يسمى «التورية» أو «الإيهام» وهى - كما عُرّفت - أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد بهذا اللفظ المعنى البعيد منهما، وقد لا يكون مع هذا اللفظ ما يشير إلى المعنى المقصود ويرشحه مثل قوله تعالى:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ (طه : ٥) وقد يكون معه ما يشير إلى المعنى المقصود منهما كقوله تعالى:

﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (الذاريات : ٤٧) ومن ذلك قول شاعر الحماسة:

فلما نأت عنا العشيرة كلها / أنخنا فحالفنا السيوف على الدهر
فما أسلمتنا عند يوم كريهة / ولا نحن أغضينا الجفون على وتر

فإن الإغضاء مما يلائم جفن العين لا جفن السيف وإن كان المراد به إغماد السيوف، لأن السيف إذا أغمد انطبق الجفن عليه، وإذا جرد انفتح الخلاء الذى يكون بين دفتيه.

ومن ذلك أيضا ما يعرف «بالاستخدام» وهو أن يراد باللفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره معناه الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالثانى المعنى الآخر ومن الأول قول الشاعر:

إذا نزل السماء بأرض قوم / رعيناه وإن كانوا غضابا

حيث أراد بالسماء «الغيث» وبضميرها «النبت». ومن قول البحترى:

فسقى الغضا والساكنيه وإن همو / شبوه بين جوانح وضلوع

حيث أراد بضمير «الغضا» فى قوله «والساكنيه» المكان وفى قوله «شبوه» شجر الغضا. وأنت ترى أن هذه الأمثلة تقوم على كسر قانون إيقاع العلاقات النحوية.

(١) يقول John Lyons : «أعطنى السياق الذى وضعت فيه الكلمة، وسوف أخبرك بمعناها». ويضيف: «من المستحيل أن تعطى معنى كلمة بدون وضعها فى سياق، وتكون المعاجم مفيدة بقدر ما تذكره من عدد سياقات الكلمات وتنوعها».

Introduction to Theoretical Linguistics p.410

ولا أزعم أن مشكلات علاقة الدلالة بالنحو قد حلت بهذه الطريقة، فهناك كثير من الجمل تحتاج إلى جهد كبير، ولا يكون تفاعل المعنى النحوى الأولى ودلالة المفرد الأولية كافيا فى تحديد المقصود منها على وجه الدقة. ومن ذلك دلالة ألفاظ الجموع، والكلمات المنكرة. لاحظ هذه الجملة مثلا: «المواطنون شرفاء» فهى لا تعنى أن كل المواطنين بلا استثناء شرفاء، وهذه الجملة نفسها تتضمن أن بعض المواطنين غير شريف. ولاحظ هذه الجملة «العمال يبنون العمارات» فإنها لا تعنى أن كل عامل يبنى كل العمارات، أو أن كل العمال يبنون كل العمارات، ولكنها تعنى «بعض العمال يبنون بعض العمارات». ومن هنا ساغ الاستثناء فى قوله تعالى:

﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة العصر: ٢، ٣].

ولذلك يفرق النحاة بين أنواع (ال). ولاحظ كذلك الجمل التى فيها «مشترك لفظى» مثل: «أنت مولاى» فالمولى هو السيد والحليف والخادم[1]. ولاحظ أيضا ادعاء كل فريق من المتحاربين أنه «يسعى لإقرار السلام» حيث لا يوجد فى هذه الحالة اتفاق على معنى واحد للسلام، وهكذا كل الكلمات التى تعبر عن مدلول غير حسى.

أمثال هذه الحالات تؤكد أن العلاقة بين الدلالة والنحو معقدة[2]، وأن الخصائص الشاملة للجملة التى قد تكون معقدة تؤدى دورا فى القاعدة كذلك، ولكن فى هذه الجمل التى تكون العلاقة فيها معقدة بين الدلالة والنحو نستطيع أن نحدد فيها العناصر النحوية من المسند والمسند إليه وأن نحدد العلاقة النحوية بينهما، وهذا بدوره قد يؤدى إلى كشف المعنى الدلالى فى جانب من جوانبه، ولهذا يعتمد المعنى المخصص لكل ركن من الجملة على ما يقترن به من السياق

---

(١) يقول الدكتور داود عبده: «وقد يكون سبب تعدد معنى جملة ما أن إحدى مفرداتها لها معان متعددة كما فى جملة «جلست إلى جانب العين» فتعدد معانى هذه الجملة يعود إلى تعدد معانى كلمة عين» «التقدير وظاهر اللفظ» ص ٧ (الفكر العربى العددان ٨، ٩ مارس ١٩٧٩م).

(٢) فى الصعوبات التى تواجه دراسة المعنى، انظر د. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣١٤ وما بعد.

والملابسات. غير أن طَرْق هذا الموضوع وتواصل البحث فيه واستمراره سوف يؤدى إلى الكشف والإيضاح[1].

---

(١) أحيل هنا إلى بحث لتشومسكى يكشف أبعاد هذا الموضوع من خلال النظرية التوليدية، وهو المبحث الأول من كتابه (1977) Essays on Form and Interpretation وإلى كتابه المشهور الذى يشير فيه إلى بعض المشكلات التى تتعلق بعلاقة الدلالة بالنحو (1964) Aspects of the Theory of Syntax . وهدف تشومسكى الواضح هو تفسير كل العلاقات اللغوية بين الصوت والمعنى، وعنده أن المكون الدلالى لنحو لغة معينة يتضمن مجموعة القواعد التى تحدد معنى الجمل فى هذه اللغة، ويعمل هذا المكون وفق الفرضية التى تنص على أن معنى الجملة يتحدد بمعنى كل عناصرها الدالة وبالانتظام التركيبى لهذه العناصر، وتتمثل هذه العناصر في انتظامها فى البنية العميقة للجملة، ولذلك فإن البنى العميقة التى يولدها المكون التركيبى للجملة هى التى تشكل مدخل "input" (المكون الدلالى للنحو)، أما المخرج "output" فهو مجموعة «القراءات» التى تقابل كل جملة، وتعد كل قراءة بأنها «تمثيل دلالى» للجملة؛ أى شرح لمعناها.

فإذا كان لإحدى الجمل ثلاثة معان مختلفة، كان على المكون الدلالى أن يعيد إنشاء قدرة المتكلم بإنشائه ثلاث قراءات مختلفة. وإذا كانت الجملة خالية من المعنى فلن ينشئ المكون الدلالى أى قراءة لها، فإذا اشتركت جملتان فى المعنى ذاته كان على المكون الدلالى أن ينشئ القراءة ذاتها للجملتين معًا.

ويسعى نحو تشومسكى إلى بناء مجموعة من القواعد التى تقيم نموذجا لسليقة المتكلم أو قدرته أو كفايته الدلالية، ويقتضى هذا النموذج إعادة إنشاء ما يفهمه المتكلم: الالتباس، الترادف، الخلو من المعنى، الخاصية التحليلية، التناقض إلخ. وقد حقق تشومسكى وأتباعه كثيرا من غايته.

ويتساءل جون سيرل فى بحثه «تشومسكى والثورة اللغوية» (الفكر العربى مارس ١٩٧٩) ص ١٣٧ : ما هى بالضبط هذه القراءات؟ وما الذى يفترض أن تمثله أو تعبر عنه سلسلة الرموز التى تنطلق من المكون الدلالى لتكوّن شرحا لمعنى الجملة؟ ويقرر أن علم الدلالة يشكل القسم الأضعف فى نظرية تشومسكى ـ كما أقر تشومسكى بذلك فى مناسبات عدة ـ ويعتقد أن أفكار تشومسكى غير ملائمة بصورة جذرية لأن نظرية التعبير عن المعنى التى يقترحها تشومسكى أفقر من أن تؤدى إلى بلوغ هدفه.

والحق أن تشومسكى كان كثير التعديل فى نظريته بمعونة زملائه وأتباعه. وأهم التعديلات فى ذلك عدوله عن إعطاء الأهمية العظمى للبنية العميقة فى إمداد الدلالة والالتفات إلى البنية السطحية والعناصر التحويلية والاعتقاد أخيراً بأنها تقوم بدور كبير فى تحديد الدلالة. والمتتبع لتطور أفكاره عن «الدلالة» يرى أنه كان لديه أول الأمر ما يعرف بالنظرية الشائعة Standard Theory ، وفيها يرى أن الاعتماد كله على البنية العميقة فى التفسير الدلالى، وبعد ذلك ظهر لديه ما يعرف بالنظرية الموسعة وفيها يرى أن العنصر التحويلى يشترك مع البنية العميقة أو المكون الأساسى فى التفسير الدلالى للجملة، وأخيراً وبتأثير بعض زملائه وأتباعه نجده يدافع الآن عما يعرف بالنظرية النموذجية الموسعة وفيها الاعتماد على البنية السطحية فى التفسير الدلالى للجملة.

انظر: Chomsky, Essyas on Form and Interpretation P.166 وبخاصة البحث الرابع من هذا الكتاب وهو بعنوان Conditions on Rules of Grammer وقد نشر قبل ذلك مستقلا سنة ١٩٧٦ فى مجلة «التحليل اللغوى» الجزء الثانى العدد ٤ وفيه يدافع عن نظرية EST ويشرحها، وهذا الرمز اختصار للمصطلح Extended Standard Theory .

المبحث الثاني

التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات

المبحث الثانى

التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات

لقد كانت اللفتة التى ألمح إليها سيبويه فى مطالع «الكتاب» لفتة فذة. وقد جاءت ومضة فريدة لمعت فى إشارة خاطفة عن الاستقامة من الكلام والإحالة فى نص موجز دالّ. فى هذا النص القصير تكمن بذور نظرية نحوية دلالية، حيث تندمج فى تواؤم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة، أو بعبارة أخرى قوانين المعنى النحوى الأولى وتمثله الوظائف النحوية المختلفة مع قوانين دلالة المفردات الأولية وتمثلها الدلالة المعجمية للكلمة، وتمتزج فيما يمكن أن يسمى «المعنى النحوى الدلالى». ومن خلال مناقشة هذا النص نستطيع أن نتعرف قوانين تكوين المعنى النحوى الدلالى. يقول سيبويه فى باب أطلق عليه «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»[1]:

«فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن؛ فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا.

وأما المحال؛ فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب؛ فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه.

وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ فى غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيْدٌ يأتيك[2]. وأشباه هذا.

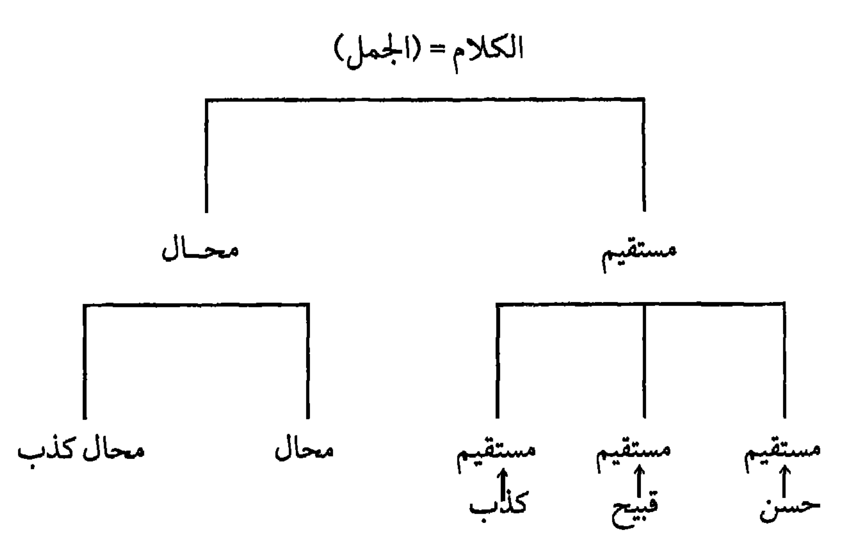
---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٥، ٢٦ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون).

(٢) فى الكتاب: كى زيدًا يأتيك، بنصب زيد، والصواب رفعه، والتصحيح من طبعة بولاق ١/ ٨.

وأما المحال الكذب؛ فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس».

هذه التقسيمات الخمسة للكلام التى قدمها سيبويه تدور حول الاستقامة والإحالة. والكلام عنده ـ وهو هنا بمعنى الجمل[1] ـ قسمان، أحدهما أطلق عليه الوصف بأنه «مستقيم» والآخر «المحال» وتحت كل منهما فروع كما يتضح فى هذا الشكل:



وسيبويه لم يُعرِّف من هذه الأنواع إلا «المحال» من الكلام و «المستقيم القبيح» واعتمد على الأمثلة وحدها فى تحديد ما يريده بالمصطلحات الأخرى. ونستطيع أن نقول إن المقصود من «الكلام المستقيم» بناء على تمثيل سيبويه وتعريفه «للمستقيم القبيح» هو الكلام المستقيم استقامة نحوية ودلالية، فالكلام المستقيم نحويا تتوزع استقامته على ثلاثة أنواع هى: المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح. فكل جملة صحيحة «نحويا» تعد جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو بالكذب يتعلق بالمعنى الذى تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويا. وقد قدم سيبويه لكل حالة مثالين إلا «المحال الكذب» فقد قدم له مثالا واحدا.

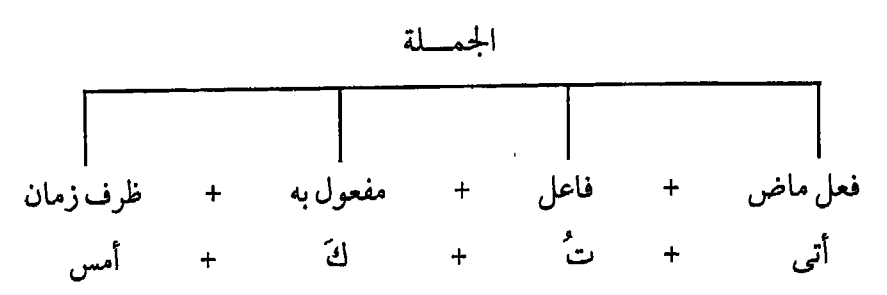
---

(١) لمصطلح «الكلام» فى كتاب سيبويه معان كثيرة، من بينها وأكثرها دورانا «الجملة» انظر لى: «بناء الجملة العربية» صفحة ٢٦ وما بعدها (دار القلم ـ ١٩٨٢م) وصفحة ١٩ وما بعدها طبعة دار الشروق ١٩٩٦م.

والمثال الأول الذى ساقه سيبويه للكلام المستقيم الحسن هو :

(١ ـ أ) **أتيتك أمس.**

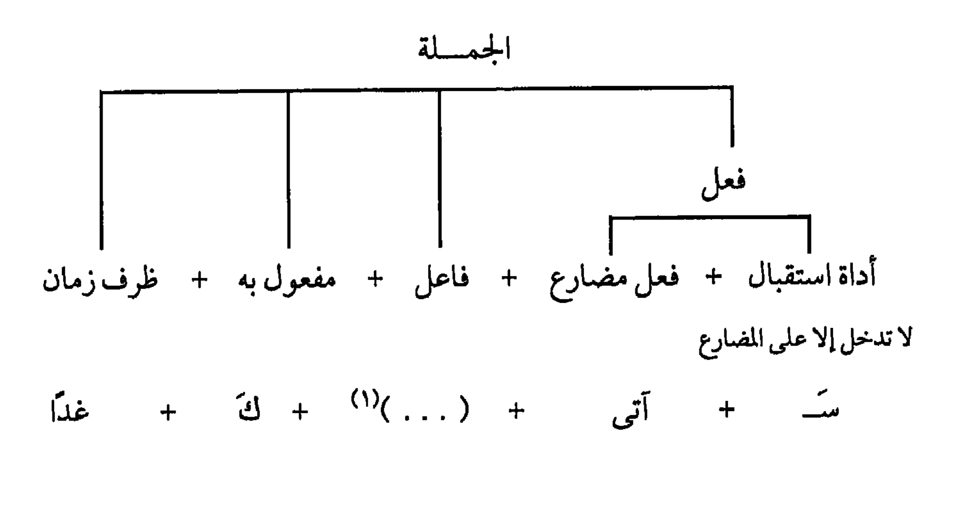
وهو يتألف على هذا النحو :



والمثال الثانى الذى مثل به سيبويه للكلام المستقيم الحسن هو :

(١ ـ ب) **سآتيك غداً .**

وقد تألفت بنيته النحوية وبناؤه اللفظى على هذا النحو :



---

(١) الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره «أنا» .

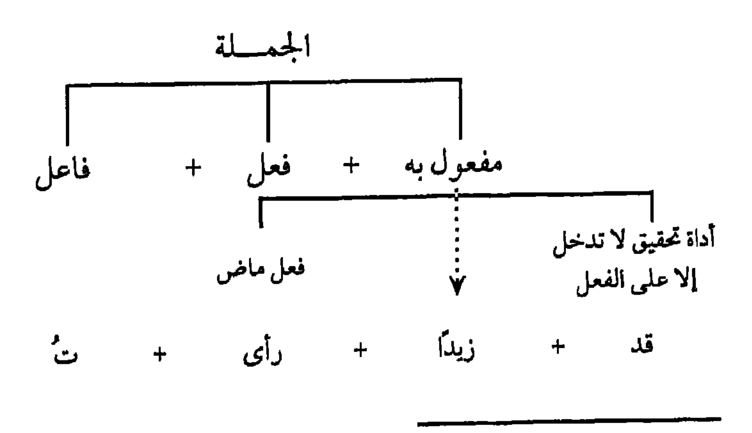
وفى كلا المثالين (١ ـ أ) و (١ ـ ب) توافق الاختيار بين عناصر «بناء الجملة» ـ وهى الصورة الصوتية المنطوقة ـ فى أمور كثيرة، فالفعل الماضى «أتى» يصح وقوعه من الفاعل وهو فى الجملة «المتكلم» وتعبر عنه تاء الفاعل. ويمكن تحقق المفعولية مع المفعول به ـ وتعبر عنه فى الجملة كاف المخاطب ـ والدلالة الأولية لظرف الزمان «أمس» هى المضىّ فلا تناقض بين وقوع الفعل وفاعله مع مفعوله وبين المفعول فيه. وفى المثال (١ ـ ب) عندما دخلت على الفعل أداة الاستقبال «س» (أو حرف التنفيس) كان الفعل مضارعًا، وجاء الظرف «غدًا» بدلالته الأولية ليفيد المستقبل كذلك.

وقد اتفق المثالان كذلك مع الوضع النحوى الذى تقرره البنية الأساسية بحيث وضع كل مكوّن وما يمثله من الأصوات المنطوقة فى موضعه الصحيح وهو وضع يسمح به نظام اللغة[1]؛ ولذلك جاء هذان المثالان من الكلام المستقيم الحسن الذى لم تتصادم فيه قواعد الاختيار فى الوظائف النحوية والمفردات بدلالتها الأولية.

وأما المثالان اللذان ساقهما سيبويه للكلام المستقيم القبيح ـ وسوف أؤخر مناقشة الكلام المحال حتى أستوفى مناقشة أنواع الكلام المستقيم ـ فأول هذين المثالين هو:

(٢ ـ أ) قد زيدًا رأيتُ.

وقد تألفت بنيته وبناؤه على هذا النحو:

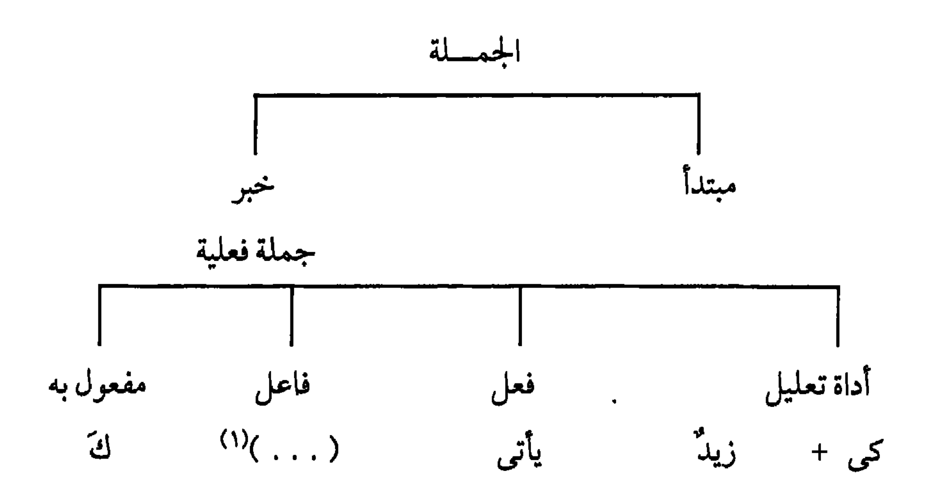


(١) للفرق بين «البنية الأساسية» للجملة و «بناء الجملة»: انظر: «فى بناء الجملة العربية» صفحة ٣١٧ وما بعدها إلى صفحة ٣٧٤.

وثانى هذين المثالين هو :

(٢ ــ ب) كى زَيْــدٌ يأتيك.

وقد تألف على هذا النحو :



فى هذين المثالين (٢ ـ أ) و (٢ ـ ب) توافقت عناصر الاختيار بين عناصر بناء كل جملة، فلم يحدث تصادم بين الوظائف النحوية فى علاقاتها مع دلالة المفردات التى شغلتها، فالرؤية ممكنة للمتكلم وممكنة الوقوع على زيد، والإتيان يمكن من زيد (ضميره فى المثال) وهو ممكن الوقوع على المخاطب، ولذلك لا تصادم فى الإخبار بجملة «يأتيك» عن المبتدإ «زيد». غير أن بعض هذه العناصر قد فصلت عن بعضها الآخر فلم توضع الموضع الصحيح الذى يحدده لها نظام اللغة، فجاءت الصورة المنطوقة وقد اختل بها شرط الورود النحوى بحيث صار «قد + اسم» و «كى + اسم» وهذا تركيب غير مسموح به فى نظام العربية، ولكنه لا يؤدى إلى خلل

---

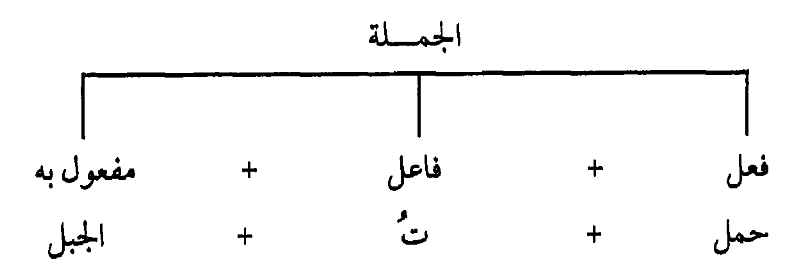
(١) الفاعل ضمير مستتر تقديره «هو».

معنوى فى صحة العلاقات بين أجزاء الجملة، ولهذا السبب وصف هذا الكلام بالقبح مع كونه مستقيما، وهنا نجد أن معنى «الاستقامة» فى هذين المثالين يعود إلى «استقامة الدلالة» إذ لم تتأثر بالخلل النحوى الذى طرأ على بناء الجملة من الفصل بين الأدوات فيها ـ وهى لا تدخل إلا على الفعل ـ والفعل الموجود فى الجملة، وهذا الفصل درجة من درجات الخلل النحوى فى وضع العناصر. وقد عرف سيبويه الكلام المستقيم القبيح بأنه «وضع اللفظ فى غير موضعه»، ولعل استخدام «اللفظ» فى هذا الموضع إشارة منه إلى أن الخلل فيه أو القبح خلل لفظى وليس خللا معنويا، ولهذا بقى الكلام على وصفه بأنه كلام مستقيم وإن كان قبيحا.

وأما «الكلام المستقيم الكذب» فقد مثل له سيبويه بمثالين كذلك أولهما هو:

(٣ ـ أ) حملتُ الجبلَ.

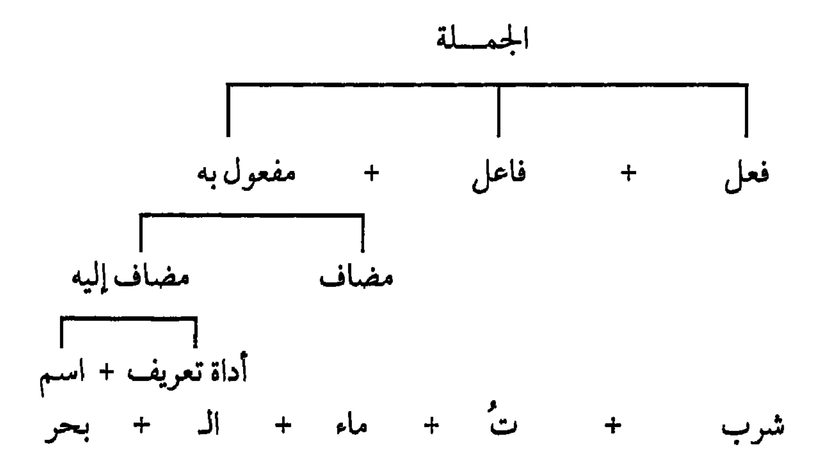
وقد تألفت بنية هذه الجملة ا لمستقيمة الكاذبة وبناؤها على هذا النحو:



وثانى هذين المثالين هو:

(٣ ـ ب) شربتُ ماءَ البحرِ.

وقد تألفت بنيته وبناؤه على هذا الوجه:



ويلاحظ على هذين المثالين (٣ ـ أ) و (٣ ـ ب) أن بنيتهما وهى [فعل + فاعل + مفعول به] غير ممنوعة فى نظام اللغة العربية، ويمكن أن يصاغ على وفاقها عدد لا يحصى من الجمل التى تكون كلها صحيحة نحويا ودلاليا أى تكون من الكلام المستقيم الحسن. فلو قيل مثلا:

ـ فهمت الدرس .

ـ قرأت درس النحو .

لوجدنا أن بنية المثال الأول «فهمت الدرس» هى نفسها بنية المثال (٣ ـ أ) وبنية المثال الثانى «قرأت درس النحو» هى نفسها بنية المثال (٣ ـ ب). غير أن المثالين اللذين سقتهما «فهمت الدرس وقرأت درس النحو» مما يطلق عليه سيبويه وصف «المستقيم الحسن». وأما المثالان (٣ ـ أ) و (٣ ـ ب) فمما يطلق عليه «المستقيم الكذب».

ويلاحظ أيضا أن بنية هذين المثالين (٣ ـ أ) و (٣ ـ ب) ليس فيها «قبح» فلم يوضع اللفظ ـ واللفظ هنا يمثل الوظيفة النحوية ـ فى غير موضعه؛ إذ لم يفصل بين ما حقه أن يتصل مثلا. فمن أين ـ إذن ـ جاء الحكم بالكذب على هذين المثالين مع استقامتهما النحوية؟

إن الكذب هنا ـ بطبيعة الحال ـ ليس كذبا أخلاقيا، لأن كثيرا من الكذب الأخلاقى المعبر عنه بالكلام يمكن أن يكون من «المستقيم الحسن» على حد وصف

سيبويه، ولكن «الكذب» هنا يمكن أن يطلق عليه «كذب دلالى»[1]. وقد تمثل هذا

(١) من المصادفات التى تدعو للتأمل أن يثير تشومسكى مسألة الصدق والحقيقة والكذب وهو يشرح آراء أوتو يسبرسن فيما يتعلق بقضية «النحو الكلى» أو «العالمى» يقول:

بوسعنا أن نبنى نظرية نحوية من خلال «كميات متغيرة القيمة» معينة، تحدد باعتبارات واضحة. وإذا كان الحدس بمسائل الحقيقة والصدق محصوراً فربما يكون هذا توقعًا محتملاً. إن دراسة اللغة جزء من مغامرة أكثر شمولا هى وضع خريطة مفصلة لبنية العقل، وقد نستمر فيما يخص النحو بوصفه عنصرا من هذا النظام الأكثر شمولا قابلا للانفصال، ونواصل العمل فى بحث خصائصه المحددة.

إنى أعتقد أن عقد البراهين الخاصة بتلازم معرفة اللغة من الصدق والحقيقة تدعم هذا الخط من الاستنتاج. هذه البراهين تتصل «بنظرية دلالة الكلمات» أو يمكن أن تكون مختصرة منها. ومن ثم إذا صح ذلك نرى أن ذلك الجزء من النحو ـ فقط ـ الذى سماه يسبرسن «المعجم» وهو الذى يتعامل مع «الحقائق الخاصة» يتضمن اعتبارات الحقيقة والصدق. وإذن النتيجة قد تكون أن المعجم الكامل لا يمكن أن يميز بطريقة مبدئية من دائرة المعارف العامة. وقد نقبل شرعية صياغة ذات قيمة متغيرة، وفى الوقت نفسه نتفق مع هيلارى بوتنام Hilary Putnam فى الرؤية ـ على سبيل المثال ـ أن «الأنواع الطبيعية» لتعبيرات مثل «ليمون» و «ماء» و «جرى» وهلم جرا، لا يمكن أن تكون مزودة «بالمواد المعجمية» التى تتجاهل أحداث الحقيقة والصدق. وإذن ـ كما برهن كوين Quine ـ لن تكون من حيث التحليل اللغوى مميزة دائما من الصدق المشترك. وأيضا مثل هذا المنهج يتضمن ـ على سبيل المثال ـ نظرية ديفيد كابلان David Kaplan عن الأسماء الشديدة الوضوح "vivid names" وقاعدتها فى الاستدلال، على حين لاتزال هذه النظرية فى دور المعالجة.

ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار القواعد التى تحدد حالات الصدق للجمل، والجهات الأخرى للمعنى وفقا لدلالة الكلمات وبناء الجملة فى المستويات اللغوية المختلفة ـ على سبيل المثال ـ : القواعد التى تجعلنا قادرين على اختيار التفسيرات الصحيحة لتعبيرات مثل:

"beavers build dams"

"dams are built by beavers"

"beavers built this dam"

إلخ ولنفترض أن هذه القواعد مبنية على الاعتبارات الفعلية للطريقة التى تؤدى بها عملها، وللطريقة التى تحدد بها على أساس التحليل الأولى للمسلّمات Data وفقا للأفكار الأولية للنظرية اللغوية. ولنفترض أكثر من هذا أن هذه الأفكار الأولية أمدّت العناصر الأساسية لتفسير دلالة الكلمات وتكفى لتفسير العلاقات التحليلية المعينة بين الكلمات مثل تلك التى بين «Uncle» و «male» وبين «try» و«succeed» وبين «intend» و«Persude» إلخ. ولنفترض كذلك أن هذه العلاقات التحليلية تساعد على تحديد درجة المفاهيم الممكنة. إذن قد تشكل نظرية دلالية غنية بمبادئ تفسيرية بعيدة المدى جزءا مهمّا لنظرية مستقلة للنحو، حتى لو كان النحو الذى يأتى عفويا إلى ذهن المتكلم سوف يتلاحم تلاحما حميما فى نقاط محددة مع الأبنية التوليدية الأخرى، وبهذا تكون صياغة النحو صحيحة تماما.

Essays on Form and Interpretation P.36-37.

الكذب الدلالي لا في علاقة «الفعل» بـ «المفعول به» النحوية من حيث هي، بل في علاقة «حملت» [الفعل والفاعل] من حيث هي «فعل وفاعل» أي «صيغة نحوية» و«مدلول» معًا بـ «الجبل» من حيث هي «مفعول به» أي صيغة نحوية، و «مدلول» معًا، وبعبارة أخرى في «التفاعل» بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها.

وسوف يظل الكلام «مستقيما كذبا» لو استبدلنا بالفعل «حمل» في المثال (٣ ـ أ) و«شرب» في المثال (٣ ـ ب) أفعالا أخرى من مجالهما الدلالي نفسه، أي من تلك الأفعال التي لا يصح وقوعها من «متكلم» على «الجبل» و «ماء البحر». فلو وضعنا مثلا مكان «حملت» في المثال نفسه: رَفَعْتُ أو زحزحت أو نقلت أو أزلت أو جرجرت إلى آخر هذه الأفعال ذات الدلالة المعينة، ولو وضعنا ـ كذلك ـ مكان الفعل «شربت» في المثال (٣ ـ ب) فعلا آخر من نفس مجاله الدلالي مثل: تجرعت أو ابتلعت أو بلعت أو سُقيت (بالبناء للمجهول). . إلخ، فإن الكلام لن يتحول عن كونه مستقيما كذبا إلى كونه مستقيما حسنا[1].

وهنا يصبح الفعل «حملت» في علاقته مع «الجبل»، والفعل «شربت» في علاقته مع «ماء البحر» ممثلين لنوع من العلاقة النحوية الدلالية بين فعل له معنى معجمي معين مع فاعل معين ومفعول به معين. وهكذا تكون كل كلمة ذات وظيفة خاصة في الجملة في علاقاتها مع الأخريات.

ولما كانت «القاعدة النحوية» منتظمة من عناصر هي العنصر الدلالي، والعنصر التركيبي وعنصر الأصوات[2] فإن العلاقة في الجملة «حملت الجبل» تتدرج على النحو الآتي مع ملاحظة دلالة الرموز الخاصة[3]:

---

(١) الكذب هنا ليس في النحو ولا في دلالة المفردات في ذاتها، ولكنه في العلاقة المتفاعلة بين الكلمات المختارة في الجملة مع وظائفها النحوية. وهذا أشبه بما يقوله تشومسكي «إن الكذب الضروري في «I found a female uncle» ليس فيما يتعلق بالنحو ولا بصدق الكلمات ولا حقيقتها.

Essays on Form and Interpretation, P.35

(٢) انظر:

J.B. Hooper, An Introduction to Natural Generative Phonolongy, P.3 (New York 1976).

(٣) وضعت هذه الرموز لتقريب العلاقات، وتحديد الجهة، وبيان التلازم بين بعض العناصر، وتحديد مكونات العنصر الواحد، وبيان إمكان التبادل في كل ذلك، وهي على الوجه الآتي: =

أ ـ فعل + اسم + أداة + اسم .
ب ـ (الفعل + الفاعل) + ←—— [أداة تعريف + × مفعول به].
جـ ـ (× فعل من مجال معين + × فاعل من مجال معين) + ←——
× مفعول به من مجال معين .
د ـ (× حمل + × تُ) + ←—— × [ال + × جبل] .

العلاقة فى (أ) علاقة تجريدية ، وهى تتم بين اختيار من أنواع الكلم ، وهى تخضع لقانون تأليف الجملة فى العربية أو تركيبها ، وينص هذا القانون التأليفى على أنه لابد ـ لكى تتألف جملة ـ من وجود (اسم + اسم) أو (فعل + اسم) فى أقل قدر من صور التركيب[1] . وهذه مستقاة من قوانين صرفية تحدد الفرق بين الاسم والفعل وصيغ كل منهما .

=الرمز + يشير إلى جمع عدد من الكلمات فى جملة واحدة .
الرمز ( ) يشير إلى أن ما بين القوسين يجتمعان فى الجملة على جهة التلازم .
الرمز ←—— يشير إلى اتجاه العلاقة وتأثير العنصر السابق فيما يليه وتحديد ما بعده لجهة من جهات ما قبله .
الرمز × يشير إلى أن ما بعده يمكن استبدال عنصر آخر من نوعه به .
الرمز [ ] يشير إلى أن ما بينهما يكونان معا عنصرا واحدا فى الجملة مع تركبه من مكونين أو أكثر .
الرمز ٥ يشير إلى أن فى مكانه ضميراً مستتراً .
ويمكن استخدام هذه الرموز فى تحليل كل الجمل الواردة هنا بالطبع ، وتحليل جمل غيرها إذا كان المقصود من هذا التحليل هو بيان ما تعنيه هذه الرموز . فإذا كتبنا جملة «شربت ماء البحر» وهو المثال (٣ ـ ب) من أمثلة سيبويه كان على هذه الصورة :
(× شرب + × ت) + ←—— × [× ماء + ال + × بحر] .
ويمكن أن نتوسع فنضع رموزا للحذف والتقديم والتأخير وغير ذلك . وسوف يكشف لنا هذا تعقد العلاقات التى يُظهرها إلْفُنا لها على أنها بسيطة .

(١) يقرر النحويون أن الكلام «لا يتأتى إلا من اسمين ، أو من اسم وفعل ، فلا يتأتى من فعلين ، ولا حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا كلمة واحدة ، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لابد له من طرفين : مسند ومسند إليه» (همع الهوامع للسيوطى ٢/ ٣٣) . وهذا ما قرره من قبل سيبويه بقوله عن المسند والمسند إليه : «وهو ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك : عبدالله أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبدالله ، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر فى الابتداء» (سيبويه ١/ ٢٣) . وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٠ فى شرحه لعبارة الزمخشرى : «وهذا لا يتأتى إلا فى اسمين أو فى فعل واسم ويسمى الجملة» .

والعَلاقة فى (ب) أيضا علاقة تجريدية، وهى شارحة ومفسرة لجهة من جهات جمع الكلمات فى(أ) . وهى تخضع لبعض القوانين النحوية حيث يقرر النظام اللغوى أن لكل فعل فاعلا على جهة التلازم فلا يوجد فعل بدون فاعل [1] . ويقرر النظام اللغوى كذلك أن الفعل المتعدى محتاج إلى مفعول به. ويقرر كذلك أن أداة التعريف (ال) والمعرّف يكونان معًا عنصراً واحداً بدليل اختصاص المعرّف بالعلامة الإعرابية، وأن أداة التعريف صالحة لكل اسم منكر يقبلها هو أو ما هو بمعناه، وأنه لا تلازم بين أداة التعريف والمعرّف بحيث يمكن إيراد الاسم غير معرف، وهكذا. وهذه كلها علاقات تجريدية ذهنية يمكن أن تتحقق فى كل ما يصلح أن يكون فعلا، وكل ما يصلح أن يكون فاعلا، وكل ما يصلح أن يكون مفعولا به.

والعلاقة فى (جـ) تعتمد على النوعين السابقين لتنطلق إلى الاختيار بين المجموعات الدلالية. فالفعل مصنف فى العقل تحت أنماط كثيرة، بعضها يخضع للصيغة، وبعضها يخضع للمعنى أى الدلالة الأولية للمفرد. وكذلك الاسم مصنف فى العقل - أى عقل أبناء اللغة المتكلمين بها - تحت أنماط متعددة قد تتلاقى وتتشابك، وقد تختلف وتتنافر وقد تتقاطع أو تتوازى. وكل مجموعة دلالية معينة صالحة للاستجابة لكلمات مجموعة أخرى أو أكثر فى علاقات نحوية معينة. فإذا قلت مثلا «شربَ الطفلُ اللبنَ» لا يمكن وضع «أكل» مكان «شرب» ولا يمكن وضع «الخبز» مكان «اللبن» ولا يمكن وضع «الحائط» مكان «الطفل» فإذا قلت: «أكل الطفل الخبز» صارت هذه جملة أخرى ذات كلمات أخرى واستجابات أخرى، ولابد من أن يفهم فى هذه الجملة الثانية أن الطفل هنا قادر على الأكل بحيث تكون له أسنان يستطيع بها الأكل والمضغ، وأن يكون قادرا على التناول، فلا يمكن وضع «الرضيع» مثلا موضع «الطفل» مع أنه «طفل» كذلك.

وكل مجال من هذه المجالات الدلالية يتسع ويضيق بحسب وضع اللغة المعينة. ومجموع الكلمات هوالذى يحدد إمكان التبادل من عدمه.

---

(٢) يقول ابن مالك - مثلا - فى ألفيته الشهيرة:

لكل فعل فاعل فإن ظهر ... فهو وإلا فضمير استتر

وإذا كانت العلاقة فى (ب) علاقة وظائف، فإن العلاقة هنا فى (جـ) علاقة صلاحية هذه الوظائف لمجموعات مختلفة من مجاميع المفردات، وهى فى الوقت نفسه تتضمن العلاقات السابقة. فكلمة «الطفل» فى المثالين السابقين لها مدلول مجرد عندما تطلق وحدها، ولكنها فى هذين المثالين ذات دلالتين تختلفان فى الدرجة، واختلاف هذه الدلالة فى درجتها لم يأت إلا من علاقتها النحوية مع غيرها فى الجملة ومن وضعها مع هذه الكلمات بعينها، فالطفل مع فاعلية أكل الخبز، غير الطفل مع فاعلية شرب اللبن، وسوف تختلف الدلالة بالطبع عن طريق إضافة عناصر نحوية أخرى مُقَيِّدة لأحد العناصر الموجودة. لاحظ هذه الأمثلة:

ـ شرب الطفل اللبن الساخن.

ـ أكل الطفل الخبز الجاف.

وهكذا كلما قيدنا عنصرا من عناصر الجملة سواء أكان المقيّد هو الفعل أم الفاعل أم المفعول به. وإذن نجد هنا أن العنصر النحوى يقوم بدور مهم فى تحديد الدلالة بحيث تبدو الدلالة الأولية للمفرد متحركة غير ثابتة، وقابلة للتشكل والصياغة فى كل جملة بحسب العلاقات النحوية، ونجد أيضا أن اختيار الكلمة من مجال معين يؤدى إلى ما يمكن أن يسمى تداعى المجالات.

وتداعى المجالات هذه تكشفه العلاقة فى (د) لأنها الصورة المنطوقة التى تراعى كل العلاقات السابقة وتتضمنها، سواء أكانت تجريدية أم مادية فهى اختيار من اختيار، أى أنها اختيار أدق من السابق، فهى إذن علاقة التحقق الواقعى الفعلى الصوتى المنطوق أو المكتوب، أى علاقة الأصوات التى تعبر فى النهاية عن كل العلاقات السابقة عليها.

ومن الواضح أن العلاقة النحوية تبدأ فى الوضوح من أول خطوة يتم فيها وضع كلمة مع كلمة أخرى فى جملة. وعندما أقول العلاقة النحوية أرجو أن يؤخذ فى الاعتبار معها كل ما يحددها ويساعد على تميزها من المطابقة والرتبة والعلامة الإعرابية وغير هذا وذاك من القوانين النحوية الفرعية التى تغذى الوظيفة الأم «العلاقة النحوية».

والعلاقة النحوية هى التى تحدد نوع التركيب، «وذلك أن التركيب على ضربين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد. فتركيب الإفراد أنْ تأتى بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل ويكون فى الأعلام نحو «معد يكرب» و «حضر موت» و «قالى قلا»، ولا تفيد هذه الكلمة بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو: «معد يكرب مُقْبل» و«حضرموت طيّبة» ـ وهو اسم بلد باليمن. وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى»[1]. وقد نتوسع فى مفهوم «تركيب الإفراد» بحيث يمكن أن نطلق عليه «المركب الاسمى»، وهو كل مجموعة وظائف نحوية يرتبط بعضها ببعض لتتمم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصرا واحدا من عناصر الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة وحدها لا تكون جملة[2] مستقلة. وبذلك ينتقل المركب الاسمى بوصفه عنصرا واحدا من عناصر الجملة إلى مجال دلالى مختلف قد يتسع وقد يضيق فيصبح صالحًا للتبادل مع كلمات أخرى، ويصبح صالحا للاستجابة الوظيفية فى علاقة نحوية مع مجموعة من مجالات دلالية أخرى.

فإذا عدنا مرة أخرى إلى مثال سيبويه «حملت الجبل»، فسوف نجد أن كل العلاقات فيه صحيحة إلا العلاقة فى (جـ) وهى علاقة الاختيار بين المجموعات الدلالية، وعلاقة الاختيار من أفراد هذه المجموعات.

ولعل هذا يتضح من خلال أمثلة يتم فيها الاستبدال فى الكلمات التى تشغل الوظائف النحوية على أساس هذين المحورين، وسوف أنظر إليها من خلال مصطلح سيبويه:

أ ـ حملت الكتاب.

وهنا وُضع مكان «الجبل» كلمة أخرى هى «الكتاب». وكلتاهما فى الجملة من حيث التحليل النحوى «مفعول به»، ولكن جملة «حملت الكتاب» من الكلام

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٢٠.

(٢) انظر كتابى: فى بناء الجملة العربية ٧٨، ٢٦٥ (دار القلم ـ الكويت ١٩٨٢ م) وانظر ص ٤٩، ٥٠ و١٦٠ وما بعدها فى طبعة دار الشروق ١٩٩٦م.

المستقيم الحسن أى أنها جملة صحيحة نحويا ودلاليا . وسوف تكون الجملة كذلك كلما وضعنا مكان كلمة «الجبل» كلمة تدل على «شيء» يكون بوسع المتكلم «الفاعل» حمله فى الواقع المحسوس مثل : الكتاب، والحقيبة، والمصباح، والكرسى وغيرها . وهنا تكون الكلمة من حقل دلالى آخر وفى سياق معين[1] .

ب ـ حمَلتُ العبءَ .

وهنا وُضعَتْ كلمة «العبء» مكان كلمة «الجبل» فى مثال سيبويه و «الكتاب» فى المثال (أ) . والكلام هنا مستقيم حسن كذلك، أى أن الجملة صحيحة نحويّا ودلاليا، وتصير الجملة كذلك كلما وضعنا مكان كلمة «الجبل» كلمة أخرى تعبر عن معنى من المعانى التى يمكن حملها معنويا مثل : الأمانة والرسالة[2] . . . إلخ .

وسوف يلاحظ هنا أن الكلام ينتقل مستواه التعبيرى من الإبلاغ العادى، أى الإخبار، إلى الإبلاغ الفنى، وبعبارة أخرى ينتقل من «الحقيقة» إلى «المجاز» . وهنا نجد أن الكلمات التى يمكن أن تحمل معنويا منتمية إلى حقل دلالى معين يصح أن

---

(١) فى مثال «حملت الكتاب» ـ كما هو واضح ـ أشير إلى علاقة الفعل «حملت» من حيث هو وظيفة نحوية وصيغة صرفية وكلمة معجمية معا بالمفعول به، فالعلاقة منظور إليها من خلال الفعل والمجال الذى يمكن أن يتعامل معه من المفاعيل المختلفة، مع ملاحظة أن كل جملة يصبح لها معنى معين فى سياقها الخاص بها . فهذه الجملة نفسها «حملت الكتاب» يمكن أن يكون مدلولها «حفظت القرآن» إذا كان السياق يتناول «حملة كتاب الله» . ويمكن أن يكون مدلولها «حملت كتاب سيبويه» إذا كان السياق يتناول سيبويه بين متكلمين مهتمين بالنحو . وكلمة «الكتاب» نفسها بطبيعة الحال لها مجالها المناسب من الأفعال التى تقع فى اختيار معها فى كلمة معينة مثل «قرأت الكتاب» و «حفظت الكتاب» و«فهمت الكتاب» و«نقدت الكتاب» إلخ، وهنا لا تأتى كلمة «الجبل» مفعولا به بدلا من الكتاب، فلا يقال «قرأت الجبل» مثلا، لكن هذه الجملة «قرأت الجبل» لو قيلت بين مثقفين لهم اهتمام بالرواية الحديثة لفهم منها أن الناطق بها يعنى أنه قرأ رواية «الجبل» لفتحى غانم، أما إذا كان المراد بالجبل مسماه الأولى فإن هذه الجملة تصير من «الكلام المستقيم الكذب» . ومثال سيبويه يشير بطريقة غير مباشرة إلى أن «الصيغة النحوية» منتجة، تنتج جملا صحيحة وجملا غير صحيحة، وعلى النحوى أن يحدد الصحيح من غيره، ولا يكون ذلك إلا بالربط بين النحو والدلالة . انظر :

Bruce L. Liles, An Introductory Transformational Grammar, P.30 .

(٢) طبعا ليس المقصود بالأمانة هنا «الشيء» المؤتمن عليه نفسه، وكذلك «الرسالة» ليس المقصود بها «الشيء» المرسل من خطاب أو غيره .

تقوم بينها وبين «الفعل = حمل» علاقة دلالية خاصة وتؤثر كل منهما فى الأخرى فى تفاعل جديد .

جـ ـ رأيت الجبل .

فى هذا المثال استبدل بالفعل «حملت» الفعل «رأيت» وماتزال العلاقة بين الفعل الجديد «رأيت» والمفعول به «الجبل» هى علاقة الفعلية والمفعولية . والجملة صحيحة نحويا ، وصحيحة دلاليا كذلك لأن الجبل يمكن أن تقع عليه الرؤية التى يفيدها الفعل «رأى» من الفاعل المتكلم «تاء الفاعل» . (ولابد أن يكون المتكلم ممن يستطيع الرؤية ، أو كان يستطيع الرؤية فيما مضى ، ولابد أن يكون فى خبرته السابقة رؤية الجبل ، وإلا كان كاذبا كذبا أخلاقيا ، وأن يكون مراده بالجبل مسماه الأولى فلا يكون المقصود به مثلا شخصا ثقيلا مثل الجبل ، وإلا تحوّل الكلام من مستوى الحقيقة إلى مستوى المجاز ، وكذلك يتحول الكلام من مستوى إلى آخر إذا قيل «رأيت الجبل ممسكا الأرض» حيث تكون «رأى» هنا بمعنى «علم» لا أبصر) .

وسوف تظل الجملة صحيحة نحويا ودلاليا إذا وضعنا مكان الفعل «حمل» أىَّ فعل آخر تكون العلاقة بينه وبين الجبل ممكنة الحدوث فى الواقع مثل : عبرت ، اجتزت ، صعدت ، علوت ، تسلقت ، فجرت . . . إلخ . ويلاحظ هنا أن الفعل انتقل إلى حقل دلالى آخر يستجيب لما بعده .

ولكى يكون حكم سيبويه على هذه الجملة «حملت الجبل» بأنها من المستقيم الكذب حكما صحيحا ، لابد أن يكون المقصود بكلمة «الجبل» فيها مدلولها الأولى أو مسماها الأولى الذى يطلق عليه هذا الاسم ، فتكون الكلمة هنا بمعناها الحقيقى ، إذ من المحتمل فى سياق خاص أن يكون مقصودا بها معنى غير المعنى الحقيقى ، كأن يكون المراد بها تشبيه حمل شىء ثقيل جدا ، أو حمل تبعة ثقيلة بحمل الجبل فى الضخامة والثقل وإمكان النهوض ـ مع ذلك ـ بما حُمل مع المشقة والعناء . وحينئذ تكون العلاقة بين ا لفعل «حمل» والفاعل ـ وهو المتكلم هنا الذى تعبر عنه تاء الفاعل ـ فى وقوع الحمل على الجبل ممكنة لا على سبيل الحقيقة بل على سبيل المجاز ، وتكون الجملة بذلك من الكلام المستقيم الحسن على هذا الوجه . وهنا يكون الاعتماد على «السياق» الذى ترد فيه الجملة .

وإذا استبدلنا بتاء الفاعل فى الجملة «حملت الجبل» فاعلا آخر ظاهرا أو مستترا بشرط أن يكون من المجال نفسه الذى ينتمى إليه «الفاعل» أى المتكلم مثل: محمد - أحمد - إبراهيم - على - حاتم - أشرف - فاطمة . . إلخ، أو: الرجل - الرجال - النساء - الولد - والأولاد . . إلخ مع إرادة المعنى الحقيقى لكلمة «الجبل» فسوف تظل الجملة منتمية إلى النوع الذى أطلق عليه سيبويه «المستقيم الكذب»(١).

وإذن لن تكون هذه الجملة «حملت الجبل» صحيحة نحويا ودلاليا إلا فى حالة من اثنتين:

الأولى: إذا خرجت المفردات فيها عن دلالتها الأولية، فيكون للفعل «حمل» معنى آخر، ويكون للجبل معنى آخر يحدده السياق ويقتضيه.

الثانية: إذا كان هناك اسم يصلح فى الوضع العرفى أن يكون فاعلا للفعل «حمل»، ويصح من حيث الإمكان العقلى أن يحمل الجبل. ومن هنا يحكم على هذه الآية بأنها من الكلام المستقيم الحسن من غير شك، وهى قوله تعالى:

﴿ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ [سورة الحاقة: الآية ١٤].

فلم يحمل هنا جبل واحد بل حملت الجبال كلها ومعها الأرض أيضا بكل ما فيها، ولا يُنْكَر ذلك لأن الفعل مبنى للمجهول صرفيا للعلم به دلاليا، والأمر يتعلق بقدرة الله عز وجل. وكذلك فى قوله تعالى:

﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ [سورة الحاقة: الآية ١٧].

مع أن عرشه سبحانه يسع السموات والأرض.

فى المثال (٣ - ب) وهو «شربت ماء البحر» جاء وصف سيبويه له بأنه من الكلام المستقيم الكذب من خلال تتميم كلمة «ماء» تتميم إضافة بكلمة «البحر» على وجه

---

(١) وهنا يسوغ لنا أن نعد الأمثلة التى قدمها سيبويه فى نصه الموجز الدال رموزا لصنوف متنوعة من العلاقات النحوية مع المجالات الدلالية للمفردات، ويسوغ لنا كذلك أن نرى أن هذا النص يحمل بذور نظرية نحوية دلالية، لم يستثمرها النحاة بعده مع الأسف.

الخصوص. والواضح أن الحكم لا يكون صحيحا إلا عند إرادة الدلالة الأولية لكلمة البحر بحيث لا يكون مقصودا بها أى معنى مجازى آخر يراد فى سياقه المعين. ولو لم تقيد كلمة «ماء» بالإضافة إلى هذه الكلمة ذاتها «البحر» فجاءت الجملة «شربت ماءً» فقط، لكان الكلام مستقيما حسنا. لكن مع مجىء المثال على هذا الوجه، ومع إرادة المعنى الأولى لكلمة البحر يظل الحكم بالكذب عليه قائما.

وهذا يؤكد ما أشرت إليه من قبل أن الكلمة عندما تدخل بوصفها جزءا فى مركب اسمى تنتقل إلى مجال دلالى آخر فترفض الاستجابة النحوية لما كانت تستجيب له من قبل وتصبح صالحة للاستجابة إلى كلمات أخرى، وهنا يضيق مجال اختيارها. وعبارة «ماء البحر» هنا كلها عنصر واحد ذو جزأين سماه النحاة مركبا إضافيا من عناصر بناء الجملة، وهو مقصود على هذه الهيئة عند سيبويه ليكون حكمه عليه صحيحا، ومعنى هذا - مرة أخرى - أن الكلمة عندما تكون وحدها تصلح للدخول فى علاقات نحوية ودلالية معينة؛ لأنها تكون والحالة هذه من مجال معين، ولكنها عندما تقيد أى ضرب من التقييد تدخل بتقييدها فى مجال أو حقل مختلف عن الأول، وبذلك تكون صالحة للدخول فى علاقات نحوية ودلالية جديدة ولا يصدق عليها كل ما يصدق عليها وهى مفردة. وما ينطبق على التركيب الإضافى، فى هذا المثال، ينطبق على كل أنواع التقييد الأخرى مثل النعت والعطف والتوكيد والموصولية والحالية والتمييز، ولعل تمثيل سيبويه بهذا المثال يشير إلى هذا المعنى ويوحى به.

ومن الملاحظ أنه يمكن الاستبدال فى الكلمات التى تشغل الوظائف النحوية فى هذا المثال (٣ - ب) حتى يكون الكلام مستقيما حسنا مع وجود العلاقات النحوية نفسها، فلو وضعنا مكان الفعل «شربت» فعلا آخر مثل: رأيت، شاهدت، أبصرت، لمست، ذقت إلخ لانتفى عن هذه الجملة وصفها بالكذب، وتحول الحكم عليها إلى «المستقيم الحسن» من الكلام.

يبقى من الأنواع التى أشار إليها سيبويه النوع الذى أطلق عليه أنه «محال» وهو عنده ضربان، ضرب وصفه بأنه محال فقط ومثل له بمثالين، وضرب وصفه بأنه محال كذب ومثل له بمثال واحد.

والمثالان اللذان قدمهما سيبويه وجعلهما ممثلين لقبيل من الكلام يأتى على وفاقهما هما: المثال الأول:

(٤ ــ أ) أتيتك غداً.

والمثال الثانى:

(٤ ــ ب) سآتيك أمس.

وقد عرف سيبويه الكلام المحال فقال: «وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره»، وعرفه أبو الحسن الأخفش الذى كان الطريق إلى كتاب سيبويه[1] بقوله: «وأما المحال فهو ما لا يصح له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنه ليس له معنى. ألا ترى أنك إذا قلت: أتيتك غداً لم يكن للكلام معنى فيه صدق ولا كذب؟»[2].

وأما الضرب الثانى من الكلام المحال[3] وهو «المحال الكذب» فقد مثل له سيبويه بهذا المثال:

(٥) سوف أشرب ماء البحر أمس.

ولنعد لتحليل هذه الأمثلة مرة أخرى لنتبين أين يكمن نقض أول الكلام بآخره. ففى المثال (٤ ـ أ) وهو «أتيتك غداً» نجد أن بنيته الأساسية صحيحة وهى تتألف على هذا النحو:

الجمـــلة

فعل	+	فاعل	+	مفعول به	+	ظرف زمان
أتى	+	تُ	+	كَ	+	غداً

(١) انظر: سيبويه إمام النحاة للأستاذ على النجدى ناصف: ١٠٣ (عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٧٩).

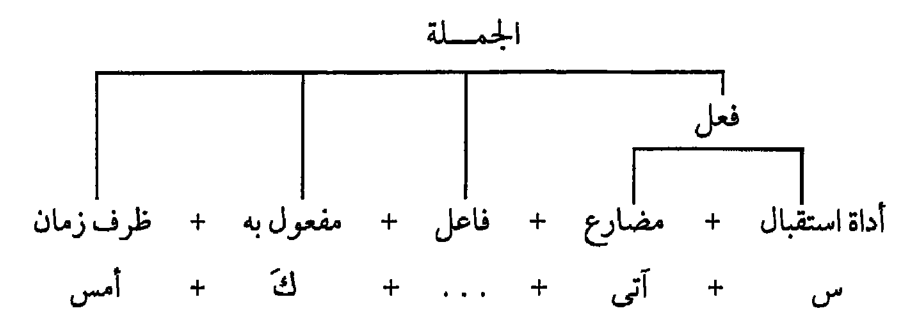
(٢) من الهامش رقم ١ من كتاب سيبويه ١/ ٢٦.

(٣) مما يطلق عليه سيبويه أيضا وصف «محال» أن يجرى الكلام على غير العادة اللغوية المألوفة للتراكيب. يقول: «فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح، فهو محال، لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفى». الكتاب ١/ ٤٣٥. ويتوزع الوصف بالمحال على أحوال أخرى، منها مثلا ما يأتى من الكلام فى صيغة نحوية لا تطابق سياق الموقف. انظر ٢/ ٨١ على سبيل المثال.

ويمكن أن يكتب تحليليا وفقا للرموز السابقة على هذا النحو :

(× أتى + × تُ) + ←—— × كَ +——← × غداً .

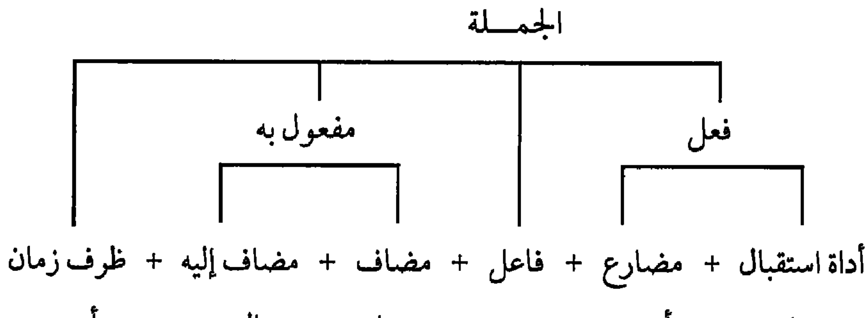
وفى المثال (٤ ـ ب) وهو «سآتيك أمس » نجد أن بنيته الأساسية صحيحة وهى تتألف على هذا النحو :



ويمكن أن تكتب تحليليا على هذا الوجه :

× سـ + × (× آتى + × ٥) + ←—— ك + ——← × أمس .

وأما المثال (٥) وهو الذى أطلق عليه سيبويه «المحال الكذب» فإن بنيته الأساسية صحيحة وهى تتألف على هذا النحو :



«سوف أشرب ماء البحر أمس» ويمكن أن تخطط تحليليا على هذا النحو :

× سوف + × (× أشرب + × ٥) + ⟵ × [× ماء + × [ال +× بحر]]+
⟵ × أمس .

وهنا نجد أن البنية الأساسية لهذه الأمثلة الثلاثة صحيحة ، وكل منها يمثل صورة من الصور التجريدية للوظائف النحوية فى العربية ، وكل منها مسموح به ، وتوجد آلاف آلاف الجمل التى تأتى على وفاق كل منها . لكن التخطيط التحليلى الذى يشير إلى اتجاه العلاقات وإمكان التبادل والتلازم النحوى وتكوين بعض العناصر المنطوقة هو الذى قد حدث فيه الإحالة أو الإحالة والنقض ، فالإحالة والنقض لم يأتيا إلا من المستوى المنطوق أو إن شئت من بناء الجملة لا بنيتها أى من الصيغة الفعلية المتحققة . المستوى الوظيفى تجريدى ، والمستوى الصيغى تحقيق لهذه الوظائف التركيبية التى تعد عمقا فعالا للدلالات الأولية التى تؤديها كل كلمة على حدة ، ومن مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلهما ينشأ المعنى النحوى الدلالى .

الإحالة التى توجد فى أمثلة سيبويه والتى أدى إليها نقض آخر الكلام لأوله لم تأت من المستوى التجريدى ، وبمعنى آخر لم ينكسر فيها النظام النحوى ، بل جاءت من كسر الاختيار فى المستوى المنطوق ، حيث اختير ظرف زمان وهو «غداً» ـ ودلالته الأولية المستقبل ـ مع الفعل الماضى (أتى) وهو يدل بهذه الصيغة على حدوث الإتيان ، ولذلك صار تقييد زمن الإتيان ـ الذى حدث فعلا ـ بالظرف الدال على المستقبل نَقْضًا أدى إلى أن صار الكلام محالاً ؛ لأن صيغة الماضى(أتى) فى هذا التمثيل تفيد أنه وقع[1] ، وتقييده بالظرف المستقبل «غداً» تفيد أنه لم يقع بعد . وعكس ذلك فى «سوف آتيك أمس» وقد انضم إلى هذا النقض الذى يؤدى إلى الإحالة فى المثال رقم (٥) من أمثلة سيبويه ما سميته من قبل «الكذب الدلالى» وبذلك لم يصح لهذه الجمل معنى ـ على حد وصف أبى الحسن الأخفش ـ ولم يجز

---

(١) ولذلك إذا خرج الفعل الماضى عن دلالته على المضى فى بعض السياقات يصبح له غرض آخر كما فى قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ (النحل : ١) فقد اقترن الفعل (أتى) بالنهى عن استعجاله ، فأفهم ذلك أنه لم يقع بعد ، ولكنه باعتبار تأكد وقوعه كأنه وقع ، «وظاهر صنيع الكثيرين يشعر باختيار أن الماضى بمعنى المضارع على طريق الاستعارة بتشبيه المستقبل المتحقق بالماضى فى تحقق الوقوع ، والقرينة عليه قوله سبحانه ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾» . انظر : روح المعانى للألوسى ١٤/ ٩٠ (دار إحياء التراث العربى ـ بيروت) .

أن يقال فيها صدق ولا كذب. ومن الواضح أننا لو استبدلنا الظرف «غداً» بالظرف «أمس» فى المثالين (٤ ـ أ و ب) بحيث يصيران :

أتيتك أمس.

سوف آتيك غداً .

لصارا من الكلام المستقيم الحسن. وهكذا لو طبقنا قاعدة الاستبدال التى أشرنا إليها من قبل فى هذه الأمثلة جميعها وفى مواضع مختلفة منها.

وهنا ينبغى التأكيد على أن سيبويه يعطى الاختيار من المفردات أو من الحقول الدلالية المناسبة التى تقبل التواؤم والاستجابة أهمية كبرى لا تقل عن اهتمامه باستواء النظام النحوى، فليس النظام النحوى نظاما معدّاً للكلمات الهرائية أو للفراغ، ولكنه معد لأن تتحقق فى علاقاته المفردات الملائمة بدلالاتها الأولية التى تتفاعل مع الوظائف النحوية تفاعلا يكسبها معناها المناسب ويتحقق به «المعنى النحوى الدلالى».

ومن أمثلة سيبويه، نلاحظ أن كسر قانون اختيار المفردات على ضربين، أولهما: تكون الجملة معه صحيحة نحويا ودلاليا وينتقل مستوى الكلام من الحقيقة إلى المجاز. وثانيهما: لا تكون الجملة معه صحيحة دلاليا ـ ومن هنا لا تصح نحويا، حيث إن الصحة النحوية ليست مجردة، أو تتم فى فراغ ـ وتخرج عن أن تكون ذات دلالة مفيدة أصلا.

لقد اكتفى سيبويه بهذه الإشارة السريعة، ولم يعد إليها فيما بعد فى «الكتاب» لأن هذه المتتابعات الصوتية التى تؤلف جملا غير صحيحة دلاليا مثل «أتيتك غداً» و «سوف آتيك أمس» و «حملت الجبل» و «شربت ماء البحر» و «سوف أشرب ماء البحر أمس» ليس لها معنى مفيد، وينبغى أن يتوجه الجهد والاهتمام والعناية إلى ما له معنى من الكلام، ولكن سيبويه بهذه الأمثلة أشار إلى الأساس الذى يعتمد عليه فى التفرقة بين ضربين من الكلام. ومهما يكن من أمر فإن سيبويه بهذه اللمحة الدالة يؤكد ما أكده التحويليون التوليديون فيما بعد من أن «الهدف الأساسى فى التحليل اللغوى يكمن فى عزل التتابعات النحوية التى تكوّن جملاً للغة من التتابعات غير النحوية التى لا تكون جملا للغة، وفى دراسة بناء أو تركيب

التتابعات النحوية. ونحو اللغة ـ مع هذا ـ سيكون هو الوسيلة التى تنتج كل التتابعات النحوية للغة ويبين عدم نحوية ما ليس نحويا منها»[١].

وسيبويه فى نصه السالف لم يشر إلى انتقال مستوى الكلام من الحقيقة إلى المجاز عن طريق كسر قانون اختيار المفردات، ولذلك فإن نظريته عن «المعنى النحوى الدلالى» تكتمل جوانبها إذا ضممنا لهذا النص السالف ما يقوله سيبويه نفسه عمّا يسميه «اتساع الكلام»، وهو مصطلح يتردد كثيرا فى «الكتاب» ويمثل له سيبويه بأمثلة مختلفة يفهم منها أن هذا المصطلح له مدلول واسع. وتحت اتساع الكلام هذا يندرج ما وصف به الشاطبى كتاب سيبويه بأنه تناول مقاصد العرب ونبه عليها، وأن سيبويه وإن تكلم فى النحو فقد امتد كلامه إلى أنحاء تصرف العرب فى ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ونحو ذلك، بل إنه كان يبين فى كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمى المعانى والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى[٢].

بعض أمثلة سيبويه عن «اتساع الكلام» هى التى تكتمل بها نظريته أو أصول نظريته عن المعنى النحوى الدلالى. ويستلفت النظر أن سيبويه يقول عن هذه الأمثلة: «وهذا الكلام كثير، منه ما مضى وهو أكثر من أن أحصيه، ومنه ما ستراه أيضا فيما يستقبل إن شاء الله»[٣]. وقد قال هذا بعد أن ذكر أمثلة مختلفة للاتساع فى الكلام والإيجاز والاختصار: «ومن ذلك قولهم: أكلتُ أرض كذا وكذا، وأكلت بلدة كذا وكذا. إنما أراد: أصاب من خيرها، وأكل من ذلك وشرب». فوقوع الفعل «أكل» على «الأرض» مفعولا به، وعلى كلمة «بلدة» مفعولا به كذلك هو الذى دفع سيبويه إلى تفسيره بقوله: إنما أراد: أصاب من خيرها وأكل

---

(١) Chomsky, Syntactic Structures, P.13.

وقارن بكتاب: J. P. B Allen and Paul Buren, Chomsky: Selected Readings, P.18 (Oxford University Press 1971).

(٢) انظر: الموافقات لأبى إسحاق الشاطبى ٤/ ١١٥، ١١٦ (وقد سبق أن أوردت هذا النص فى المقدمة).
(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٢١٢.

من ذلك وشرب أى أن التعبير انتقل من مستوى إلى مستوى آخر، فلم تعد دلالة الألفاظ الأولية المنطوقة هى المرادة هنا، وإنما المراد شىء آخر قريب من الدلالة الأولية، وله به صلة. وقد استغل تفاعل العلاقات النحوية مع دلالة المفردات الأولية فى إفادة هذا المعنى الجديد، فالأكل لا يقع من «متكلم» على «الأرض» أو على «البلدة» ويكون المقصود هو المعنى الأولىّ «الحرفى» وقد صارت «الإصابة من الخير» هى المعنى النحوى الدلالى «لأكل الأرض» وهكذا.

وقد ذكر سيبويه أمثلة مختلفة من القرآن الكريم والشعر. وهذا الضرب من الكلام كثير كما قال وهو أكثر من أن يقع عليه الحصر أو الإحصاء، وعدم وقوعه تحت طائلة الحصر سببه أنه جانب إبداعى متكرر متجدد، وإنما يشير سيبويه فقط إلى طريقته لا إلى حصر أمثلته فهى لا تحصر، كما أشار من قبل إلى طريقة خروج الكلام إلى القبح أو الإحالة أو الكذب. ومن أمثلة سيبويه لاتساع الكلام قوله تعالى:

﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [سورة يوسف: الآية ٨٢]. وهنا وقع السؤال على القرية والمراد سؤال أهل القرية.

وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ: الآية٣٢]، حيث أضيف المكر إلى الليل والنهار، والليل والنهار لا يمكران بل يقع فيهما المكر.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٧٧]، حيث أخبر عن البر بقوله «من آمن» والمقصود: ولكن البر برّ من آمن.

وقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [سورة البقرة: الآية ١٧١]. وقد قال فى تفسيره «فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به الذى لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى»[1].

وعبارة سيبويه «لعلم المخاطب بالمعنى» عبارة ـ على بساطتها ووجازتها ـ خطيرة الأبعاد فى دلالتها النافذة، فقد يفهم أن مراد سيبويه أن يقول إن سعة الكلام ـ مع كثرتها التى أشار إليها وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر ـ أى الانتقال من مستوى إلى

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٢١٢.

مستوى، أو التجاوز فى إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوّغه إلا فهم المخاطب. ومعنى ذلك أن هناك اتفاقا بين المتكلم والمخاطب أبرمه الاتفاق اللغوى ونظامه وقوانينه على علاقات لغوية معينة عندما تجرى فى مجالها المألوف يكون لذلك دلالة خاصة، وعندما لا تجرى فى مجالاتها المألوفة ـ ويكون ذلك أيضا بقانون خاص ـ فإنه يشترط أن يكون المخاطب فاهما للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوز أو كسر الاختيار من العرف اللغوى، أى من سليقة المتكلم والمستمع معًا وكفايَة كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعى فى اللغة.

يؤدى بنا نص سيبويه بعد مناقشته على الوجه الذى سلف إلى استخلاص هذه النقاط المهمة الآتية:

أولا: كل كلمة مفردة منطوقة لها دلالة أولية وتنتمى إلى حقل دلالى أو مجال دلالى معين. هذه الحقول الدلالية مصنفة فى عقول أبناء اللغة المعينة باعتبارات مختلفة ـ أيا كانت الطريقة التى يختزن الذهن بها هذه المفردات[1] ـ فهناك تصنيف باعتبار الدلالة فيتكون من مجموع عدد من الكلمات ما يسمى بالحقل الدلالى Semantic Field أو الحقل المعجمى Iexical field، وهو «مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها. مثال ذلك، كلمات الألوان فى اللغة العربية. فهى تقع تحت المصطلح «لون» وتضم ألفاظا مثل: أحمر ـ أزرق ـ أصفر ـ أخضر ـ أبيض إلخ. وعرّفه أولمان Ullman بقوله: هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر

---

(١) يرى بعض الباحثين أن الذهن يحتفظ بجذور الكلمات وبالقالب الذى تصاغ فيه هذه الجذور مثل فاعل ومفعول.. إلخ، وكذلك بالنسبة للجمل. فالناس لا يختزنون الجمل بل يختزنون قواعد نظم الجمل. وهذا الرأى فى حقيقته ينتمى إلى آراء المدرسة التوليدية، وبخاصة فى الاحتفاظ بقواعد نظم الجمل. وأنا أتفق معه فيه، غير أنه لم يبين لنا كيف يحتفظ الذهن بالكلمات الكثيرة التى لا تتكون بطريقة الاشتقاق مثل أسد ـ رجل ـ قلم ـ ورق ـ كتاب إلى آخر هذه الأسماء، وأسماء الأعلام كذلك، وهى كثيرة جدا. والواقع أن الذهن يصنف المفردات باعتبارات مختلفة، وطريقة الاشتقاق واحدة ضمن هذه الطرق المتعددة. انظر: د. داود عبده: زلات اللسان والمعجم الذهنى ص ٨٤، ٨٥ (مجلة البيان ـ الكويت مايو ١٩٨٣).

عن مجال معين من الخبرة، وLyons بقوله: مجموعة جزئية لمفردات اللغة»[1]. وبطبيعة الحال قد يشتبك هذا التصنيف مع تصنيفات أخرى بعضها راجع إلى نوع الكلمة الصرفى (الاسم - الفعل - الصفة.. إلخ) أو إلى جذر الكلمة الاشتقاقى، أو صيغة الكلمة أى الوزن الصرفى لها، أو القرب الصوتى، أو الاشتراك أو التضاد أو التنافر أو التضمن أو كونها مما يُحس أو يعقل أو دلالتها على كائن حى أو جماد.. إلخ.

ثانيا: كل كلمة من حقل دلالى معين - وقد تشترك معها كلمات من حقلها الدلالى أو من حقول أخرى تكون بينها صفات مشتركة من أى جانب - تستجيب للدخول فى علاقات نحوية من نوع ما، سواء أكان ذلك على سبيل الحقيقة أم على سبيل المجاز مع كلمات من حقول دلالية أخرى، ولا تستجيب بالضرورة لبعضها الآخر، وهذه الاستجابة درجات، بعضها مسموح به ويفهمه المخاطب، وبعضها غير مسموح به ويؤدى إلى ما سماه سيبويه الكلام المحال أو الكذب أو المحال الكذب.

فالفعل «مشى» وهو من المجموعة الدلالية أو الحقل الدلالى الذى يفيد «الحركة والانتقال» يمكن أن يستجيب لعلاقة نحوية على سبيل الفاعلية مع كل كلمة تدل على «كائن حى يتحرك» مثل: الرجل، الولد، المرأة، البنت، الحمار، الجمل، الحصان.. إلخ. فإذا كان بهذه الصيغة «مشى» خرجت من الكلمات التى تستجيب لها فى علاقة الفاعلية الكلمات التى تدل على مؤنث إلا فى حالات خاصة «ما مشى إلا..» أو الفصل بين الفعل والفاعل. وإذا كان بهذه الصيغة «مشت» خرجت من الكلمات التى تستجيب لها فى علاقة الفاعلية الكلمات التى تدل على مذكر إلا فى حالات خاصة كأن يكون الفاعل جمع تكسير «الأولاد» «الرجال» مثلا. مع هذا

---

(١) د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة ٧٩ (مكتبة دار العروبة - الكويت ١٩٨٢). وانظر المراجع المبينة بهوامش الفصل الرابع من الباب الثانى، وهذا الفصل بعنوان «نظرية الحقول الدلالية» من صفحة ٧٩ إلى صفحة ١١٣. وفى هذا الفصل إشارة إلى جهود العلماء العرب أيضا فى هذا المضمار غير أن الجهد منصب على الاستفادة من هذه النظرية فى صناعة المعجم. وقارن بما فى صفحة ٤٢٩ - ٤٣١ من:

John Lyons, Introduction toTheoretical Linguistics.

الفعل يصبح الحقل المعجمى «الحيوان» الناطق وغير الناطق قابلا للفاعلية مع الفعل «مشى» و«يمشى» وحقله الدلالى «سار» «تحرك» «خطا» . . إلخ .

وهذا الجانب يدرسه المعجم ، ولذلك يحسن أن توضع معاجم دلالية خاصة تحدد الحقل الدلالى للكلمة . وكل مادة معجمية لها معنى بناء على أساس المعلومات الدلالية المعدة فى المعجم . وهذه المعانى لا تكون جملا من تلقاء نفسها ، بل لابد من وضعها فى قواعد تركيبية أساسية ، وهذه القواعد التركيبية الأساسية هى التى توحد معانى المواد المعجمية المفردة لتنتهى بها إلى جملة صحيحة فى تنظيم نحوى . «وهذا التنظيم تعبير صيغى فعلى formal لقدرة المتكلم Competence على فهم أى جملة جديدة بناء على الكلمات التى تحتوى عليها ، والتى يعرفها المتكلم سلفا ، ومع ذلك لا يستطيع أن يحدد معنى جملة بناء على المواد المعجمية فحسب»[1] .

وقد يقيّد العنصر فى الجملة فتحدد له دلالةٌ جديدة (لاحظ مثلا : مشى على الورد ـ مشى على النار ـ مشى على الماء ـ مشى فى الوحل ـ مشى فوق السحاب ـ مشى إلى حتفه بظلفه . ولاحظ الآية الكريمة :

﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ [سورة النور : الآية ٤٥] .

والذى يساعد على هذا التحديد فى كل هذا هو القواعد التركيبية .

ثالثا: هناك قواعد تركيبية خاصة للعلاقات النحوية التجريدية مثل (المبتدأ + الخبر) و(الفعل + الفاعل) و (الفعل + الفاعل + المفعول به) و (الفعل + الفاعل + الظرف) و(الفعل + الفاعل + الحال) وسواء أكان هذا التركيب يكوّن جملة أم مركبا اسميا فى جملة مثل (المضاف + المضاف إليه) و (المنعوت + النعت) و(الاسم + تمييزه) إلى آخر هذه التوزيعات الوظيفية المختلفة . وهذه التوزيعات لها جانبان : تجريدى ذهنى ، وواقعى فعلى ، وعندما تكون تجريدية تتضمن نوعا من الدلالة المهمة مثل الفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية . . إلخ .

---

(١) Allen and Barn, Chomsky : Selected : Selected Readings,P.103

وهذه الأنماط التجريدية محددة ويمكن حصرها لأنها أمور كلية، غير أنها ـ على حد تعبير ابن هشام ـ «يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية»[1].

وهذه الصور الجزئية التى أشار إليها ابن هشام أشار إليها من قبل عبد القاهر الجرجانى تحت مصطلح «الفروق والوجوه» حيث يبين أن مدار النظم قائم على أمرين:

أ ـ معانى النحو وهى العلاقات الوظيفية بين الكلمات فى الجملة.

ب ـ الوجوه والفروق التى من شأنها أن تكون فيه.

ويقول بعد ذلك «فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها»[2].

ومهمة النحو أن يربط بين القاعدة المحددة والمثال الكلامى الذى لا ينحصر فيضع يدا على هذه ويدا على تلك، مع مراعاة أن القواعد النحوية المنظمة للعلاقات التركيبية نابعة فى أساسها من ملاحظة الأمثلة الكلامية غير المحصورة وفهمها، فهناك إذن جدل حىّ فعّال بين القاعدة والحدث الكلامى المصوغ وفقا لها. وتختزن عقول أبناء اللغة هذه القاعدة وينتجون بها ما لا يحصى من الجمل سواء سمعوها من قبل أم لم يسمعوها.

رابعا: اختيار المفردات من الحقول الدلالية المختلفة لوضعها فى «الصيغ النحوية» محكوم بعدة قواعد معينة، بعضها راجع إلى صيغة الكلمة وبعضها راجع إلى دلالة الكلمة الأولية، وهكذا، بحيث يؤدى اختيار الكلمة وصيغتها النحوية إلى تتابعات معينة. هذه القواعد الاختيارية يمتلكها المتكلم الأصلى بطريقة عفوية، وهى التى تجعله قادرا على استخدام لغته استخداما صحيحا،

---

(١) ابن هشام: مغنى اللبيب ٢/ ١٨٨ (دار إحياء الكتب العربية) وانظر المقارنة التى عقدها الدكتور نهاد الموسى فى كتابه «نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث» بين آراء العالم اللغوى الأمريكى الشهير تشومسكى وبعض الآراء النحوية المفردة فى النحو العربى تحت عنوان «ما ينحصر وما لا ينحصر» صفحات ٥٣ ـ ٥٦ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٨٠).

(٢) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز: ٦٩.

وعلى التمييز بين الصحيح وغير الصحيح، وعلى إنتاج ما لا يحصى من التراكيب بوضوح وتفسير هذه التراكيب. وهذه القدرة هى التى تعرف بالسليقة أو الكفاية اللغوية Competence ، وهى تتمثل فى نظام من القواعد التى تحدد هذا الضرب من الاختيار، «وإذن يفترض أنّ القاعدة النحوية تصف وضع القواعد الكامنة فى الذهن التى قد اكتسبها المتكلم، والتى تجعله قادرا على استعمال لغته»[1] .

وقد يتدخل مجال المفردات نفسه فى تحديد الهيئة التركيبية التى يقبل أن يدخل فى علاقة نحوية مع مكوناتها الأخرى. وفى أحيان أخرى تكون المفردات ذات مجال أوسع بحيث تصبح صالحة للدخول فى علاقات ممكنة أكثر. فى هذا التركيب مثلا :

الإنسان له عينان، كل عين لها إنسان.

«الإنسان» فى هذه الجملة مبتدأ. وجملة «له عينان» خبر. ولا يمكن فى هذه الحالة أن نقول: «العينان لكل منهما إنسان» ويكون معنى «إنسان» هنا هو معنى «الإنسان» المذكورة أولا. هذا الرفض التركيبى ينطبق على أشياء كثيرة، وهو الذى يجعلنا نفسر «إنسان» فى جملة : «كل عين لها إنسان» على أنها إنسان العين المشار إليه فى قول الشاعر :

وإنسان عينى يحسر الماء تارة   فيبدو وتارات يجم فيغرق

وهناك متتابعات على هذا النحو تطرد ولا تنعكس - إذا جاز لنا استعارة هذه العبارة المنطقية - فيمكن القول مثلا :

الإنسان له ذراع.
الذراع لها يد.
اليد لها أصابع.
الأصابع لها أنامل.
الأنامل بها أظافر.

---

(١) Joan. Hopper, An Introduction to Natural Generative phonology, P.3 (New York1971).

أو يمكن القول فى متتابع آخر يطرد ولا ينعكس :
الإنسان حيوان .
الشجر نبات .
الأسد مفترس .

كل جملة من الجمل السابقة صحيحة نحويا ودلاليا . ولا يمكن فيها وضع الاسم الأخير موضع الاسم الأول المتحدث عنه فى الجملة ، فلا يقال فى المجموعة الأولى :
الأظافر بها أنامل .
الأنامل لها أصابع .
الأصابع لها يد .
اليد لها ذراع .
الذراع لها إنسان .

وكذلك لا يمكن فى المجموعة الثانية أن يقال :
الحيوان إنسان .
النبات شجر .
المفترس أسد .

هذه الجمل صحيحة الصيغة النحوية ، ولكنها ليست صحيحة الدلالة ، ولذلك تمتنع هذه التراكيب ولا يستعملها أبناء اللغة . وهذا مثلا بخلاف هذه الجملة :

محمد أخوك .

حيث يمكن التبادل فى الوظائف النحوية بين الكلمتين فيقال :

أخوك محمد .

فكل من الاسمين صالح لأن يتحدث عنه ويخبر به ؛ ولذلك يلزم النظام النحوى هنا أن يكون السابق منهما هو المتحدث عنه أى «المبتدأ» وأن يكون الثانى هو المتحدث به «الخبر» لأن الطرفين استويا فى التعريف وليست هناك قرينة تبين أحدهما من الآخر . ودلالة الجملتين مختلفة فى كل منهما عن الأخرى ؛ فالمتكلم فى جملة «محمد أخوك» قد عرف «محمداً» وعرف أن المستمع يعرفه ، وهذه

المعرفة هنا دلالة خارجية ولغوية معا بدلالة كون الاسم علمًا، ويريد المتكلم أن يخبر المخاطب المستمع بأخوة محمد له، وهذا ما لم يكن معروفا للمخاطب (هنا يتدخل السياق غير اللغوى - وهو الموقف والملابسات التى يجرى فيها الكلام - فى تحديد دلالة هذه الجملة تحديدا دقيقا، منها أن يكون المخاطب منكرا لهذا الخبر أو جاهلا به، أو متجاهلا له، ومنها أن يكون المتكلم صادقا فى إخباره أو هازئا ساخرا.. إلخ). وأما فى الجملة الثانية «أخوك محمد» فالمعروف للمتكلم والمخاطب معا هو «أخوك» ويتركز الإخبار فى كونه «محمدا». وقد يتضح العكس فى الوظائف فى جملة مثل «ما محمد إلا رسول» حيث لو قيل «ما رسول إلا محمد» لأدى إلى الخروج عن دائرة الإسلام.

وكذلك الأمر إذا نظرنا فى قوائم الأفعال. فهناك مجموعات كل مجموعة منها يصلح لها فاعل معين، بحيث إذا ذكر الفعل توقع المستمع أن يكون فاعله محصورا فى دائرة محددة من الأسماء، وتوقع كذلك عدة صفات معينة لهذا الفاعل مأخوذة من دلالة الفعل نفسه، وأن يكون له مفعول به معين وله صفات مأخوذة من الفعل والفاعل معا إذا كان الفعل متعديا (ولاحظ أن تعدى الفعل ولزومه متوقف على دلالة الأحداث فى أذهان المتكلمين، أحداث لا تتم إلا بوجود شيئين أو ثلاثة أشياء أو شىء واحد. وتأمل لو وضعنا الفعل: جلس، ضرب، أعطى فى جملة).

عندما أقول هذه الجملة:

يعلّم محمد الفلسفة بالجامعة.

يتوقع المستمع بمجرد نطق الفعل «يعلم» أن الفاعل (إنسان) وهذا جزء من الدلالة وأن يكون (مذكرا) وهذا أيضا جزء من الدلالة آت من صيغة الفعل، وأن يكون (على قيد الحياة) وهذا جزء من دلالة مضارعية الفعل، وأن يكون (كبيرا) وليس طفلا أو صبيا مثلا، وهذا جزء من دلالة تضمنية مرتبطة بالفعل «يعلّم». ومن هذه الجملة يعرف المستمع أن محمداً هذا (متخصص) وهذا جزء من الدلالة آت من التقييد بالجار والمجرور، لأنه لا يدرس بالجامعة إلا المتخصصون، وهذه دلالة تضمنية كذلك مرتبطة بالجامعة. وأما نوع التخصص فيعرفه المستمع من وقوع الفعل على المفعول به «الفلسفة». وإذا لم يكن كل معنى من هذه المعانى المستفادة

من العلاقات النحوية ودلالة المفردات معا سليما خرجت الجملة عن الإخبار العادى المساوى للدلالة المنتجة.

كل تغيير فى الخصائص السابقة يقترن ضرورةً بتغيير فى الصيغة أو تغيير فى مجال المفرد نفسه ووضعه فى المكان الذى لا يُتوقع أن يوضع فيه. لاحظ هذه الآيات.

- ﴿ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [سورة الزلزلة: الآية ٢].
- ﴿ أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ [سورة يونس: الآية ٢٤].
- ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [سورة مريم: الآية ٤].

هناك إخلاف للتوقع أو صدم للاختيار المألوف، فالإخراج والأخذ ليسا من خصائص الأرض، والاشتعال ليس من خصائص الرأس. وهنا يجنح التعبير إلى المجاز فيختلف مستواه.

وإذن الاختيار بين المفردات والقواعد التركيبية التى تصب فيها المفردات محكوم بقواعد فى أذهان المتكلمين تتعلق بخصائص المفردات ومجالاتها وطريقة وضعها فى علاقات نحوية كالإسناد والنعت والإضافة والتمييز وغيرها.

ولقد عبر ابن جنى عن بعض هذا فى قوله: «ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل، ولابد له من فاعل، فليت شعرى من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من موضع آخر لا من مسموع ضرب. ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل. فقولك: (ضرب) زيد، وضرب عمرو، وضرب جعفر ونحو ذلك شرَعٌ سواء، وليس بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث وبالماضى دون غيره من الأبنية»[1].

وقول ابن جنى: «عرفت حدثه وزمانه»، «ولابد له من فاعل» واضح فى دلالة الفعل على بعض المعنى، وعبارته: «ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله.. إلخ» مهمة جدا فى أنها تعنى أن الفعل (ضرب) بدلالته على الحدث، والزمن الماضى لا

---

(١) ابن جنى، الخصائص ٣/ ٩٨، ٩٩.

يختار لفاعليته إلا كل مذكر فلا يصح من أنثى . وهذا جزء من المعنى الذى يتعلق بفاعل، يصح منه الضرب . وهذا جزء آخر من المعنى، لأنه يتضمن أن يكون شخصا قادرا على الضرب إلى آخره . ومعنى هذا أن كل كلمة تختار وتطلب ما يدخل معها فى علاقة نحوية[1] .

وكلام ابن جنى هذا يوحى بما يسميه تشومسكى والتحويليون Selection restriction قيود الاختيار وما يستتبعه ذلك من النظام النحوى والمقام السياقى[2] . غير أن التحويليين يجعلون من قيود الاختيار أو الاختيار المقيد قاعدة منتجة . وإذن كل كلمة - لكى تدخل فى علاقة نحوية من أى نوع مع غيرها - لها شرط اختيار خاص بها، فإذا اجتازت هذا الشرط الاختيارى صحت العلاقة النحوية والدلالية معا، وإذا لم تجتزه لم تصح العلاقة . والاختيار هنا اختيار مقيد Selection restriction ، ومهمته أنه يهدف إلى إزالة التناقض الدلالى بين التراكيب الإسنادية وغيرها[3] ، وقد عبر علماؤنا القدامى عن هذا بقولهم إن الكلمة تطلب لفقها .

---

(١) لو تأملت سبب تخطئة عبد القاهر الجرجانى، ومن بعده الخطيب القزوينى لبيت ابن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا   وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

لوجدت ملمحا طريفا يتعلق بالخطأ فى اختيار الكلمات . انظر : دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى : ٢٦٧ - ٢٦٩ (شرح خفاجى)، والإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى ٧٦ ، ٧٧ .

(٢)انظر شرح الدكتور تمام حسان لهذا المصطلح فى بحث له بعنوان : «إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا» ١٤٥ - ١٨٤ فى «اللسانيات واللغة العربية - الجامعة التونسية ١٩٨١» .

(٣) انظر : Shahir El-Hasan, Meaning by Collocation Withillustrations from Written Arabic, (المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت العدد ٨ خريف ١٩٨٢) . وقد تعرض أثناء المقارنة بين التلازم Collocation والاختيارالمقيد Selectianal Restriction لشرح المصطلح الأخير عند تشومسكى والتحويليين، فقال إن التحويليين يعنون بالاختيار المقيد التناسب الدلالى بين ألفاظ العبارة . فالفعل become hot (سخن) - على سبيل المثال - والوصف hot لابد من أن يتناسب مع الاسم الذى يصاحبه (أى الفاعل والمبتدأ أو الموصوف) بحيث يكون اسم ذات لا اسم معنى . وبتطبيق قاعدة الاختيار المقيد كما يحددها تشومسكى على الفعل : become hot ينتج هذا التركيب :

«العنب سخن» The grapes became hot

وهى جملة صحيحة . وينتج أيضا هذا التركيب الوصفى :

«عنب ساخن» hot grapes

وفى الجملة والتركيب اجتاز الفعل والصفة شرط قيد الاختيار فصحت الجملة والتركيب النعتى ولكن فى جملة :

خامسا: يختلف مستوى الكلام باختلاف الاختيار المشار إليه سابقا وإيقاع العلاقات النحوية بين المفردات المختارة. فإذا كان هذا الاختيار بين كلمات من حقول دلالية يمكن أن تكون بينها علاقات نحوية فى سياقها بأن تستعمل الكلمة فى حقيقتها اللغوية، أى تستعمل فيما وضعت له فى اصطلاح أبناء البيئة اللغوية المعينة، كان ذلك المستوى هو ما يعرف بمستوى «الحقيقة اللغوية».

أما إذا كان الاختيار بين كلمات من حقول دلالية لا تآلف بينها فى الحقيقة الوضعية، وبمعنى آخر لا تستجيب لعلاقات نحوية معينة بينها وبين بعضها، فلا تصلح للإسناد أو الإتباع أو الإضافة أو غير ذلك، فإما أن تكون هناك قرينة تسوغ هذا الاختيار، وبذلك يكون الكلام مقبولا، أو صحيحا نحويا ودلاليا، ويدخل فى هذه الحال تحت باب المجاز اللغوى بفروعه. وبهذا ينبغى أن تفهم عبارة صاحب «الصناعتين» الذى يقول فيها عن الشعر: إنّ «أكثره بنى على الكذب والاستحالة من الصفات الممتنعة والنعوت الخارجة عن العادات»[1]، وكذلك العبارة المأثورة التى تقول: «أعذب الشعر أكذبه». وإما ألا تكون هناك قرينة ـ وهى دائما علامة سياقية ـ تسوغه وتجيز وروده، وهنا يخرج عن أن يكون كلاما أصلاً لأنه فى هذه الحال لن يكون له معنى كما يرى الأخفش أو سيكون كذبًا[2] بمفهوم سيبويه.

وهذه النقطة تقودنا إلى أن دراسة الجملة تحت ما يعرف بعلم البيان داخلة بهذا المفهوم فى صميم الدراسة النحوية[3] ـ وكتاب سيبويه يمثل هذا الفهم كما سبق فى

=«الجمال سخن» Beauty became hot

وفى تركيب «جمال ساخن» hot beauty.

لم يوضع الفعل ولا النعت فى الموضع المناسب، أى لم يجتز شرط الاختيار، ولذلك فالجملة والتركيب غير صحيحين، (P.280, 279).

(١) أبو هلال العسكرى، كتاب الصناعتين ١٣٦ (تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٢ م).

(٢) يقول الخطيب القزوينى بعد أن بين أن الاستعارة مجاز لغوى: «فاعلم أن الاستعارة تفارق الكذب من وجهين: بناء الدعوى فيها على التأويل، ونصب القرينة على أن المراد بها خلاف ظاهرها، فإن الكذب يتبرأ من التأويل ولاينصب دليلا على خلاف زعمه» الإيضاح فى علوم البلاغة ٤١٧ (الطبعة الرابعة) ١٩٧٥ ـ دار الكتاب اللبنانى).

(٣) ليس المقصود بالدراسة النحوية ـ بطبيعة الحال ـ النحو التعليمى، وذلك لأن دراسة النحو ذات مستويات تتدرج من المستوى التعليمى الأول إلى التفسير النظرى للظاهرة اللغوية فى ذاتها. والمراد=

وصف الشاطبي له ـ من حيث إن الكلمة المفردة لا تكون فيها استعارة ولا مجاز من أى نوع إلا إذا دخلت فى تركيب بعلاقة نحوية مع غيرها . وتكون هذه العلاقة النحوية بين مجالين مختلفين فتنتقل بذلك الدلالة من الحقيقة إلى المجاز .

سادسا: ينضم إلى الأمور السابقة كلها «السياق» الذى يكون فيه الكلام ، وهو على أى نحو متضمن داخل التعبير المنطوق بطريقة ما . ويقوم السياق فى أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة فى جملتها . ومن قديم أشار العلماء إلى أهمية السياق أو المقام وتطلّبه مقالا مخصوصا يتلاءم معه ، وقالوا عبارتهم الموجزة الدالة التى يصفها الدكتور تمام حسان بأنها قفزة من قفزات الفكر ، وهى : «لكل مقام مقال» . ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة فى ذاتها ، ولا للكلمات المختارة ميزة فى ذاتها ، ولا لوضع الكلمات المختارة فى موضعها الصحيح ميزة فى ذاتها ما لم يكن ذلك كله فى سياق ملائم .

وقد بين العلامة عبد القاهر الجرجانى أن هناك ثلاثة عناصر توجب للكلام مزية بعد أن يتحقق له «النظم» الذى أشار إلى أنه يقوم على أمرين :

معانى النحو ، والفروق والوجوه التى تكون فيه ، هذه العناصر هى :

١ ـ الأغراض التى يوضع لها الكلام ، وهى تشتمل على السياق الملائم للكلام .

٢ ـ موقع الكلمات بعضها من بعض ، ولعله يقصد به الاستفادة من الحرية المتاحة للتقديم والتأخير فى بعض الوظائف النحوية .

٣ ـ استعمال بعضها مع بعض ، وهو ما يمكن أن يفهم بوصفه الاختيار الصحيح بين الحقول الدلالية للمفردات .

وقد كان عبد القاهر ـ عليه رحمة الله ـ كثير الدوران حول هذه الأمور التى تشكل عناصر نظريته ويشرحها بأمثلة كثيرة متنوعة كما يفعل التحويليون . يقول :

=هنا دراسة القواعد النحوية بطريقة تحليلية علمية Scientific grammar تكون مهمتها كشف العلاقات بين تراكيب اللغة ووضع هذه العلاقة فى صيغة قوانين منهجية واضحة Formal and explicit rules ، وهى بهذا الاعتبار لا تكون نموذجا يحتذيه المتكلم والمستمع ، بل وسيلة من وسائل الكشف والتفسير انظر : Chomsky, . Aspects of the Theory of Syntax, P.9.

«ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها فى أنفسها (أى المعانى النحوية)، ومن حيث هى على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام. ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»[1].

وقد تضمن نص سيبويه الذى جعلته منطلقا لدراسة التفاعل بين الوظيفة النحوية واختيار المفردات ـ تضمن على إيجازه كل الجوانب التى يستقى منها التفسير الدلالى للجملة. وقد اقتفى عبد القاهر الجرجانى أثره، غير أنه شرح هذه الفكرة على مدى كتاب بأكمله هو «دلائل الإعجاز». وتتلخص نظريتهما فى أن التفسير الدلالى للجملة ينبع من:

١ ـ المعنى النحوى الأولى، وهو الذى يمد الجملة بالمعنى الأساسى فى علاقة الوظائف النحوية بعضها بالبعض الآخر، ويفسر ما قد يؤدى إليه المنطوق الظاهرى من الالتباس.

٢ ـ وضع العناصر النحوية فى الموضع الذى تقرره لها البنية الأساسية أى الصور التجريدية للقواعد فى أذهان المتكلمين.

٣ ـ الصورة المنطوقة للجملة، أى «بناء الجملة» وهذه بدورها مكونة من الأصوات التى تشكل المفردات بصيغها التى تختار وفقا لقيود الاختيار بين الحقول الدلالية المعينة والسياق المناسب.

وقد تكفل عبد القاهر الجرجانى بشرح أصول النظرية والتطبيق المتكرر لجزئياتها وعناصرها، وسوف أختار نصين تطبيقيين من كتابه أولهما:

«أفلا ترى أنه لا يقع فى نفس من يعقل أدنى شك إذا هونظر إلى قوله عز وجل:

﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ [سورة المنافقون: الآية ٤]، وإلى إكبار الناس شأن هذه الآية فى الفصاحة، أن يضع يده على كل كلمة منها فيقول إنها فصيحة؟ كيف، وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك عاقل فى أنها معنوية:

---

(١) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز ٦٩.

أولها: أن كانت ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فيها متعلقة بمحذوف فى موضع المفعول الثانى.

والثاني: أن كانت الجملة التى هى ﴿هُمُ الْعَدُوُّ﴾ بعدها عارية من حرف عطف.

والثالث: التعريف فى ﴿الْعَدُوُّ﴾ وأن لم يقل «هم عدو».

ولو أنك علقت ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بظاهر، وأدخلت على الجملة التى هى ﴿هُمُ الْعَدُوُّ﴾ حرف عطف وأسقطت الألف واللام من ﴿الْعَدُوُّ﴾ فقلت: يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم عدو. لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها. ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون ﴿عَلَيْهِمْ﴾ متعلقا بنفس الصيحة، ويكون حاله معها كحاله إذا قلت: صحت عليه؛ لأخرجته عن أن يكون كلاما فضلا عن أن يكون فصيحا. وهذا هو الفيصل لمن عقل»[1].

ولعلهُ من الملاحظ هنا أن لفظة «الكلام» فى قول عبد القاهر: «لأخرجته عن أن يكون كلامًا» تساوى فى دلالتها المقصودة هنا عند عبد القاهر ما يؤدى إليه وصف سيبويه «المستقيم»، ووصف «الفصاحة» فى قول عبد القاهر: «فضلا عن أن يكون فصيحا» يساوى ما يؤدى إليه وصف سيبويه الكلام المستقيم بكونه «حسنا». وإذن «الكلام الفصيح»[2] عند عبد القاهر يساوى «المستقيم الحسن» عند سيبويه.

وفى الآية التى اختارها الشيخ عبد القاهر للتطبيق، وضعت كل كلمة فى الوضع الملائم من حيث العلاقة النحوية، واختيرت الكلمات من الحقول الدلالية ذات الاستجابة للوظائف النحوية المرادة. فضمير الغائبين «واو الجماعة» يصلح أن يكون فاعلا للحسبان المدلول عليه بالفعل المضارع ﴿يَحْسَبُونَ﴾ وصلحت ﴿كُلَّ﴾ لوقوع المفعولية عليها، كما صلحت أيضا أن تكون مضافًا أضيفت إليه ﴿صَيْحَةٍ﴾

---

(١) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز: ٣٠٩.

(٢) يعرف البلاغيون «فصاحة الكلام» بأنها تعنى خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد، ووصف سيبويه «المستقيم الحسن» يعنى هذا المعنى. وفصاحة المتكلم بأنها «ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح»، وهذا ما يعنيه التحويليون بمصطلح Competence، واللفظ الفصيح هو ما خلص من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى، وهذا خلط بعضه تحصيل حاصل وبعضه أمور نسبية.

والنظام النحوى يجيز أن يكون المفعول الثانى جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف فجاءت ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ كذلك .

والبنية الأساسية تمد الجملة هنا بمعنى أساسى مهم، فلا يصلح وفقا لها أن تكون ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ متعلقة بكلمة ﴿ صَيْحَةٍ ﴾ ـ وهى صالحة لأن يتعلق بها الجار والمجرور من حيث كانت مصدرا ـ لأنها لو كانت كذلك لدخلت الجملة فى علاقات نحوية أخرى[1]، وصفها عبد القاهر ـ مبالغة ـ بخروجها عن أن تكون كلاما. وقد أفاض عبد القاهر كما رأينا فى شرح العلاقات النحوية؛ لأن هذه هى دعواه الأساسية فى نظرية النظم. غير أن العلاقات النحوية لا تعمل فى فراغ ولا مزية لها فى ذاتها على حد تعبيره، فهى تمد بناء الجملة المنطوق بجزء كبير جدا من التفسير الذى يسهم فى التفسير الدلالى.

والنص الثانى من كلام عبد القاهر الجرجانى يدور حول بيت من شعر بشار بن برد، هو قوله:

كأنَّ مثار النقع فوق رءوسنا   وأسيافَنا ليلٌ تهاوَى كواكبُهْ

ويتناوله عبد القاهر شارحا دور العلاقات النحوية فى صياغة المفردات فى الجملة قائلا:

«وانظر: هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معانى هذه الكلم بباله أفراداً عارية من معانى النحو التى تراها فيها، وأن يكون أوقع «كأن» فى نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شىء، وأن يكون فكر فى «مثار النقع» من غير أن يكون قد أراد إضافة الأول إلى الثانى، وفكر فى «فوق رءوسنا» من غير أن يكون قد أراد أن يضيف «فوق» إلى «الرءوس» وفى الأسياف من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على «مثار» وفى الواو من دون أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون كذلك فكر فى

---

(١) فيكون المفعول الأول هو ﴿ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ﴾ ويكون المفعول الثانى هو ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ ﴾ وعلى هذا يكون طلب الحذر منهم ليس مترتبا على ما قبله. وأما مع اعتبار المفعول الأول هو ﴿ كُلَّ صَيْحَةٍ ﴾ والمفعول الثانى هو المحذوف الذى يتعلق به ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ فإن الاستئناف يبدأ من جملة ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ ﴾ ويترتب عليه الأمر بالحذر منهم ﴿ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ وهنا يؤدى التنغيم دوره فى تحديد هذه الوظائف النحوية، غير أن الذى يمد التنغيم بمعطياته هو «المعنى» الذى تحدده الأبنية النحوية الممكنة واختيار إحداها حسب الموقف.

«الليل» من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً لـ (كأن) وفي «تهاوى كواكبه» من دون أن يكون أراد أن يجعل «تهاوى» فعلا «للكواكب» ثم يجعل الجملة صفة لليل، ليتم الذى أراد من التشبيه؟ ألم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مرادا فيها هذه الأحكام والمعانى التى تراها فيها؟

وليت شعرى كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد إلى معانى الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه؟ ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معانى الكلم المفردة التى تكلمه بها، فلا تقول «خرج زيد» لتعلمه معنى «خرج» فى اللغة، ومعنى «زيد». كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف»[1].

عبد القاهر - إذن - يتعامل - كما كان سيبويه كذلك فى النص السالف - مع «الكلمة» «المختارة» فى الجملة التى اكتسبت «معنى» جديداً أضفته عليها «العلاقة النحوية» المعينة. وهو بذلك يؤكد منابع التفسير الدلالى المتكامل للجملة.

فى نص عبد القاهر - وهو نص كاشف - يؤكد أن المتكلمين باللغة لديهم مخزون من هذه المفردات يعرفونها بحسب وضع اللغة لها، وهذه المفردات بطبيعتها مصنفة فى عقول المتكلمين باللغة. وعندما يتكلم ابن اللغة مع آخر - على أى مستوى كان الكلام - يقوم بإبلاغ رسالة إليه، فهناك معنى يريد أن ينقله، ويستخدم فى هذه الرسالة الرموز الصوتية المتعارف عليها، ويستخدم كذلك العلاقات النحوية المتعارف عليها. فهناك إذن جانبان معروفان سلفا بالاتفاق والتعارف: الصيغة الصوتية، والصيغة النحوية. الصيغة الصوتية تمثلها مفردات اللغة والصيغة النحوية يمثلها النظام النحوى للغة. ويبقى جانب ثالث تكمن فيه الرسالة التى يراد إبلاغها، وهذا الجانب يتمثل فى «الاختيار» الذى يقوم به المتكلم بين الجانبين المعروفين لكل من المتكلم والمستمع.

بعبارة أخرى، هناك جداول للمفردات اللغوية على اختلافها وتنوعها وتصنيفاتها. وهناك جداول للعلاقات النحوية على تنوعها كذلك. . الجداول

---

(١) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز ٣١٥.

الأولى مع كثرتها محدودة ويمكن حصرها، وقد فعلت المعاجم ذلك. والجداول الثانية يمكن حصرها كذلك وهى أقل من الأولى، وقد فعلت كتب النحو ذلك. جداول المفردات مادية لأنها تنطق فى أصوات، وجداول العلاقات النحوية معنوية لأنها لا تتحقق إلا فى المفردات متضمنة فيها وليس لها وجود مستقل. وكلا النوعين من الجداول معروف للمتكلم ـ السامع ابن اللغة، ومعرفته بها هى الملكة الخاصة أو السليقة أو القدرة أو الكفاية.

فعندما يبدأ المتكلم مثلا فيقول: «خرج» فقد اختار كلمة من جدول الأفعال الماضية على وزن «فَعَل» بفتح الفاء والعين، استخدمت التشكيل الصوتى «خَ» و«رَ» و «جَ»، والوضع اللغوى أرادها للتعبير عن معنى معين أو حدث معين يحتاج إلى محدث، وهذا المحدث مع هذه الصيغة لابد أن يكون مذكرا.. إلخ. وعندما يقول المتكلم «زيدٌ» فقد اختار كلمة من جدول الأسماء الأعلام المذكرين.. إلخ. والمستمع يعرف من أمر هاتين الكلمتين مفردتين ما يعرفه المتكلم تماما. وعندما يختار المتكلم صيغة الجملة الفعلية «فعل + فاعل» التى لها خصائص معينة بحيث يسند «الفعل» فيها إلى «الفاعل» فهذا النوع من العلاقة عندما يكون مجردا يعرفه المستمع كذلك، لأنه من جداول العلاقات المعروفة لدى أبناء اللغة الواحدة والمصنفة فى أذهانهم بطريقة واحدة.

والجديد فى هذه الجملة إذن على المستمع هو «الاختيار» بين «خرج» على وجه الخصوص و «زيد» على وجه الخصوص و «الفعل والفاعل» على وجه الخصوص، وكانت الاحتمالات الممكنة قبل النطق بـ «زيد» هى حاصل ضرب الفعل «خرج» فى كل اسم يصح منه الخروج حقيقة أو مجازا، وكذلك تكون الاحتمالات مع «زيد» من غير ذكر الفعل «خرج» ـ مادمنا أردنا «الجملة الفعلية» ـ هى حاصل ضرب «زيد» فى كل فعل يصح أن يقوم به زيد أو يتصف به. والتأليف بين هذين الجانبين على هذا النحو من الاختيار بحيث تصير الجملة «خرج زيدٌ» هو الجديد، وهذا ما عبر عنه عبد القاهر فى كلامه السابق: «ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معانى الكلم المفردة التى تكلمه بها، فلا تقول «خرج زيدٌ» لتعلمه معنى «خرج» فى اللغة، ومعنى زيد». كيف، ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟».

وأبناء اللغة الواحدة فى الصيغة الصوتية والصيغة النحوية مستوون (أو يفترض أن يكونوا كذلك)، ولكنهم متفاوتون فى مسألة «الاختيار» الذى يتم بينهما، لأن جانب الاختيار جانب إبداعى، وهو غير محصور لأن إمكاناته لا يمكن حصرها. وهو متجدد أبدًا باستعمال اللغة لا ينفد ولا ينتهى، يختلف فيه متكلم عن آخر.

ومعانى النحو عند عبد القاهر ليست هى العلاقات النحوية التى بها تصح الجملة ويستقيم الإعراب، لأن كون الكلام صوابًا لا يوجب له مزية ولا فضلا عنده «لأنا لسنا فى ذكر تقويم اللسان والتحرز من اللحن وزيغ الإعراب فنعتد بمثل هذا الصواب، وإنما نحن فى أمور تدرك بالفكر اللطيفة ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم»[1]، ولكنها - أى معانى النحو - ذلك الاختيار الموفق الدقيق بين المفردات والعلاقات النحوية (ولا يخدعنا تأكيده المستمر بأن ما يقصده هو معانى النحو من الفاعلية والمفعولية وغيرهما، لأن هذه المعانى كما رأينا ذهنية عقلية لا تتحقق إلا فى مفردات لغوية تقوم بها وتسلك فى نظامها)، ولذلك شبهها هذا التشبيه الذى يبين فيه التفاوت بين المتكلمين حيث يقول: «وإنما سبيل هذه المعانى سبيل الأصباغ التى تعمل منها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدّى فى الأصباغ التى منها الصورة والنقش فى ثوبه الذى نسج إلى ضرب من التخيّر والتدبر فى أنفس الأصباغ وفى مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهدَّ إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب. كذلك حال الشاعر والشاعر فى توخيهما معانى النحو ووجوهه التى علمت أنها محصول النظم»[2].

ومعانى النحو - على هذا التفسير - عند عبد القاهر هى «النظم» الذى يفيد أيضا الاختيار والدقة فيه، «فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ووضع فى حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه واستعمل فى غير ما ينبغى له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة النظم أوفساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد،

---

(١) السابق ٧٧.
(٢) السابق ٧٠ .

وتلك المزية وذلك الفضل إلى معانى النحو وأحكامه، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه»[1].

ويمكننا بذلك أن نفسر «النظم» عند عبد القاهر بأنه ذلك الضرب من الاختيار بين العلاقات النحوية أو المعانى النحوية والمفردات اللغوية الذى يصيب فيه المتكلم توفيقا يتلاءم مع الغرض الذى من أجله سيق الكلام.

وهذا «الاختيار» عبر عنه بعضهم بالتأليف بين مراعاة ما يقتضيه علم النحو: أصوله وفروعه، وما يقتضيه اللفظ من الحقيقة والمجاز ـ وهذا لا يتأتى إلا من خلال العلاقات النحوية ووقوعها على المفردات المعنية ـ وقالوا: إنه «يجب مراعاة أحوال التأليف بين الألفاظ المفردة والجمل المركبة حتى تكون أجزاء الكلام متلائمة آخذا بعضها بأعناق بعض، وعند ذلك يقوى الارتباط، ويصفو جوهر نظام التأليف ويصير حاله بمنزلة البناء المحكم المرصوص المتلائم الأجزاء»[2] وليست هذه الصفات إلا مظهرا من مظاهر التوفيق فى الاختيار بين المعنى الأساسى الذى يقدمه النظام النحوى والمفردات الملائمة. وقد قدم العلوى أمثلة على ذلك أختار منها ما قاله فى ذلك البيت:

قوم إذا استنبح الأضياف كلبهمُ   قالوا لأمهمُ بولى على النار

وسوف يظهر من خلال كلامه التركيز التام على اختيار المفردات وأحوالها من حيث التعريف والتنكير والإفراد وغيره، وأحكامها التركيبية من حيث الإسناد أو الإضافة أو غير ذلك. يقول:

«فتأليف هذا البيت مشتمل على نهاية الهجاء حتى لا تكاد لفظة من ألفاظه إلا ولها حظ فى الذم والنقص لهؤلاء». وهذا معنى تركيبى مجمل يشرح مكوناته قائلا: «فقوله (قوم) هو مخصوص بالرجال». واختصاص القوم بالرجال دلالة وضعية لغوية يؤكدها قول الشاعر:

---

(١) السابق ٦٥.

(٢) العلوى، الطراز ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥.

ومـا أدرى ولسـت إخـال أدرى   أقـوم آل حصـن أم نسـاءُ

ويرتب العلوى على هذا المعنى معنى آخر : «وفيه دلالة على أنهم أعراب جفاة ليس لهم ثروة ولا تمكن، فلا يألفون شيئا من مكارم الأخلاق».

ويبين السر فى اختيار (إذا) دون غيرها من أدوات الشرط : «ثم إنه أتى بـ (إذا) التى تؤذن بالشرط المؤقت المعين ليدل به على أن الأضياف لا يعتادونهم إلا فى الأوقات القليلة . ثم إنه أتى بسين الاستفعال لتؤذن أن كلبهم ليس من عادته النباح، وإنما يقع منه ذلك على جهة الندرة لإنكاره للضيف، وأنه لا عهد له بهم. ثم جاء بالأضياف على جمع القلة، لما كانوا لا يقصدهم كل أحد، وفيه دلالة أيضا على أن كلبهم لا ينبح إلا بالاستنباح لهزاله وقلة قوته من الجوع والضعف. ثم أفرد الكلب ليدل على أنهم لا يملكون سواه لحقارة الحال وكثرة الفقر. ثم إنه أضاف الكلب إليهم استحقارا لحالهم. ثم إنه أتى بقالوا ليعرف من حالهم أنهم لا خادم لهم يقوم مقامهم فى ذلك، وأنهم يباشرون حوائجهم بأنفسهم. ثم جعل القول منهم مباشرة لأمهم ليدل على أنه لم يكن هناك من يخلفها من خادمة وغيرها فى إطفاء النار، فأقام أمهم مقام الأمَة والخادمة فى قضاء الحوائج لهم، ولم يشرفوها عن ذلك. ثم جعلهم قائلين لما يستنكر من لفظ البول لأن ذكره يشعر بذكر مخرجه من العورة فى حق الأم فلم يكن هناك حشمة لهم ولا مروءة فى إضافة ما أضيف إليها من ذلك. ثم قال «على النار» وفيه دلالة على ضعف نارهم لقلة زادهم، وأنه تطفئها بولة، وأنها إنما أمِرَتْ بذلك كى لا يهتدى الأضياف إليهم ولا يعرفوا مكانهم. ثم أتى بلفظة (علىَ) ولم يقل فوق النار ليدل بحرف الاستعلاء على أنها قصدت حقيقة الاستعلاء بالبول قائمة من غير مبالاة فى التستر ولا مروءة فى تغطية العورة»[1].

وعلى هذا النحو يمضى العلوى فى بيان أثر «التأليف» وهو ـ كما شرحه ـ اختيار بين مفردات وعلاقات نحوية، وقد عقب على هذا النص بقوله : «فقد وضح لك بما قررناه أن التأليف هو العمدة العظمى والقانون الأكبر فى حسن المعانى وعظم شأنها وفخامة أمرها». وبهذا يلتقى التأليف عنده بالنظم عند عبد القاهر والمقصود منهما معا «المعنى النحوى الدلالى» الذى أشار إليه سيبويه مجملا غير مفصل.

---

(١) السابق ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨.

وإذا نظرنا إلى الصيغة الصوتية المنطوقة فى الجملة ـ وهى مكون من مكونات التفسير الدلالى من حيث الاختيار الذى شرحته ـ على أنها تمثل ما يعرف عند التحويليين بالقواعد التحويلية Transformational rules ووظيفة كل منهما «تحويل التركيب الباطنى المجرد الذى يحتوى على معنى الجملة[1] إلى التركيب الظاهرى المحسوس الذى يجسد مبنى الجملة وشكلها»[2]. وفيه تتم عمليات التحويل النحوية المتمثلة فى أمور كثيرة منها الحذف deletion والاستبدال replacement والإطالة expansion والتقديم fronting على اختلاف التحويليين فى حصر وظائف التحويل[3] ـ أقول إذا نظرنا إلى الصيغة الصوتية المنطوقة أو ما يسميه الدكتور تمام حسان مبنى الجملة، وما سميته فى كتابى «بناء الجملة العربية» بناء الجملة ـ فإننا سوف نجد أن هناك تشابها بين نظرية سيبويه وعبد القاهر الجرجانى ومن سار على دربهما ونظرية تشومسكى فى تفسير الدلالة التى جمع نصوصها من كتابات تشومسكى[4] وقدم لها كل من ألين J.P. B.Allen وبيورين

(١) يساوى ما أشرت إليه من قبل على أنه المعنى الأساسى.

(٢) د. محمد على الخولى، قواعد تحويلية للغة العربية ٣٨ (دار المريخ ـ الرياض ١٩٨١).

(٣) انظر السابق والمراجع المبينة به ٣٨، ٣٩ وانظر الفصل الثالث من كتابى «بناء الجملة العربية» حيث حاولت فيه تقديم شرح لهذه الفكرة نابع من عمل النحويين العرب أنفسهم

(٤) وجه التشابه هنا أن تشومسكى يرى أن التفسير الدلالى ينبع من البنية العميقة، والعنصر النحوى هو الذى يمد الجملة بهذا المعنى، والعنصر التحويلى إلى حد ما، وإن كان قد رجع أخيرا وأعطى العنصر التحويلى قيمة كبيرة فى التفسير الدلالى. وقد كان موقف تشومسكى إلى أن أصدر كتابه Aspects of the heory of Syntax (١٩٦٥) يتمثل فى النظرية التى تسلم بوجود علاقة حصرية بين المحتوى الدلالى والبنية العميقة للجمل، وأن البنية العميقة وحدها هى التى تمد الجملة بمعناها، ولكنه الآن، وبتأثير راى جاكندوف Ray Jackendaff الذى قام بدور أساسى فى صياغة النظرية، يدافع عن نظرية تسمى «النظرية النموذجية الموسعة»، وقد قام جاكندوف بشرحها فى كتابه:

Semantic Interpretation in Generative Grammar (MIT Press1972)

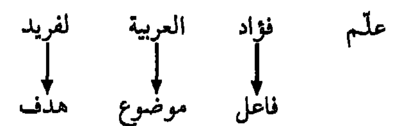
وتؤكد هذه النظرية أن البنية السطحية وحدها يمكن أن تقوم بدور كبير فى التفسير الدلالى، على حين ينحصر إسهام البنية العميقة فى تعيين المعنى بتمثيل ما يسمى بالعلاقات المدارية أى العلاقات التى تقوم على أساس دلالى بين الفعل وتأثيره (أو معمولاته على حد تعبير النحاة العرب)، وهذه العلاقات المدارية تعينها البنية العميقة، وبذلك ينحصر دور هذه البنية فى تأويل المحتوى الدلالى للجمل، أو ما سميته من قبل المعنى الأساسى للجملة. أما الدور المقرر فى هذا التفسير الدلالى فيمكن أن يرجع على وجه الحصر إلى البنية السطحية (أى بناء الجملة المنطوقة). وتشتمل النظرية=

Chomsky ; «تشومسكى : نصوص مختارة» في كتابهما Paul Van Buren

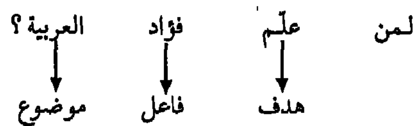
=النموذجية الموسعة على مفهوم جديد هو مفهوم الأثر Trace (وهو أقرب إلى العامل النحوى) الذى يمكن القول بمقتضاه حسب تشومسكى إن علم الدلالة بمجمله بما فى ذلك العلاقات المدارية يتعين بالبنية السطحية للجمل. ويعرف تشومسكى الأثر (أ) بأنه عنصر معدوم من الوجهة الصوتية، غير أنه يشير إلى الموقع الأصلى الذى كان يحتله فى البنية العميقة عنصر معين كان قد تم حذفه أو إزاحته بواسطة تحويل معين، ومثاله :

رأيت زيداً ـ من رأيت (أ) ؟

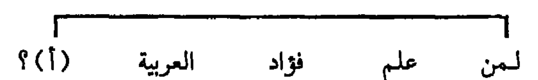
والمثال الآتى يوضح :



تنص العلاقات المدارية على أن علاقة الجار والمجرور «لفريد» بالفعل «علّم» هى علاقة هدف بفعل، فهدف الفعل هو تعليم العربية لفريد. تستمر هذه العلاقة (فعل / هدف) فى حالة تقديم الجار والمجرور بتأثير التحويل إلى الجملة الاستفهامية الآتية :



فقد أمكن بفضل نظرية الآثار تعيين العلاقة (فعل / هدف) بالبنية السطحية فقط، وذلك بالضبط لأنه قد أمكن الاحتفاظ بالنسق العميق أو المقدر المتمثل فى الجملة الأولى قائما فى البنية السطحية المتمثلة فى الجملة الثانية عن طريق الأثر (أ) الذى يرتبط بما يشبه الخيط غير المرئى بالعنصر الذى حل الأثر محله أى بالعنصر المتمثل بـ(لفريد).



فاعل موضوع هدف

تستقى (لمن) علاقتها المدارية بالفعل (علّم) فى البنية السطحية (علاقة فعل / هدف) بتوسط الأثر (أ) الذى حل محل الهدف الأصلى القائم فى البنية العميقة. فالأثر نوع من الذاكرة والحافظة للبنية العميقة فى البنية السطحية. =

وقد أقر تشومسكى نفسه مخطوطة هذا الكتاب بعد أن اطلع Selected Readings عليها وأضاف ملاحظات ضمنها المؤلفان كتابهما[1].

=وتقترح النظرية النموذجية الموسعة نموذجا جديدا لعلاقة التفسير الدلالى والتفسير الصوتى بالبنية السطحية هو:

قواعد أساسية ← بنية عميقة ← تحويلات ← بنية سطحية تحتوى على تمثيل دلالى وتمثيل صوتى.

أى أن البنية السطحية يكمن فيها وحدها التمثيل الدلالى والتمثيل الصوتى. (انظر التذييل على بحث جون سيرل، «تشومسكى والثورة اللغوية» الفكر العربى ٨، ٩ ـ ١٩٧٩ م) ص ١٢٣ ـ ١٤٣

وقبل هذا التحويل كان تشومسكى قد عدل نظريته حول التفسير الدلالى بتأثير كاتز وبوستال، حيث جعل التفسير الدلالى قائما على كل من البنية العميقة والعنصر التحويلى ـ وهذا الجزء هو الذى تلتقى فيه النظرية التحويلية بالنظر العربى الذى قدمه سيبويه وعبد القاهر الجرجانى على النحو الذى شرحته ـ ثم بتأثير ماكولى وفلمور. وذلك لأن علم الدلالة يشكل أضعف جزء فى نظرية تشومسكى كما اعترف هو بنفسه أكثر من مرة. والحق أن الذى شكل هذا القسم من النظرية هم زملاؤه وتلامذته فى معهد ماساشوستس MIT بناء على النظرية النحوية التى قدمها، ولذلك نسب إليه.

(١) انظر الفصل الخامس من الكتاب المشار إليه وهو بعنوان Syntax and Semantics من صفحة ١٠١ إلى ١٢٦ وقارن بالنصوص المنقولة من تشومسكى (١٩٥٧) و (١٩٦٥). وهناك بعض الأبحاث فى العربية قارنت بين النظرية التحويلية والنحو العربى فى وجوه مختلفة. انظر فى ذلك:

١ ـ د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث بحث فى المنهج ١٠٩ ـ ١٥٨ وبخاصة صفحة ١٤٣ وما بعدها.

٢ ـ د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، الفصل الخاص بعنوان أصول من نظرية التحويل والتفريع من صفحة ٤٥ إلى صفحة ٨٠.

٣ ـ اللسانيات واللغة العربية وهو الكتاب الصادر عن الجامعة التونسية سنة ١٩٨١ م وفيه بحثان أولهما للدكتور تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا من ٤٥ إلى ١٨٤ ويرى فيه «أن النموذج التحويلى يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيا من خلاله». والثانى هو بحث: د. عبد السلام المسدى، الفكر العربى والألسنية من ١١ إلى ٣٤.

٤ ـ د. محمد على الخولى، قواعد تحويلية للغة العربية، وهو تطبيق عربى على النظرية التحويلية، واستخدم.. فى سبيل ذلك خمسين مثالا.

المبحث الثالث

العنصر الدلالى فى بعض الظواهر النحوية

المبحث الثالث

العنصر الدلالى
فى بعض الظواهر النحوية

هناك تفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يمد العنصر النحوى العنصر الدلالى بالمعنى الأساسى فى الجملة الذى يساعد على تمييزه وتحديده، يمدّ العنصر الدلالى العنصر النحوى كذلك ببعض الجوانب التى تساعد على تحديده وتمييزه؛ فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثيرى مستمر. وقد حاولت فى المبحث السابق أن أكشف عن جانب من هذا التفاعل النحوى الدلالى الذى ينتج «المعنى النحوى الدلالى» للجملة.

ولا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوى، وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وغير ذلك مما درسه ما يعرف بعلم المعانى إذ يدرس أحوال الإسناد الخبرى وأحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل، والقصر، والفصل والوصل، والخبر والإنشاء، والإيجاز والإطناب والمساواة. وهذه ـ وإن كانت مباحث نحوية صرفة ـ لن أتعرض لها هنا، لأن ما أعنيه بالعنصر الدلالى فى الظواهر النحوية أضيق مجالا من هذه المباحث.

ولا يُنكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها فى مواقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذى ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسذاجتها.

ولنأخذ هذه الجملة التالية مثالا:

ضرب محمدٌ عليّا.

هذه الجمة ببساطتها تصلح أن تكون مثالا مصنوعا من أمثلة كتب النحو التعليمى، لكنها - إذا نظر إليها على أنها جملة واقعية - تختلف من قائل إلى آخر، ومن مستمع إلى آخر، ومن غرض إلى آخر، باختلاف ما يعرف عن كل من «محمد» = الفاعل، و«على» = المفعول به فى كل موقف، وباختلاف علاقة قائل هذه الجملة أو المستمع لها بكل من محمد أو على، وما يكون لكل منهما من تجارب سابقة مع كل من محمد أو على، وباختلاف الصفات الجسمية والشخصية والعقلية والخلقية لكل منهما، وما يعتقده المتكلم أو المستمع فى كل منهما. ولك أن تتوقع ما يكون من دلالة هذه الجملة إذا كان «الفاعل = محمد» شخصا غليظا جافيا قاسيا معروفا بالقوة والبطش، وكان «المفعول به = على» على نقيض هذه الصفات، أى كان شخصا ناحلا رقيقا دمثا معروفا بالأدب والخلق العالى. أو إذا كان الأمر على عكس ذلك تماما، أو إذا كان «الفاعل» طفلا صغيرا و«المفعول به» رجلا كبيرا أو العكس.

وهكذا، نستطيع أن نقتنص الجملة نفسها من سياق ما، وكل سياق لابد أن يختلف عن الآخر فى زمانه ومكانه وملابساته المتعددة. والنحو التعليمى - بطبيعة الحال - لا يعنى بكل هذه الملابسات وما يكتنف السياق، بل يعنيه توضيح جانب واحد من جوانب المعنى وهو المعنى النحوى المجرّد، أى علاقة الفاعلية والمفعولية وغيرهما، وإن كان يجد نفسه فى بعض الأحيان مضطرا للرجوع إلى السياق وملابسات الكلام من أجل توضيح المعنى النحوى نفسه، وهذا هو ما نعنيه هنا.

هذا الضرب من السياق - كما هو واضح - سياق غير لغوى، أى ليست له عناصر لغوية «صوتية» فى الجملة، وهو ما يعرف بقرينة المقام، أو الحال، أو القرينة المعنوية أحيانا. وعناصر هذا المقام عديدة - كما يوضح أحد اللغويين - أولها المتكلم نفسه: أهو ذكر أم أنثى؟ صغير السن أم كبير السن؟ واحد أم اثنان أو جماعة أو جمهور؟ وما جنسه، ودينه، وشكله الخارجى، ونبرة صوته[1]، ومكانه الاجتماعى؟ إلى آخر هذه الصفات التى تميزه عن غيره. وهذا ينطبق على المستمع أيضا، ويشمل إلى جانب ذلك علاقته بالمتكلم من حيث القرابة أو الصداقة أو

---

(١) أختلف مع هذا الباحث فى اعتداد «نبرة الصوت» من العناصر غير اللغوية لأنها عنصر صوتى يدرك عن طريق الأذن فى الكلام المنطوق المسموع.

المعرفة السطحية أو عدم المعرفة أو اللامبالاة أو العداوة أو المركز الاجتماعى أو المالى أو السياسى إلخ. ومن عناصر المقام أيضا موضوع الكلام، وفى أى جو يقال، وفى أى مكان وأى زمان، وكيف يقال، وما الداعى لقوله، وغير ذلك من العناصر الكثيرة جدا التى يؤثر كل منها تأثيرا مباشرا على كيفية قول الكلام وعلى تركيبه وعلى معانيه وعلى الغرض من قوله.

وهناك اتجاه لغوى يعنى بهذا الجانب من جوانب البحث اللغوى، وهى أحدث مدرسة لغوية أو لنقُلْ مدرسة لغوية اجتماعية، وهى تعمل بنشاط ودأب للإجابة عن هذا السؤال المهم: «كيف تعمل اللغة فى المجتمعات المختلفة؟»[1] وما دور التشكيل الاجتماعى والمتغيرات الاجتماعية، كطبقة المتكلم ومركزه وطبيعة الموقف الذى يتكلم فيه؟

وهنا يلتقى عمل سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة، إذْ كان يعوّل على هذا الضرب من السياق كثيرا. وتكثر فى «الكتاب» الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية فى الجملة بناء على فهم المخاطب والسياق الخارجى الذى يجرى فيه الكلام. ولذلك يلحظ قارئ «الكتاب» أن سيبويه فى مواطن كثيرة يعنى بوصف الموقف الذى يجرى فيه الكلام واستعماله «وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام. وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوى ورسم خطوط هادية فى تعلم العربية تعلما يضع كل تركيب موضعه، ويعرف لكل مقال مقامه»[2].

---

(١) انظر: د. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ١٢٣ (عالم المعرفة ـ الكويت ـ ١٩٧٩م). وانظر د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ٣٣٩ (دار المعارف ١٩٦). وانظر أيضا د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربى ٨٥، ٨٦، ٨٧. والباحثون يرجعون الاهتمام بسياق الحال Context of Situation إلى عالم اللغة الإنجليزىّ فيرث Firth خاصة، ويمتد هذا الاتجاه فيتسع عند أصحاب علم اللغة الاجتماعى الذين يحاولون أن يتبينوا كيف تتفاعل اللغة مع ما يحيط بها من العوامل الخارجية التى تؤثر فى استعمالنا لها تأثيرا بالغا.

(٢) د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ٨٨ (بيروت ١٩٨٠) وهو يعنى بالبنية الجوانية ما يسميه التحويليون deep structure انظر صفحة ٦٣ وما بعدها من كتابه نفسه.

وكان سيبويه يعد الموقف الكلامى بملابساته كلا واحدًا فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان فى سياقها الكلامى دليل عليه . ويبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلاً فى الحكم بصحة التراكيب النحوية وخطئها . ومن ذلك أننا نراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها فى موقف من الاستعمال بأنها خطأ وفى موقف من الاستعمال آخر بأنها صواب . وهذه الجملة ـ لو اكتُفى بالنظرة الشكلية الذاتية ـ جملة نحوية جائزة ، ولكن اللغة عنده لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها ، ومقاييس اللغة عنده تُستمد من معطيات النظام الداخلى للبناء اللغوى كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعى التى تكتنف الاستعمال اللغوى[1] .

فجملة «أنا عبدالله منطلقا» يحكم عليها سيبويه بأنها من الكلام المحال إذا كان الناطق بها رجلا من إخوانك ومعرفتك وأراد أن يخبرك عن نفسه بأمر فقال هذه الجملة ، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ، ولم يقل «أنا» حتى استغنيت أنت عن التسمية ، لأن «أنا» علامة للمضمر ، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى . وهذه الجملة نفسها «أنا عبدالله منطلقا فى حاجتك» من الكلام الحسن إذا كان الناطق بها رجلا خلف حائط مثلا ، أو فى موضع تجهله فيه ، فقلت له : من أنت؟ فقال : أنا عبدالله منطلقا فى حاجتك ؛ فالتعبير واحد وهو مرة خطأ ومرة صواب ، أو بعبارة سيبويه ، هو مرة محال ومرة حسن ، ولم يختلف ، ولكن الذى اختلف هو السياق الملابس للكلام[2] ، ولكل مقام مقال .

وثمة ضرب آخر من السياق هو «السياق اللغوى» وهو يعتمد على عناصر لغوية فى النص من ذكر جملة سابقة أو لاحقة ، أو عنصر فى جملة سابقة أو لاحقة ، أو فى الجملة نفسها يحوّل مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير المعروفة له ، كما فى قوله تعالى :

﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [سورة النحل : الآية ١] حيث تعد جملة ﴿ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ قرينة لغوية سياقية تصرف الفعل ﴿ أَتَىٰ ﴾ عن دلالته على المضى إلى

(١) السابق : ٩٢ .

(٢) انظر نص سيبويه نفسه فى الكتاب ٢/ ٨٠ ، ٨١ .

دلالته على المستقبل. وصرف الفعل عن دلالته يصرف الفاعل ﴿أَمْرُ اللَّهِ﴾ بدوره عن دلالته أو بعبارة أخرى يحدد دلالته، لأن العناصر المكونة للجملة لن تبقى بدون تغيير إذا صرف عنصر منها عن دلالته الأولى بقرينة ما. و ﴿أَمْرُ اللَّهِ﴾ فى سياق هذه الآية ليس مثل ﴿أمر الله﴾ فى هذه الآيات:

- ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾. [سورة هود: الآية ٤٣].
- ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾. [سورة هود: الآية ٧٣].
- ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾. [سورة الحجرات: الآية٩].
- ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾. [النساء: ٤٧ ، الأحزاب: ٣٧].
- ﴿حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾. [سورة التوبة: الآية ٤٨].
- ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾. [سورة الرعد: الآية ١١].
- ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنزَلَهُ إِلَيْكُمْ﴾. [سورة الطلاق: الآية ٥].

لقد فُسر ﴿أَمْرُ اللَّهِ﴾ فى ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ بأنه «قيام الساعة»، وقد أتى الفعل بصيغة الماضى لتحقق وقوع الأمر وقربه. قال الرازى: لما كان واجب الوقوع لا محالة عبر عنه بالماضى كما يقال للمستغيث: جاءك الغوث فلا تجزع[1]. فهل يفسر «أمر الله» فى الآيات السابقة كلها على أنه «قيام الساعة»؟ إن اختيار المفردات ووضعها معا فى إطار جملة واحدة يقوم بدور كبير فى تحديد دلالة السياق اللغوى الذى ينعكس بدوره على دلالة المفردات فى الجملة.

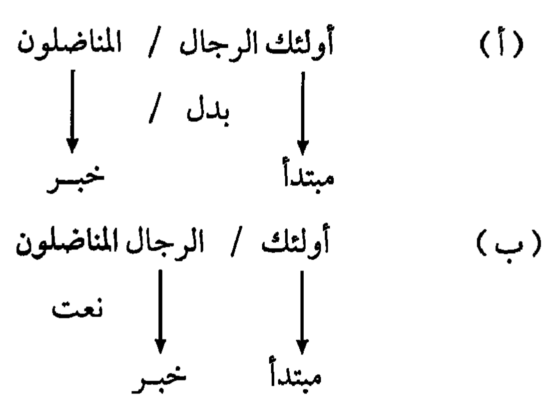
وكذلك يقوم «تنغيم» الكلام المنطوق - وهو عنصر صوتى - بدور دلالى كبير يهدى إلى تفسير الجملة تفسيرا صحيحا، أو ينوع هذا التفسير مع تنوعه من نغمة الإثبات إلى الاستفهام إلى غير هذا وذاك. والتنغيم يعد قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير النحوى الدلالى، وهو المسئول فى كثير من الأحيان عن تحديد عناصر ا لجملة المكونة لها. ففى جملة مثل:

---

(١) انظر تفسير الرازى ١٩ / ٢١٨.

ـ أولئك الرجال المناضلون.

قد تكون «أولئك الرجال» معًا عنصرا واحداً (مبتدأ مكون من مبدل منه وبدل) وفي هذه الحالة يكون العنصر الثاني (الخبر) هوكلمة (المناضلون). وقد يكون المبتدأ هو كلمة (أولئك) وحدها، ويكون الخبر هو (الرجال المناضلون) معا (منعوت ونعت) فتكون الجملة على إحدى هاتين الصورتين:



ويلاحظ أن بناء الجملة المنطوقة لا يختلف، ولكن يختلف التحليل، وهو اعتبار البنية الأساسية لهذه الجملة المنطوقة، واعتبار البنية الأساسية هو الذى يمد «التنغيم» بما يجعله متطابقا معها، وهنا لا يمد السطح أو بناء الجملة بالتفسير الدلالى، بل يكون الاعتماد على البنية العميقة، وهذا يؤكد ما أوضحه كاتز وفودر من أن العلاقات النحوية المعبر عنها فى البنية العميقة هى التى تحدد فى كثير من الحالات معنى الجملة بدقة[1]، ويصبح التنغيم ـ وهو قرينة صوتية ـ كاشفا عن البنية العميقة، ومعرفتها تساعد على تحديد المدلول المراد بالجملة؛ لأن البنية العميقة

---

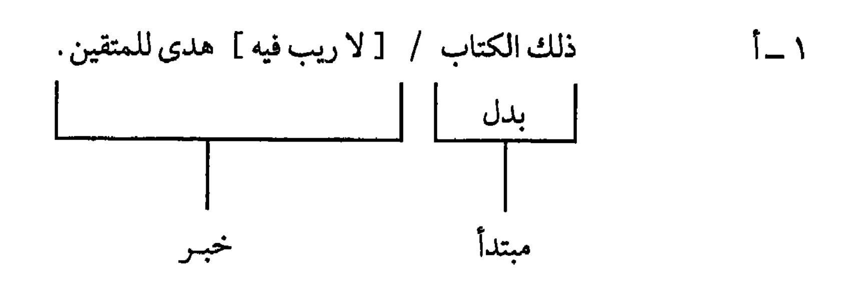
(١) انظر: Chomsky : Selected Readings P.125.
وانظر أيضا: د. داود عبده، التقدير وظاهر اللفظ ص ٧ (الفكر العربى ـ ٨ع، ٩ ـ ١٩٧٩م) والتحويليون بعامة يجعلون البنية العميقة هى التى تمد الجملة بالمعنى والتفسير الصحيح، وبخاصة فى الجمل التى يتعدد معناها ويطلقون عليها ambiguous sentences وهى ظاهرة لغوية فى جميع اللغات. (وانظر الهامش رقم ٥٤ فى المبحث الثانى من هذا الكتاب)

للجملة تساعد على تفسيرها التفسير الصحيح فى كثير من الأحيان. والتنغيم كما رأينا لا ينشئ علاقات نحوية ليست موجودة، ولكنه يختار بعض العلاقات النحوية القابعة تحت السطح المنطوق ويظهر تأثيرها فى التفسير.

وقد يساعد التنغيم كذلك على التوزيع التحليلى للنص الواحد بحيث يمكن مع تنغيم معين أن يكون النص كله جملة واحدة، ومع تنغيم آخر يكون أكثر من جملة، ومثال ذلك هذه الآية:

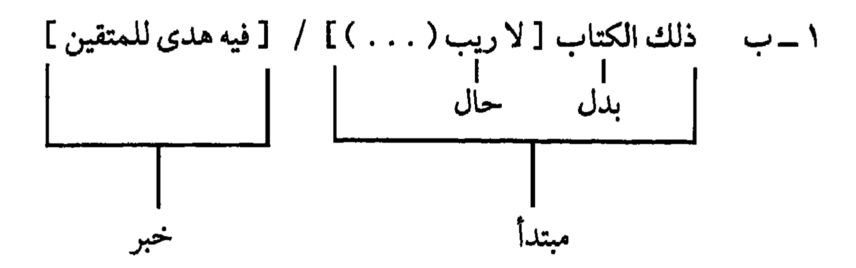
ـ ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾. (البقرة: ٢).

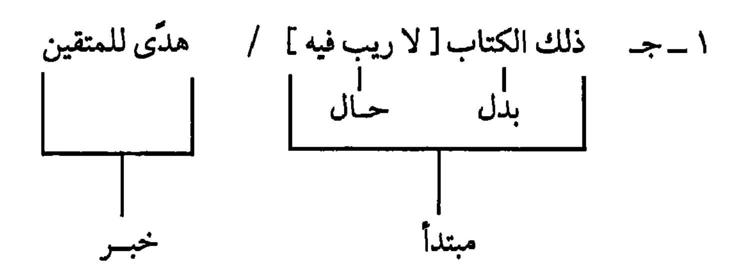
فإن التنغيم المعين فيها يؤدى إلى أن تكون كلها جملة واحدة أو جملتين أو ثلاث جمل[١]، مع اعتبار تحديد العناصر فى كل جملة فتنتج هذه الصور الآتية[٢] (وسوف أرقم الجمل بالأرقام واحتمال تحليل عناصرها داخلها بالحروف، وسوف أرمز للعنصر المحذوف فى البناء الظاهرى للجملة بهذه العلامة (. . .) وللعنصر الذى تشغله جملة بهذه العلامة [ ] بحيث توضع بينها الجملة التى تقوم بوظيفة المفرد، وسوف أضع بناء الجملة المنطوقة فى السطر الأعلى، وتحته مكونات العنصر الواحد، وتحته ما يشير إلى بنية الجملة الأساسية):

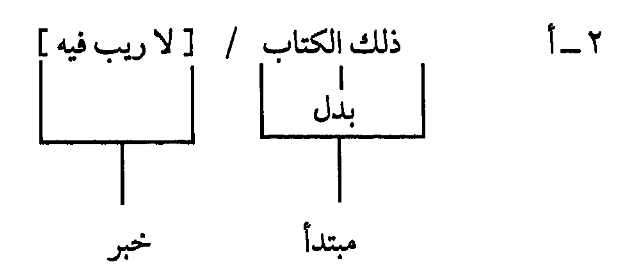


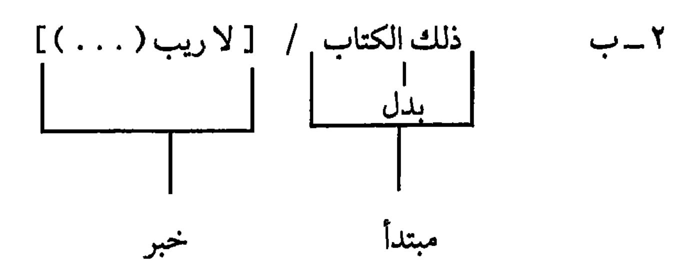
(١) انظر تفسير الكشاف للزمخشرى ١/ ٢١.

(٢) يقدم ابن الأنبارى فى كتابه: «البيان فى غريب إعراب القرآن» وجوها أخرى فى تحليل عناصر الجمل فى هذه الآية عندما عرض لها ١/ ٤٤ ـ ٤٦.

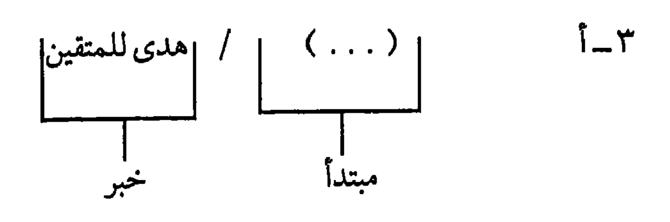

١ ـ ب
ذلك الكتاب [لا ريب (. . .)] / [فيه هدى للمتقين]
بدل
حال
مبتدأ
خبر


١ ـ جـ
ذلك الكتاب [لا ريب فيه] / هدًى للمتقين
بدل
حال
مبتدأ
خبر

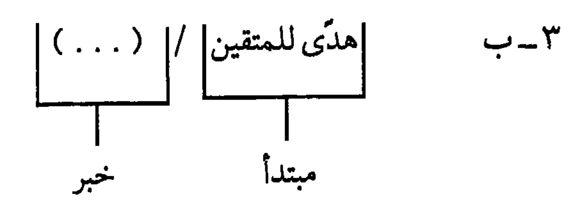

٢ ـ أ
ذلك الكتاب / [لا ريب فيه]
بدل
مبتدأ
خبر


٢ ـ ب
ذلك الكتاب / [لا ريب (. . .)]
بدل
مبتدأ
خبر

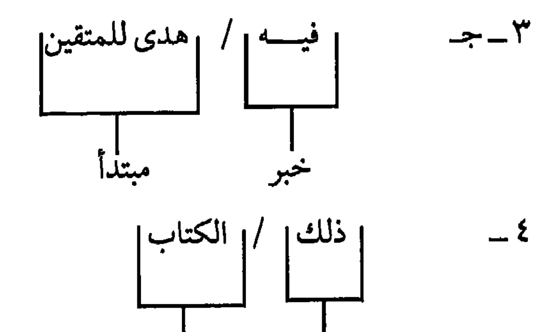
٣ـ أ



٣ـ ب

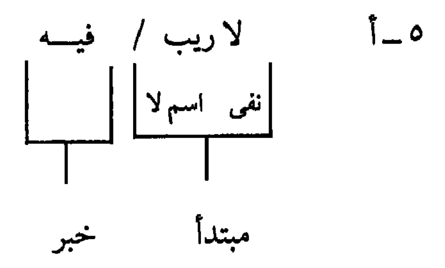


٣ـ جـ

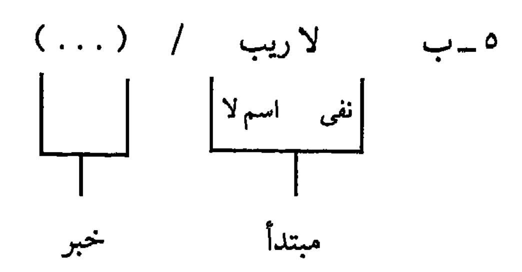


٤ ـ

٥ـ أ



٥ ـ ب	لا ريب	/	(. . .)



ولا شك فى أن التنغيم الذى يلابس قراءة الآية السالفة ليس فيه تنغيم استفهام، فهو كله تنغيم إخبارى. وقد يتوزع التنغيم على الاستفهام والتقرير، فتكون جملة التنغيم الاستفهامى إنشائية، وتكون جملة التنغيم التقريرى خبرية. ففى هذه الآية الكريمة:

ـ ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ . [سورة يوسف: الآية ٧٥].

يوزعها التنغيم على جملتين، لكن تختلف عناصر كل منهما، فقد تكون الجملة الأولى:

ـ جزاؤه / من وجد فى رحله		والتنغيم هنا إثبات.

والجملة الثانية:

ـ فهو / جزاؤه		والتنغيم هنا إثبات.

وقد تكون الجملة الأولى هى:

ـ جزاؤه ؟		والتنغيم هنا تنغيم استفهام .

والجملة الثانية:

ـ من وجد فى رحله فهو جزاؤه		والتنغيم هنا تنغيم إثبات.

ويسوغ تنغيم الاستفهام فى جملة (جزاؤه؟) وقوعها بعد قوله تعالى:

﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِن كُنتُمْ كَاذِبِينَ﴾ [سورة يوسف: الآية ٧٤] والاستفهام فيها واضح بأداته، ولا شك «أن تنغيم جملة ﴿ قَالُوا جَزَاؤُهُ﴾ بنغمة الاستفهام، وجملة

﴿مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ بنغمة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان ويكشف عن مضمونها»[1] .

وإذا كان تنغيم الكلام ـ وهو ينصبُّ على الجملة كلها ـ يؤدى هذا الدور، فإن بعض أنواع النبر ـ وهو عنصر صوتى يقع على بعض مقاطع الكلمة الواحدة ـ يؤدى فى الكلام المنطوق (وكذلك فى الكلام المكتوب إذا عرف موضعه) دور بعض الوظائف النحوية، فتحذف الصفة مثلا وهى مرادة اعتمادا على النبر. وقد أشار القدماء إلى هذا الدور الذى يقوم به «النبر» وإن لم يحددوا مصطلحه بل عرفوه بالوظيفة. ولعل كلام ابن جنى الذى أشار إلى أنه اعتمد فيه على سيبويه أبلغ فى الشرح حين يقول أبو الفتح: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل. وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس ذلك من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون فى مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا! فتزيد فى قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكن فى تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أى رجلا فاضلا أو شجاعًا أو كريما أو نحو ذلك. وكذك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه وتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك.

وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوى وجهك وتقطبه فيغنى ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مُبخَّلا أو نحو ذلك»[2].

وملاحظة الأمثلة الثلاثة التى قدمها أبو الفتح بن جنى للاعتماد على ما وصفه بالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم وزيادة قوة اللفظ والتمكن فى التمطيط وإطالة الصوت بالحرف المعين عليه: «سير عليه ليل» و «كان والله رجلا» و «سألناه

---

(١) د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة ١٣ . ويمكن تطبيق مثل هذا التنغيم الاستفهاميّ على آيات كثيرة فى القرآن الكريم.

(٢) ابن جنى، الخصائص ٢/ ٣٧٠، ٣٧١ (دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ).

فوجدناه إنسانًا» تكشف أنه لا يعنى بكل هذه الصفات إلا ما يعنيه المحدثون بالنبر كما حدده يسبرسن حيث يقول: «إن الاتجاه العام فى تعريف النبر على القوة التى تصاحب إخراج الهواء من الرئتين (أو على قوة إخراج الهواء منهما)، فهوطاقة وجهد عضلى مكثف ليس لعضو واحد، ولكن لجميع أعضاء النطق فى وقت واحد، أى إنه فى نطق مقطع منبور تبذل جميع الأعضاء أقصى ما يمكنها من جهد»(١). والنبر فى أمثلة ابن جنى ـ وما يشابهها ـ هو ما يعرف بنبر السياق، وهو ما كان الدكتور محمود السعران يسميه «ارتكاز الجملة» Sentence Stress . ويرى أستاذنا الدكتور تمام حسان أن أى مقطع فى المجموعة الكلامية سواء أكان فى وسطها أم فى آخرها صالح لأن يقع عليه مثل هذا النوع من النبر(٢)، وهذا النوع من النبر ـ وأعنى النبر السياقى ـ هو ما أعنيه فى هذا المجال(٣).

ومهما يكن من أمر، فإن التنغيم والنبر السياقى كليهما يعدان من القرائن اللفظية أو المقالية. والقرائن اللفظية كلها من السياق اللغوى الذى يعين على تحديد دلالة الجملة. وهذا الباب من أبواب العربية واسع متشعب. ومتابعة الآراء النحوية فيه تفضى إلى أن العنصر الدلالى بتعدد مستوياته غالب شائع، وله أثر بارز فى كثير من

---

(١) Jespersen, O. Language : Its Nature and Devolopment, PP.271, 272 (George Allen Unwin Ltd - London1947).

(٢) انظر مناهج البحث فى اللغة للدكتور تمام حسان ١٦٣.

(٣) هناك خلاف بين الباحثين المحدَثين فى تحديد موضع النبر فى مقاطع الكلمة العربية، ومدى معرفة القدماء له. ولعل نص ابن جنى يكشف عن فهم القدماء للظاهرة بصرف النظر عن مصطلحها الخاص بها. وليس من همى هنا أن أتعرض لهذا الخلاف. ولمعرفة المزيد فى ذلك انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ١١٨ ـ ١٢٣ (مكتبة نهضة مصر)، ومناهج البحث فى اللغة ١٦٠ ـ ١٦٤ (الأنجلو المصرية ١٩٥٥)، واللغة العربية معناها ومبناها ١٧٠ ـ ١٧٥ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣) للدكتور تمام حسان، والعربية الفصحى لهنرى فليش ٤٩، ١٨٢ (ترجمة د. عبد الصبور شاهين ـ المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٦)، ودراسات فى علم أصوات العربية ٩٩ ـ ١٣٧ للدكتور داود عبده (مؤسسة الصباح ـ الكويت ١٩٧٩م)، ودراسة الصوت اللغوى للدكتور أحمد مختار عمر (عالم الكتب ١٩٧٦م)، واللهجات وأسلوب دراستها ٥٢ ـ ٧٠ للدكتور أنيس فريحة (معهد الدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٥٥م). وهناك بحث عنى صاحبه بتحقيق هذه المسألة ومقارنة آراء ابن جنى على وجه الخصوص بآراء المحدثين وهو: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جنى، لعبد الكريم مجاهد عبد الرحمن ٧٠ ـ ٨٧ (الفكر العربى ـ ع ٢٦ ـ مارس ١٩٨٢).

المسائل النحوية حتى إن بعض أفذاذ النحويين يرى أن اللفظ فى حقيقته راجع إلى المعنى آخذ منه بسبب متين، وأن المعنى أشيع من اللفظ وأسير حكما[1]. والذى يعنينى هنا بطبيعة المقام هوبيان دور العنصر الدلالى فى بعض الظواهر النحوية. وقد تكون الدلالة حالية مقامية فى بعض المواضع، أو مقالية لفظية فى مواضع أخرى. والبحث فى هذه المسألة قد يطول بطول مسائل النحو إذ يستوعبها كلها فى هذا الحال لأن كُلاّ منها له من الجانب الدلالى نصيب. ولذلك لابد من الاختيار، ولا معدل عنه فى كل حال.

إن تقرّى المسائل النحوية المتعددة يوقفنا على أن هناك غالبًا شرطا دلاليا خاصا بكل وظيفة نحوية من أجل أن تتحقق هذه الوظيفة المعيّنة، وأن هذا الشرط الدلالى قد يكون عامل تفريق أو تمييز بين وظيفة وأخرى أحيانا، ويكون قرينَ الصيغة فى التفريق بين الوظائف فى أحيان أخرى، وقد ينص عليه فى التعريف الخاص بالوظيفة النحوية المعينة.

ومن ذلك ما يقوم به العنصر الدلالى فى تصنيف الكلم فى العربية إلى اسم وفعل وحرف، حيث ينماز كل منها عن الآخر، ضمن ما ينماز به من أمور صيغية بدلالته الإيجابية أو السلبية على الزمن، ولذلك قال سيبويه فى حدّ الفعل: «وأما الفعل فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[2]. فما يميز الفعل عن الاسم هنا أنه صيغة تدل على الماضى أو الاستقبال أو الاستمرار بعبارة أخرى اقترانه بدلالته على الزمن بأنواعه[3].

---

(١) انظر الخصائص لابن جنى ١/ ١١٠، ١١١ حيث يقارن بين القياس اللفظى والقياس المعنوى.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/ ١٢.

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٧. وقد تعرض تقسيم الكلام عند النحاة القدماء لاعتراض كثير من المحدثين ونقدهم. انظر فى ذلك: من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢٦٣ وما بعدها، ومناهج البحث فى اللغة للدكتور تمام حسان ٢٠٢ وما بعدها، واللغة بين المعيارية والوصفية ١٥٩. وقد قدم تصنيفا جديدا للكلم فى العربية فى كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» ٨٦ وما بعدها، وكذلك فعل الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور حسن عون: قضية النحو والنحاة (المجلة فبراير ١٩٧٠) وإن اختلف تقسيم كل منهم عن الآخر. وقد ناقشت هذه الآراء كلها وغيرها فى العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث من صفحة ٦٤ إلى ٧٨ مطبوعات جامعة الكويت عام ١٩٨٤م.

ومن ذلك ما يشترط فى تحقق الوظائف النحوية الآتية من شرط دلالى، وسوف أقدم بعضها من غير قصد إلى حصر :

١ ـ التمييز، يشترط فيه أن يكون بمعنى (منْ) «والمراد من كونه بمعنى منْ أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها»[١]. ويقول سيبويه : «وتقول : هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنيْن، فالمجرور هنا (أى الناس فى المثالين) بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه فى قولك : هو أحسن منه وجهًا»[٢]. ويدلّل الرضى على أن هذا تمييز فيقول «والدليل على أنه تمييز قولك : هو أشجع الناس من رجل، قال تعالى : ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾ [سورة يوسف : الآية ٦٤] انتصب «حافظًا» على التمييز، أى خير من حافظ فهو والجرّ سواء نحو خير حافظ، وخيرٌ حافظًا، فهو حافظ فى الوجهين»[٣]. وبذلك يفترق التمييز عن الحال لأن الحال «بمعنى فى حال كذا».

٢ ـ الظرف، وهو اسم وقت أو اسم مكان ضمنا معنى «فى» دون لفظها باطراد، وإذا لم يتضمنا معنى «فى» مثل :

﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ﴾ [سورة النور : الآية ٣٧] ومثل :

﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة الأنعام : الآية ١٢٤] فلا يكون ظرفا، ولذلك تصير كلمة «يومًا» وكلمة «حيث» فى الآيتين مفعولا به، إذ ليس المراد أن الخوف واقع فى ذلك اليوم، والعلم واقع فى ذلك المكان، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة[٤]. ومعنى تضمّن الظروف معنى «فى» إشارته إليه لكونه فى قوة تقديرها، وإن لم يصح التصريح بها فى الظروف التى لا تتصرف مثل (عند) و (لدى)[٥].

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ١٩٤.

(٢) سيبويه ١/ ٢٠٥.

(٣) الرضى، شرح الكافية ١/ ٢٤٤.

(٤) انظر : شرح التصريح ١/ ٣٣٩.

(٥) انظر : حاشية الصبان ٢/ ١٢٦.

٣ ـ الحال، يشترط فيه أن يكون «مذكورا لبيان الهيئة»، وبعبارة أخرى أن يكون «مفهما فى حال كذا». وهذا الشرط الدلالى يميزه عن النعت المنصوب المنكر مثل «رأيت رجلا راكبا» فإن النعت هنا مسوق لتقييد المنعوت به، وهو لم يفهم «فى حال كذا» بطريق القصد وإنما أفهمه بطريق اللزوم، لأن المقصود بالذات التقييد بالنعت، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعَرَض. ويميزه أيضا عن التمييز، وبخاصة إذا كان التمييز وصفا مشتقا مثل «لله درّه فارسًا» لأن التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية.

٤ ـ الإضافة، وهى تتنوع بتنوع دلالتها، فقد تكون معنوية إذا أفادت التعريف أو التخصيص، وقد تكون لفظية إذا لم تفد تعريفا ولا تخصيصا. والإضافة المعنوية قد تكون على معنى (من) وهى التى يكون المضاف فيها بعض المضافُ إليه، ويكون فيها المضاف إليه صالحًا للإخبار به عن المضاف، مثل «خاتم فضة» و «سوار ذهب» و «ثوبُ حرير». أو على معنى اللام مثل: «كتاب محمد» و«دار على» و «ثوبُ خالد» إلخ. أو على معنى «فى» وهى التى يكون المضافَ إليه فيها ظرفا للمضاف مثل ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ [سبأ: ٣٣] و﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] و ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾ [يوسف: ٣٩].

٥ ـ المصدر المضاف، قد يكون مضافا إلى فاعله فى المعنى، أو إلى مفعوله فى المعنى، ويحتاج أحيانا إلى قرينة خارجية عن النص لتكشف المعنى، وهذه القرينة الخارجية تكون أحد احتمالات البنية العميقة. فإذا قلنا: «ضربُ اللصّ شديد» فقد يكون «اللص» ضاربًا فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله، وقد يكون مضروبًا فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله [1]. لكن فى جملة مثل

---

(١) انظر جون سيرل، تشومسكى والثورة اللغوية ص ١٣٣ وما بعدها (الفكر العربى ـ ع ٨، ٩ ـ ١٩٧٩). وانظر أيضا د. نايف حرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ١١٧ وما بعدها (عالم المعرفة ـ الكويت ـ ١٩٧٩م) وهما يشرحان فكرة التحويليين عن البنية العميقة واختلافها مع البنية السطحية وعدم اتحادها معها فى أحيان كثيرة، ويستخدمان أمثلة المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله، والمثال الذى يستخدمه جون سيرل هو «نقد تشومسكى نقد مبرر» وهذه بنية سطحية تقابلها بنيتان عميقتان هما: «نقد أحدهم لتشومسكى نقد مبرر» و «نقد تشومسكى لأحدهم نقد مبرر». ويعبر النحو العربى عن هذه الأبنية العميقة بعبارة بسيطة إذ ينص على أن المصدر مضاف إلى فاعله أو مضاف إلى مفعوله فى المعنى.

«ضربُ الشرطيّ اللصَّ شديدٌ» يتضح فيها أن المصدر مضاف إلى فاعله لا غير، لأن المفعول به مذكور فى الكلام، فليس ثمة التباس بين الفاعل والمفعول به، والشرطى فى هذه الجملة مضاف إليه، ولكنه فاعل فى المعنى. وقد اهتم النحاة بفاعل المصدر فى المعنى أو مفعوله فى المعنى لكى يبينوا حكم تابعه. وهنا أمثلة يكشف فيها اختيارُ المفردات الفاعلَ من المفعول فى المعنى، ففى قول لبيد:

حتى تهجّر فى الرواحِ وَهاجَها   طلبُ المعقبِ حَقَّه المظلومُ

جاءت كلمة «المظلومُ» بالرفع نعتا للمعقب، والمعقب فى النطق مجرورة - والمعقب هو الغريم الطالب لأنه يأتى عقب غريمه - وقد جاء نعته مرفوعًا لأن «المعقب» فاعل فى المعنى، فجاز فى نعته أن يحمل على المحل كما جاز فيه أن يتبع اللفظ.

وكذلك أظهر اختيار المفردات فى بيت زياد العنبرىّ أن المصدر مضاف إلى مفعوله لا إلى فاعله حيث يقول:

قد كنت داينت بها حسّانا   مخافة الإفلاسِ واللّيانا

فالإفلاس مفعول به لأنه لا يَخَاف بل يُخاف منه، ولذلك أتبع بالمعطوف المنصوب الذى حمل فيه على محلّه، فمخافة مفعول لأجله، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف أى مخافتى الإفلاس، والليان (وهو المطل بالدين) معطوف على محل الإفلاس [1].

٦ - اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ (ال) يشترط - بجانب شروط أخرى - أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لكى يعمل عمل فعله، وكذلك اسم المفعول.

٧ - المصدر الذى لا يكون بدلا من اللفظ بفعله، لكى يؤثر إعرابيا أى يعمل عمل الفعل، يشترط فيه أن يكون بديلا من «أن والفعل» أو «ما والفعل».

٨ - الواو التى ينصب بعدها الاسم على أنه مفعول معه، وينصب بعدها الفعل المضارع بأنْ مضمرة يشترط أن تكون بمعنى (مَعَ) وتسمى لذلك واو المعية.

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/ ٦٥.

٩ ـ (أوْ) التى ينصب بعدها المضارع يشترط أن تكون بمعنى (إلى) مثل :

لأستسهلَنّ الصعب أوْ أدركَ المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

أو بمعنى (إلاّ) مثل قول زياد الأعجم :

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرتُ كعوبها أو تستقيما

١٠ـ صيغة «فَعيل» التى يستوى فيها المذكر والمؤنث مثل : جريح وقتيل وكحيل وخضيب ، يشترط أن تكون بمعنى «مفعول» فالتبادل بين الصيغ لإفادة معان زائدة على المعنى الأصلى مشروط بشرط دلالى خاص . وكذلك يشترط فى «فَعُول» التى يستوى فيها المذكر والمؤنث مثل : شكور ، وغفور وطموح أن تكون بمعنى (فاعل) .

١١ ـ هناك بعض الأسماء تعامل معاملة الشرط فى بناء الجملة وليست بشرط ، وذلك لأنها تؤدى معنى الجزاء [1] فتدخل الفاء فى الخبر مثل قوله تعالى فى الآيات الآتية :

﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة : ٨] .

﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٢٧٤] .

﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل : ٥٣] .

﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ [البروج : ١٠] .

﴿ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُم ﴾ [محمد : ٤] .

---

(١) انظر الحجة لأبى على الفارس ١/ ٣١ـ٣٦

١٢ ـ جواز الابتداء بالنكرة عندما تكون ـ فى بعض الحالات ـ موصوفة فى المعنى أو مضافة فى المعنى .

١٣ ـ ما يقوله النحاة من أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، والخبر الجملة إذا كان نفس المبتدأ فى المعنى لا يحتاج إلى رابط ، وأن الحال هى نفس صاحبها فى المعنى .

١٤ ـ التزام النصب على المفعول به إذا كان هناك مانع معنوى .

وهناك غير ذلك من المسائل الكثيرة التى يشترط فى كل منها شرط دلالى خاص أو تكون على وجه معين إذا كانت على معنى معين ، ولست هنا بصدد حصرها وبيان عددها ، ولكنى فحسب أشير إليها وإلى كثرتها ، كما أشير هنا أيضا إلى بعض الظواهر النحوية التى يقوم فيها الجانب الدلالى بدور بارز . غير أن هذه تتعلق بمنهج النحاة نفسه :

أ ـ فى الحذف :

تدفع دلالة السياق المتكلم فى كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة ، ويكون ذلك على ضربين : أحدهما ما يكون بالتوسع فى إيقاع العلاقات النحوية ، وقد أشرت إلى شىء منه من قبل ، ويسمى سيبويه هذا النوع «اتساع الكلام» . وثانيهما : ما يكون بحذف بعض عناصر الجملة اكتفاء ببعضها الآخر ، وقد أشرت إلى ذلك أيضا من قبل . ولن أتوسع فى عرض الأمثلة ، ولكنى سأكتفى ببعضها وفيها دلالة على ما وراءها . يقول سيبويه : «ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه :

﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[1] إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل فى القرية كما كان عاملا فى الأهل لو كان ها هنا .

ومثله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[2] وإنما المعنى : بل مكركم فى الليل والنهار .

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، ويستشهد البلاغيون بهذه الآية على أن فيها مجازا مرسلا علاقته المحلية .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ ، وبها يستشهد البلاغيون على المجاز العقلى .

وقال عز وجل: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾[1] (سورة البقرة: ١٧٧) وإنما هو: ولكن البر برّ من آمن بالله واليوم الآخر.

ومثله فى الاتساع قوله عزّ وجل:

﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾[2] (سورة البقرة: ١٧١) فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذى لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى.

ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريق. يريد: يطؤهم أهل الطريق. وقالوا: صدنا قنوين، وإنما يريد: صدنا بقنوين، أو صدنا وحش قنوين، وإنما «قنوان» اسم أرض.

ومثله فى السعة: أنت أكرم عَلىّ من أن أضربك، وأنت أنكد من أن تتركه. إنما يريد: أنت أكرم علىّ من صاحب الضرب، وأنت أنكد من صاحب تَرْكه، لأن قولك: أن أضربك، وأن تتركه هو الضرب والترك، لأن (أنْ) اسم [1] وتَتركه وأضربك من صلته، كما تقول: يسوءنى أن أضربك. أى يسوءنى ضربك، وليس يريد: أنت أكرم علىّ من الضرب ولكن أكرم علىّ من صاحب الضرب [2].

فالاعتماد فى الأمثلة التى أوردها سيبويه إنما هو على الجانب الدلالى المفهوم من أن القرية لا تُسأل، ولكن يُسأل أهلها[3]، وأن الليل والنهار لا يمكران ولكن يقع المكر

---

(١) (أنْ) حرف موصول، وصلته الواقع بعده، والحرف المصدرى والفعل اسم، وهذا مراد سيبويه بقوله: أنْ اسم، والفعل من صلته.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/ ٢١٢، ٢١٣.

(٣) ينظر بعض النحاة إلى هذا على أنه من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويعالجه مثل سيبويه تحت ظاهرة كبرى يسمونها «الاتساع والحذف». والبصريون بعامة يعتمدون على هذه الظاهرة فى تخريج عدد كبير من الأمثلة. انظر: «الإنصاف فى مسائل الخلاف» لابن الأنبارى من صفحة ٦٠ إلى صفحة ٦٤، حيث يذكر عددا من الشواهد لذلك، يقول بعدها: «والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى». وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٩٣] وتقديره وأشربوا فى قلوبهم حب العجل، وقولهم «الليلة الهلال» وتقديره: الليلة طلوع الهلال، وهكذا ويسمونه كذلك «الحمل على المعنى».

فيهما، وأن الأرض لا تُصاد، ولكن يصاد فيها أو يصاد وحشها، ولا يعقل أن يقال: أنت أكرم علىّ من الضرب، ولكن يقال: أنت أكرم علىّ من صاحب الضرب.

وقد أدّى فهم العلاقات بين هذه المفردات إلى التصرف الذى سماه سيبويه اتساعًا واختصارا وإيجازا. فالاختصار والإيجاز هنا بعدم ذكر المفردات التى بها يصح إجراء هذه العلاقات. وأما الاتساع، فهو إيقاع العلاقات النحوية التى كان يجب أن تقع بين الكلمات المذكورة والكلمات المحذوفة على الكلمات التى وقعت عليها فى الأمثلة كوقوع السؤال على «القرية» بدلا من وقوعه على أهل القرية، ووقوع الصيد على أرض قنوين بدلا من وقوعه على وحشها أو وقوعه فيها. وهذا من «تصحيح اللفظ على المعنى» بعبارة سيبويه نفسه فى غير هذا الموضع.

وقد أدى ذلك إلى وقوع الفعل على غير ما يقع عليه عادة، وإجراء الإضافة بين ما لا يضاف مثله على هذا الوجه، فانتقل مستوى الكلام - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - إلى المجاز. وعبارات سيبويه مثل قوله: «وعمل الفعلُ فى القرية كما كان عاملاً فى الأهل لو كان ها هنا» أو قوله «وإنما المعنى: بل مكركم فى الليل والنهار» أو قوله «ولكن البرَّ برٌّ من آمن» أو قوله «وإنما قنوان اسم أرض» إلخ. إنّما يريد بها الإشارة إلى مستوى الصحة الذى كان يجب أن يكون عليه الكلام قبل أن يخرج عن هذا المستوى الأولىّ إلى غيره.

وإذن هناك مستويان أحدهما غير منطوق به والآخر منطوق به. وغير المنطوق به يتحكم فى توجيه المنطوق وتفسيره:

المستوى الأول: واسأل أهل القرية. «غير منطوق به».

المستوى الثانى: واسأل القرية. «منطوق به».

المستوى الثانى صُحّح بناء على صحة المستوى الأول. ويظل الأول - برغم عدم النطق به - هاديا ودليلا إلى الصحة النحوية الدلالية، وهو الذى يقودنا إلى ما يسمى بالمجاز، ولولا اعتباره لما قيل إن هناك مجازا أصلاً، وهو الذى قال النحاة بناء عليه إن فى العبارة حذفًا. وهذا كله ناتج عن أن العلاقات النحوية فى المستوى المنطوق لا تجرى بها عادة الكلام كما تشير إلى ذلك عبارات سيبويه التى يعقب بها على الأمثلة.

وكتاب سيبويه يمتلئ بالأمثلة التى تصلح فى هذا المجال، لأنه ـ أى سيبويه ـ كان يحتكم دائما إلى المعنى فى تصحيح اللفظ على سواء النحو. ففى قولهم: «ما شأنك وعمراً» ـ على سبيل المثال ـ يرى أن حد الكلام هو: ما شأنك وشأن عمرو. ولكن اللفظ المنطوق جاء على الصيغة السالفة، ويقول: «فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح» أى إذا عطفت كلمة «عمرو» على الكاف فى «ما شأنك» التى هى ضمير المخاطب فى محل جر؛ فإن ذلك لا يكون صحيحا بل قبيحا. «وإن حملته على (الشأن) لم يجز، لأن (الشأن) ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن»، والرجل المضمر فى الشأن هو كاف المخاطب المضاف إليها الشأن، فلا يصح أيضا أن يعطف «عمرو» فى المثال عليه أى على كلمة «شأن» من «ما شأنُك». ولما لم يصح عطف «عمرو» على «شأن» ولا «ضمير المخاطب = الكاف»، كان لابد من تقدير. يقول: «فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيداً، أى ما شأنك وتناولك زيداً[1]». ويضيف بعد ذلك: «ويدلك أيضا على قبحه إذا حمل على الشأن أنك إذا قلت: ما شأنك وما عبد الله، لم يكن كحسن «ما جَرْمٌ وما ذاك السويق» لأنك توهم أن الشأن هو الذى يلتبس بزيد، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد. ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذى يسبق إلى أفئدتهم[2]». وكلام الناس الذى يسبق إلى أفئدتهم هو «السليقة» اللغوية التى تتمثل فى أداء كلامى معين وتعمل هذه السليقة على توجيهه وتصحيحه. ولن يتغير اللفظ المنطوق فى أمثله سيبويه، ولكن سوف تتغير إرادة العطف على أى الاسمين السابقين، أو إرادة التقدير. والتقدير هنا هو ما يسميه التحويليون البنية العميقة.

وكثير مما يقدره النحاة على أن فيه حذفا واجبًا يكون الاعتماد فيه على تقدير المعنى، ومن باب أولى ما يعدونه حذفًا جائزاً[3]. وهنا نجد عنصر دلالة المقام أو

(١) سيبويه ١/ ٣٠٧. ويلاحظ أن سيبويه استخدم مرة «عمراً» ومرة «عبد الله» ومرة «زيداً» ولا يهم تغيير الاسم ما دامت الوظيفة النحوية واحدة فى هذا الموقع. ولعل مراد سيبويه بذلك أن يبين أن هذا الموضع صالح للاستبدال فى مجال الأسماء التى على هذه الشاكلة، أى التى تكون من مجال دلالى معين.

(٢) سيبويه ١/ ٣٠٨.

(٣) انظر، مغنى اللبيب لابن هشام ٢/ ١٥٦ - ١٧٦. وانظر أيضًا: فى بناء الجملة العربية، ٣٤٦ ـ ٣٧٤.

المقام يؤدى إلى التسامح فى هذا الحذف أو الإلزام به، وهو كثير فى النصوص اللغوية. وقد وضع صاحب شرح المفصل قاعدة عامة فى ذلك إذ يقول: «اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما. فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلابد منهما. إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتى به، ويكون مراداً حكما وتقديراً [1]».

وما يقوله ابن يعيش هنا قاعدة عامة تنطبق على كل العناصر المكونة للجملة، سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، وسواء أكان العنصر المحذوف مبتدأ أم خبراً أم مفعولا به أم غير هذا وذاك من العناصر المكونة للجملة. ونص ابن يعيش هذا يؤكد ما أشرت إليه من قبل من أن هناك مستويين أحدهما منطوق والآخر غير منطوق، ولكن غير المنطوق يتحكم فى المنطوق ويوجه تفسيره لأنه مراد حكما وتقديراً. ولأن المعول على فهم المعنى الذى يؤتى بالألفاظ من أجل التعبير عنه، فإذا فهم هذا المعنى من غير النطق ببعض الألفاظ، فإن المتكلم بالخيار فى أن يحذف هذا اللفظ أو يذكره ما دام هناك دليل لفظى أو حالى فى الكلام وما يلابسه.

ومن هنا، لا نستطيع أن نغفل دلالة المفردات المستخدمة فى الجملة ودورها فى الحكم على ما يوجد من الحذف فى بناء الجملة، من حيث إن هذه المفردات بالعلاقات النحوية التى تقع بينها تعد قرينة لفظية أو حالية تساعد على الحكم بالحذف. فعلى سبيل المثال، دلالة الفعل «زجَّجَ» وعدم صلاحيته للوقوع على «العيون» بحيث لا يقال «زججت الفتاة عينيها» هى التى دفعت النحاة إلى الحكم بعدم جواز عطف «العيون» على «الحواجب» فى قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يومًا   وزجَّجْن الحواجب والعيونا

لأنه «يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل [2]». ولما كانت العيون لا تشارك الحواجب فى التزجيج، امتنع العطف،

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٩٤.

(٢) شرح الأشمونى ٣/ ١٢٠، ١٢١.

وامتنع أيضا أن تكون الواو للمعية لأنه لا فائدة من الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب؛ إذ من المعروف بداهة أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة مترتبة على الإعلام بذلك، ولذلك يقدر النحاة هنا فعلا محذوفا مناسبا للعيون، ويجعلون الواو لعطف الجمل لا المفردات، فيصبح التقدير «وزججن الحواجب وكحّلْن العيونَ».

وكذلك دلالة الفعل «علف» وعدم صلاحيته للوقوع على «الماء»، بحيث لا يقال: «علفت الدابة ماء»، بل يقال مثلا: «علفتها تبنًا»، هى التى أدت إلى عدم جواز العطف بين «الماء» و «التبن» فى قول الشاعر:

علفتها تبنًا وماءً باردًا   حتى شتت همّالةً عيناها

وذلك لأنه لا مشاركة بين التبن والماء فى العلف، وكما لا يصح العطف لانتفاء المشاركة بينهما لا يصح أن تكون الواو للمعية لانتفاء المعية بينهما كذلك؛ لأن الماء لا يصاحب التبن فى العلف؛ ومن هنا يقدر النحويون فعلا محذوفا يجعلون «ماء» مفعولا به لهذا الفعل المحذوف ويكون التقدير: علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا، وتكون الواو لعطف الجمل.

وكذلك تقف دلالة المفردات الخاصة حائلا دون جواز العطف فى قوله تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ ﴾ [سورة الحشر: الآية ٩].

لأن الإيمان لا يتبَوّأ، ويكون النصب فى ﴿ الإيمان ﴾ على تقدير فعل محذوف مناسب («أخلصوا» أو «ألفوا» مثلا)، ولا يجوز أن يكون ﴿ الإيمان ﴾ مفعولا معه ـ كما يرى بعضهم ـ «لعدم الفائدة فى تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم»[1].

وفى قوله تعالى:

﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [سورة يونس: الآية ٧١].

(١) شرح الأشمونى ٣/ ١١٧.

يمتنع العطف بين ﴿ شركاءكم ﴾ و ﴿ أمركم ﴾ للمبدأ السابق نفسه؛ إذ لا يقال: أجمعت الشركاء، بل يقال: جمعت الشركاء؛ ومن هنا يكون النصب على تقدير فعل محذوف تقديره «واجمعوا» أوْ على المعية.

ب- فى اختيار وجه نحوى معين:

يقوم العنصر الدلالى للمفردات المختارة فى بناء الجملة إيجابا أو سلبا بالعمل أحيانا على اختيار وجه معين من أوجه العلاقة النحوية. وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجى هو الذى يؤدى إلى اختيار البنية الأساسية أو البنية العميقة الممكنة للجملة وفقا لقوانين المفردات. ففى هذه الجملة:

- مات زيد وطلوعَ الشمس.

يمتنع أن تكون الواو للعطف «من جهة المعنى، لأن العطف يقتضى التشريك فى المعنى، وطلوعُ الشمس لا يقوم به الموت»[1]، أى أن المجال الدلالى لكل من «مات» و «طلوع الشمس» لا يمكن أن يتجاوبا فى هذا النوع من العلاقة النحوية، فطلوع الشمس لا يقوم به الموت ولا يتصف به، ولذلك يلزم أن تكون الواو للمصاحبة، وتكون «طلوع الشمس» مفعولا معه.

وفى قوله تعالى:

﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً ﴾ [سورة المزمل: الآية ١١]

يمتنع كذلك أن تكون الواو فى ﴿ والمكذبين ﴾ عاطفة، فليس المعنى: اتركنى واترك المكذبين، ولكن المعنى - كما قال بعض المفسرين - «اتركنى أنتقم منهم ولا تشفع لهم، وهذا من مزيد التعظيم له - ﷺ - وإجلال لقدره»[2]. فالمعنى لا اللفظ هو الذى يحول دون العطف فى هذه الآية، ولذلك يختار المعية على العطف لضعف العطف «من جهة المعنى، كما فى نحو قولهم:

---

(١) الأزهرى، شرح التصريح ١/ ٣٤٥.

(٢) حاشية الصاوى على الجلالين ٤/ ٢٦٠.

ـ لو تركتَ الناقةَ وفصيلَها لرضعها.

فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها. لكن فيه تكلف وتكثير عبارة، فهو ضعيف، فالوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها. ونحو قوله:

إذا أعجبتك الدَّهْرَ حالٌ من امرئٍ فدعْه وواكِلْ أمْره والليـاليا

وقوله:

فكـونوا أنتـمُ وبـنى أبـيكمْ مكان الكليتين من الطحـالِ

لأن فى العطف تعسفا فى الأول، وتوهينا للمعنى فى الثانى، وفى النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى»[1]. ووجه التعسف، مع إرادة العطف فى البيت الأول، أنّ معناه سيكون: اترك أمره لليالى واترك لليالى أمره، ولكنه مع المعية سيكون معناه: اترك أمره بمصاحبة الليالى. وأما توهين المعنى فى البيت الثانى فوجهه اقتضاء كون بنى الأب مأمورين وهو خلاف المقصود، لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم.

وهناك جدال بين النحاة حول هذا البيت بسبب «المعنى» وينقل صاحب شرح التصريح طرفا منه وهو يشرح ضعف المعنى مع العطف، فيقول: «لأنك إذا قلت: كن أنت وزيد كالأخ، وعطفت زيداً على الضمير فى كنْ، لزم أن يكون زيد مأموراً وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ. قاله الموضح فى شرح القطر[2]، وهو معنى قول ابن مالك: لأن المراد كونوا لبنى أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك. وإذا عطفت كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود. اهـ. وقال أبو البقاء: كان ينبغى أن النصب يجب؛ إذ ليس المعنى أنه أمر بنى أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله «أنتم» ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا اهـ. وبقوله أقول»[3].

---

(١) شرح الأشمونى ٢/ ١٣٨، ١٣٩.

(٢) انظر عبارة ابن هشام فى شرح قطر الندى ٣٢٥ (بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار الفكر).

(٣) الأزهرى، شرح التصريح ١/ ٣٤٥.

وقد يقف اختيار المفردات ودلالتها فى الجملة مانعًا من كل الوجوه إلا وجها واحدًا فحسب، ولذلك يوجب النحاة النصب على المفعول معه فى مثل هذين المثالين:

- استوى الماء والخشبةَ.
- جاء البردُ والطيالسةَ.

لأنه لا يصح هنا العطف مطلقا، لأن الخشبة لا تشترك مع الماء فى نسبة الفعل إليه، وليس المقصود أنها كانت معوجة فاستقامت واستوت، ولا يتصور المجىء من الطيالسة بل يجاء بها.

جـ. فى حرية الرتبة:

يقوم العنصر الدلالى أحيانا - عند فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض - بالتمييز بين الوظائف النحوية مما يتيح لها حرية الرتبة، فتقدم من تأخير، أو تؤخر من تقديم. ومن ذلك أن النظام اللغوى يلزم أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر إذا استوى الطرفان فى التعريف أو التنكير ولم تكن هناك قرينة لفظية أو حالية معنوية تبين أحدهما من الآخر، ويمثل النحويون لاستواء الطرفين فى التعريف بهذا المثال: «زيد أخوك»، ولاستواء الطرفين فى التنكير بهذا المثال «أفضل منك أفضل منى».

ويلزم النظام اللغوى كذلك أن يتقدم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينة لفظية أخرى أو معنوية تبين أحدهما من الآخر. ويمثلون لذلك بقولهم: «ضرب موسى عيسى». وفقدان العلامة الإعرابية هنا هو الذى يلزم بتقدم الفاعل على المفعول به، وبعبارة أخرى يقيد الرتبة بينهما. يقول ابن جنى عن الإعراب: «هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه. فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعرابا فاصلا وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى فى اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام الإعراب[1]».

---

(١) ابن جنى، الخصائص ١/ ٣٥.

فالبديل عن الإعراب ـ مع عدم وجود القرينة ـ هو الالتزام بالترتيب الأصلى بين الفاعل والمفعول به، «لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أى الإعراب لمانع . . فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلى»[1] . ولكنْ مع وجود القرينة اللفظية أو المعنوية، فإن الرتبة بينهما تصبح حرة كما كانت إلا لمانع آخر. وهنا نجد أن دلالة المفردات المختارة فى الجملة والعلاقة بينها هى التى يطلق عليها عند النحاة القرائن المعنوية، والاعتماد فى ذلك على ما يعرفه السامع عن هذه المفردات وطبيعة قبولها لعلاقات معينة. ولابد أن يكون السامع هنا من المتكلمين باللغة أصحاب القدرة على فهمها. فعندما تُقال أمامه هذه الجملة:

ـ أبو يوسف أبو حنيفة.

لابد أن تكون لديه معلومات سابقة عن كل من أبى يوسف ـ وهو من أشهر تلامذة أبى حنيفة ـ وأبى حنيفة إمام المذهب الفقهى المعروف. وأن تكون لديه الكفاية اللغوية التى تؤهله لمعرفة المحكوم به والمحكوم عليه، أو المشبه والمشبه به، أو المبتدأ والخبر.

وفى هذه الجملة السابقة استوى طرفا الجملة فى التعريف، ومع ذلك يجوز فيها أن يتقدم الخبر (أبو حنيفة) وهو المشبه به، ويتأخر المبتدأ (أبو يوسف) فتصير الجملة:

ـ أبو حنيفة أبو يوسف.

لأن القرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيقى تقضى بأن يكون «أبو يوسف» مبتدأ تقدم أو تأخر لأنه مشبّه، وأن يكون «أبو حنيفة» خبرا تقدم أو تأخر لأنه مشبه به. وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتُنا ... بنوهنّ أبناءُ الرجال الأباعد

وقد تقدم فيه الخبر «بنونا» على المبتدأ «بنو أبنائنا» مع استواء الطرفين فى التعريف، لأن قرينة التشبيه الحقيقى قاضية بأن بنى الأبناء مشبهون بالأبناء، والمعنى فى ذلك: بنو أبنائنا مثل بنينا[2] . ومن ذلك أيضا قول أبى تمام:

---

(١) الرضى، شرح الكافية ١/ ٧٢.

(٢) يقول صاحب شرح التصريح: «هذا على حقيقة التشبيه، ويصعب أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة، فلا شاهد فيه حينئذ» شرح التصريح ١/ ١٧٣.

لعاب الأفاعي القاتلات لعابُه وأرْيُ الجَنَى اشتارته أيْدٍ عواسلُ

وفى جواز تقديم المفعول على الفاعل اعتماداً على القرينة المعنوية، قدم النحاة أمثلة تعتمد فى بعضها على دلالة المفردات المختارة فى الجملة وإمكان علاقتها النحوية، فيقول الرضى مثلا: «والمعنوية نحو: أكل الكمثرى موسى. واستخلف المرتضى المصطفى»[1] ﷺ. والمثال الأول «أكل الكمثرى موسى» تعتمد قرينته المعنوية على طبيعة العلاقة بين الأكل والكمثرى، فلا يمكن أن تكون هى علاقةَ الفاعلية، بل علاقة المفعولية، وطبيعة العلاقة بين الأكل وموسى لا يمكن أن تكون علاقة المفعولية بل علاقة الفاعلية، ولذلك جاز أن يتقدم الفاعل أو يتأخر فى هذا المثال مع فقدان العلامة الإعرابية الكاشفة عنها لأن كلا منهما معروف مفهوم، وفهمه مبنى على معرفة خصائص المجالات الدلالية وتجاوبها بين المفردات.

وفى المثال الثانى «استخلف المرتضى المصطفى» تعتمد القرينة المعنوية فيه على معلومات خاصة اقترنت بدلالة اللفظ المستخدم «استخلف» أى جعل خليفة، ولابد أن يكون المستمع عارفا بأن لقب المصطفى خاص بالرسول ﷺ، وبأن لقب المرتضى خاص بأبى بكر رضى الله عنه. ولابد أن يكون عارفا أيضا بأن الرسول ﷺ قد قبض للرفيق الأعلى قبل أبى بكر.

ويقول ابن جنى فى هذه المسألة: «فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: «أكل يحيى كمثرى». لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت. وكذلك: «ضربت هذا هذه» و «كلّم هذه هذا». وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك: أكرم اليحييان البشريين. وضرب البشريين اليحيون. وكذلك لو أوْمَأت إلى رجل وفرس فقلت «كلم هذا هذا فلم يجبه» لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن فى الحال بيانا لما تعنى. وكذلك قولك: «ولدت هذه هذه» من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة»[2].

(١) الرضى، شرح الكافية ١/ ٧٢، ٧٣.

(٢) ابن جنى، الخصائص ١/ ٣٥.

ويعنينى فى هذا المجال من أمثلة ابن جنى ثلاثة : أولها «أكل يحيى كمثرى» وقد سبق الكلام عنه .

وثانيها: «كلم هذا هذا فلم يجبه» مع الإشارة إلى رجل وفرس . واسم الإشارة يساوى فى دلالته اسم المشار إليه ، والمشار إليه فى هذا المثال رجل وفرس ، والرجل أو «هذا» المشار بها إليه ، من الممكن أن يدخل فى علاقة الفاعلية أو المفعولية مع الفعل «كلّم» ، وأما «فرس» ، أو «هذا» المشار بها إليه ، فلا يدخل فى علاقة فاعلية أو مفعولية مع الفعل «كلّم» إلا على سبيل المجاز لا الحقيقة . ومن هنا ننظر إلى الشعر الذى يرد فيه ما يشير إلى كلام الفرس أو الناقة أو الجمل وما إليها على أنه مجاز مقبول فى مجال الفنّ الشعرى ، أما فى الواقع فلا يكون شيء من ذلك . ولذلك ، قال أبو الفتح : «فلم يجبه» ، وعقب على ذلك قائلا : «لأن فى الحال بيانا لما تعنى» . وهنا تدخل دلالة القرينة الحالية المعهودة لكشف العناصر النحوية . وما يعنيه ابن جنى ببيان الحال هو ما يعرف بين الناس من أمر كلام الفرس ، فالناس لا يعهدون فرسًا يتكلم أو يُكلّم على سبيل الحقيقة . وحيثما كانت الإشارة إلى رجل وفرس معًا ، وكان هناك فعل من مجال «كلّم» ، فإن كل من يسمع هذه الجملة يعرف أن الكلام واقع من الرجل حقيقة على الفرس مجازا ، وهذا هو بيان الحال ودوره فى هذه الجملة فى معرفة الفاعل من المفعول به .

وثالثها: «ولدت هذه هذه» والإشارة هنا مجملة إلى أم وابنتها ، وقد استُخدم فى المثال اسما إشارة وهما - بطبيعة الحال - مبنيان ، فليس فيهما علامة إعرابية ، ولكن الفاعل فيهما معروف من المفعول به من حيث كانت حال الأم معروفة غير منكورة وحال البنت كذلك .

وفى الأمثلة السالفة - وهى دليل على ما عداها - ظهر أن العنصر الدلالى سمح بالتصرف فى التقديم والتأخير لأنه يقوم بالدور الذى كانت العلامة الإعرابية تقوم به ، وهو إحدى الوسائل التى اصطنعتها اللغة للتمييز بين العناصر بعضها وبعض فى الجملة .

د - فى تصنيف بعض الكلمات:

هناك دور مهم يقوم به العنصر الدلالى فى الجملة ، يتمثل فى الحكم على

بعض الكلمات بأنها أسماء معارف أو نكرات، فيحكم لها بما يحكم به على مساويها فى الدلالة.

ومن هذا القبيل أسماء الاستفهام وأسماء الشرط. وسوف أختار من بينها بعض ما يبرز هذا الدور الذى يقوم به العنصر الدلالى.

لقد عدّت (مَنْ) و (مَا) الشرطيتان والاستفهاميتان اسمين منكّرَيْن لأن دلالة (مَنْ) هى «إنسان + استفهام» عندما تكون اسم استفهام، أو «إنسان + شرط» عندما تكون اسم شرط، ودلالة (ما) هى «شىء + استفهام» عندما تكون اسم استفهام أو «شىء + شرط» عندما تكون اسم شرط. ولا يؤثر خلو إنسان وشىء من تضمن الشرط والاستفهام، «فإن ذلك طارئ على «مَنْ» و«ما»؛ إذ لم يوضعا فى الأصل له. ومن ذلك أيضا «مَنْ وما» نكرتين موصوفتين كما فى:

مررت بمَنْ معجب لك، وبما معجب لك.

فإنهما لا يقبلان (ال) لكنهما واقعان موقع إنسان وشىء، وكلاهما يقبل (ال). وكذلك صه ومه بالتنوين، لا يقبلان (ال)، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها، وهو سكوتًا وانكفافًا، وما أشبه ذلك»[1].

فهذه الأسماء وما يشابهها حكم لها بأنها أسماء نكرات مع عدم قبولها العلامة التى حددوها للنكرة وهى قبول (ال) وتأثيرها فيها التعريف، غير أنها ساوت فى دلالتها أسماء أخرى تقبل (ال) وتؤثر فيها التعريف، ولذلك نصوا فى تعريف النكرة على أنها ما يقبل (ال) وتؤثر فيه التعريف أو ما يقع موقع ما يقبل («ال») وتؤثر فيه التعريف كما قال ابن مالك:

نكرة قابل (ال) مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

مَنْ = إنسان ← الإنسان.

ما = شىء ← الشىء.

(١) شرح الأشمونى ١/ ١٠٥.

صه = سكوتا ← السكوت

مهٍ = انكفافا ← الانكفاف

ولذلك صدق الحكم عليها بأنها نكرات لتنكر ما يساويها فى دلالتها.

«وكذلك: أين وكيف فإنهما واقعان موقع قولك: فى أى مكان، وعلى أى حال، ومكان وحال يقبلان ال»[1].

أيْن = مكان + الاستفهام (فى أى مكان؟) ← المكان

كيف = حال + الاستفهام (فى أى حال؟) ← الحال

ولذلك فهما اسمان نكرتان. وهكذا يمكن القول فى كل أسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

وقد نفذ بعض النحويين من هذه الفكرة إلى فكرة أخرى تعد قفزة فكرية مضيئة، لأن مثيلتها صارت بعد ذلك بقرون نظرية شهيرة، ولكن فى ثقافة أخرى. هذه الفكرة مؤداها أنه لما كانت (مَنْ) الاستفهامية تساوى فى دلالتها «المستفهم عنه مع همزة الاستفهام» حكم على الجملة التى توجد فيها مثل: مَنْ قام؟ بأنها جملة اسمية فى صورتها وهيئتها المنطوقة، ولكنها فى الحقيقة (وبعبارة التحويليين: فى عمقها) جملة فعلية، ولكن طريقة إخراج هذه الجملة وفقا لقاعدة نحوية معروفة هى أن الاستفهام له الصدارة (وبعبارة التحويليين: وسائل التحويل أو القاعدة التحويلية هنا transformational rule) هذه القاعدة جعلت هذه الجملة تبدو فى صورة الجملة الاسمية، مع أن دلالتها الحقيقية هى دلالة الجملة الفعلية. وسوف أنقل نص الصبان نفسه يقول:

«جملة (من قام) اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة، وبيان ذلك أن قولك: (من قام؟) أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك، لا (أزيدٌ قام أم عمرو أم خالد)؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام. ولما أريد الاختصار وضعت كلمة (مَن) دالة إجمالا على تلك الذوات المفصّلة، ومتضمنة

---

(١) الأزهرى، شرح التصريح ١/ ٩٢.

لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات، فعلية فى الحقيقة»[1].

والمحاجة التى قدمها الصبان واضحة فى كشف منهج النحويين العرب. فهو يتدرج فى خطوات يسلم بعضها إلى بعض، وكل منها محكوم بقاعدة معينة:

أولها أن أصل التركيب هو:

أقام زيد أمْ عمرو أم خالد (إلى غير ذلك من الأسماء)؟

وهذا الأصل يلتقى مع الجملة المنطوقة فى الفعل (قام) فقط.

١ ـ مَنْ + (قام)؟

٢ ـ أ + (قام) + زيد أم عمرو أم خالد؟

وإذن مَنْ = أ + زيد، عمرو، خالد (إلى غير ذلك).

ثانيها: ينفى الصبان أن يكون أصل هذه الجملة هو:

ـ أزيد قام أم عمرو أم خالد؟

وهى جملة اسمية وفقا لقاعدة معينة هى أن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام، أما الذات فهى غير متغيرة فلا إبهام فيها.

ثالثها: إرادة الاختصار هى التى أدت إلى أن تضع اللغة كلمة مساوية في دلالتها للاستفهام والدلالة الإجمالية لتلك الذوات المفصَّلة التى لا يضبط عددها (زيد ـ عمرو ـ خالد ـ بكر ـ على ـ أحمد وكل اسم يصح منه القيام ويدخل فى نطاق معرفة المتكلم والمستمع). وهذه الكلمة التى تساوى الاستفهام والذوات المفصَّلة التى يشملها (إنسان) هى (مَنْ).

رابعها: الاستفهام له الصدارة، وقد تضمنت (من) الاستفهام مع دلالتها على الذوات المفصَّلة فبذلك وجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات، ولكنها فعلية فى الحقيقة لأن التركيب كله فى دلالته يساوى جملة فعلية.

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ١/ ١٨٨.

وهذه المحاجة أشبه بمحاجة التحويليين فى «النظرية النموذجية الموسعة» التى تشتمل علي مفهوم جديد هو مفهوم الأثر Trace الذى يمكن القول بمقتضاه، وفقا لتشومسكى، بأن علم الدلالة بمجملة يتعين بالبنية السطحية للجمل [1]. ويعرف تشومسكى الأثر (أ) بأنه عنصر معدوم من الوجهة الصوتية غير أنه يشير إلى الموقع الأصلى الذى كان يحتله فى البنية العميقة عنصر معين كان قد تم حذفه أو إزاحته بواسطة تحويل معين، ومثاله:

رأيت زيداً ـ مَنْ رأيت (أ)؟

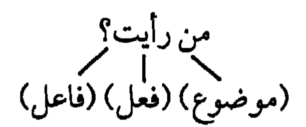
فالعلاقات المدارية (وهى تلك العلاقات التى تقوم على أساس دلالى بين الفعل والأسماء المحيطة به، وهى أقرب إلى نظرية العوامل فى النحو العربى) تقرر أن العلاقة بين (من) والفعل رأيت هى علاقة (فعل / موضوع).

رأيت زيدا

فعل فاعل موضوع

فموضوع الرؤية هو زيد، وتستمر هذه العلاقة (فعل / موضوع) قائمة في حالة تقديم الموضوع (المفعول به حسب قواعد النحو العربى) بتأثير التحويل إلى الجملة الاستفهامية

وتستقى (مَنْ) علاقتها المدارية بالفعل (رأى) فى البنية السطحية



وعن طريق نظرية الأثر أمكن تعيين العلاقة (فعل / موضوع) بالبنية السطحية فقط وذلك لأنه أمكن الاحتفاظ بالنسق العميق أو المقدر المتمثل فى (رأيت زيدًا) قائمًا فى البنية السطحية المتمثلة فى (من رأيت؟) عن طريق الأثر (أ) الذى يرتبط بما يُشبه الخيط غير المرئى بالعنصر الذى حل الأثر محله:

---

(١) انظر التذييل على بحث جون سيرل، تشومسكى والثورة اللغوية ١٤١، ١٤٢ (الفكر العربى ـ ع ٨، ٩ ـ ١٩٧٩).

من رأيت (أ)؟

فعل فاعل موضوع

(علاقة فعل / موضوع) بتوسط الأثر (أ) الذى حل محل الموضوع الأصلى القائم فى البنية السطحية . أرأيت هذا التشابه بين ما يقوله الصبّان وما يعرضه التحويليون هنا (مع ملاحظة أن هذه المحاجة تمثل رأى تشومسكى بعد مراحل مختلفة)[1] .

وهناك بعض الكلمات حكم لها بأنها أسماء معارف لأن دلالتها مكتسبة من دلالة ما يساويها ، فلذلك اعتدت أسماء معارف . هذه الكلمات هى «الضمائر» بفروعها المختلفة ، فكل ضمير يساوى فى دلالته اسمًا ظاهرًا هو المتكلم أو المخاطب إذا كان الضمير لذى حضور ـ على حد قول ابن مالك ـ وذو الحضور هو المتكلم أو المخاطب ، أو هو الغائب إذا كان الضمير لذى غيبة . وقد أضاف الشراح إلى قول ابن مالك : «وما لذى غيبة أو حضور» قولهم : «أى مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور»[2] . ومرادهم بذلك «الأسماء الظاهرة المستعملة فى غائب أو حاضر ، فلما أمكن استبدال (أنا) باسم من يتكلم ، و (أنت) باسم المخاطب و (هو) باسم الغائب المتحدث عنه ـ ولكل منها فروع ، والفروع لا تشتبه كما يقول ابن مالك ـ دلّ إمكان هذا الاستبدال على التساوى فى الدلالة فحكم لها معنى بحكم واحد من حيث انتماؤها إلى قبيل مخصوص من أنواع الاسم .

لقد اخترت في هذه النقطة نموذجين فحسب ، هما أسماء الاستفهام والضمائر . وبعض أسماء الاستفهام قد تكون بصيغتها فقط أسماء شرط ، (ومرّ عرضا اسمان من أسماء الأفعال) لكى أرى أن الحكم النحوى عليها ينبع من «دلالتها» لا من صيغتها ، وإلا فإن صيغة بعضها واحدة ، ومعناها يتعدد . وأودّ أن أشير إلى أن هذه الفكرة يمكن تطبيقها على الجمل كذلك . فقد تكون صورة الجملة اسمية ولكنها فى الحقيقة فعلية ، وقد تكون الجملة استفهامية ولكن دلالتها هى التقرير والإثبات ،

---

(١) انظر الهامش رقم ٥٤ فى المبحث الثانى من هذا الكتاب .
(٢) حاشية الصبان ، ١/ ١٠٨ .

وقد تكون على هيئة الإثبات ولكن دلالتها الإنكار والنفى، وهكذا. وهنا يكون المعوّل على العنصر الدلالى واضحا فى التصنيف، وهذه مسألة جديرة بالبحث على كل حال.

هـ - فى التعريف والتنكير:

قد يكون فى بعض الأسماء علامة التعريف ووسيلته، كأن تدخل عليه (ال) أو يكون مضافا إلى معرفة، ولكنه مع ذلك يحكم عليه من حيث دلالته بأنه نكرة، ويترتب على ذلك أن يعامل معاملة النكرة فى الجملة. وهنا يتحكم العنصر الدلالى فى العنصر الصوتى المنطوق ويفرض نفسه عليه.

ومن ذلك ما يعرف بالإضافة اللفظية أو غير المحضة (ولاحظ أن تعبير «الإضافة اللفظية» يوحى بأن هذا جانب لفظى فقط غير معنوى، ومن هنا كان النوع المقابل له يسمى إضافة معنوية). ومثال الإضافية اللفظية: «مرفوع الرأس - عظيم الخلق - ضارب اللص» والبناء الظاهرى المنطوق هنا أو اللفظى له شكل المعرفة من حيث إضافة الكلمة إلى معرفة، ولكن عمقها نكرة، أو بعبارة أخرى معناها معني النكرة لأن كلا منها يساوى فى الدلالة نكرة، فقد كان هذا التركيب فى عمقه على نحو آخر ثم تحول إلى هذه الصورة:

مرفوعٌ رأسه ← مرفوعُ الرأسِ

عظيمٌ خُلُقُه ← عظيمُ الخلقِ

ضاربٌ اللصَّ ← ضاربُ اللصِّ

هذا الضرب من الإضافة لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا، وهو نكرة، ويعامل فى الجملة معاملة النكرة بحيث:

أ - تدخل عليه «رُبَّ» وهى لا تجر إلا النكرات مثل قول جرير:

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يطلبكم   لاقى مباعدة منكم وحرمانا

ب - يقع حالا، والحال لا تكون إلا نكرة مثل قوله تعالى:

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ۝ ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [سورة الحج: ٨، ٩].

وقول أبى كبير الهذلى:

فأتت به حُوشَ الفؤاد مبطّنا سُهُدًا إذا ما نام ليلُ الهوْجَلِ

جـ ـ ينعت به النكرة مثل قوله تعالى:

﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥].

د ـ تدخل على المضاف فى مثل هذا التركيب (ال) عند إرادة تعريفه [(١)] مثل قول عنترة:

الشاتمَىْ عرضى ولم أشتمهما والناذرين إذا لم آلقهما دمى

قول الفرزدق:

أبأنا بها قتلى وما فى دمائها شفاء وهن الشافياتُ الحوائمِ

وقول الآخر:

الود أنت المستحقّةُ صَفْوِهِ منى وإن لم أرج منك نوالا

وقول الآخر:

ليس الأخلاء بالمصغى مسامعهم إلى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم

ومن ذلك أيضًا الأسماء «مثل وغير» ـ وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها [(٢)] ـ فإنها إذا أضيفتْ إلى معرفة لا تكتسب تعريفًا إلا إذا كان هناك شيء معرفة وله ضد واحد، وأريد إثباته ونفي ضده، وعلم السامع ذلك فوُصف بـ (غير) وأضيف غير إلى ضده، فهو معرفة فى هذه الحالة [(٣)] مثل «عليك بالحركةَ غير

---

(١) وذلك إذا كان المضاف مفردا وكان المضاف إليه فيه (ال) أو مضافا إلى ما فيه (ال)، أو إذا كان المضاف مثنى أو جمعا مطلقا.

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢٧٥.

(٣) هذا هو مذهب ابن السراج والسيرافى ويشكل عليه: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر: ٣٧] فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنه وصف بها النكرة (الأشمونى ٢/ ٢٤٥)، وذهب المبرد إلى أن غير لا تتعرف أبدًا، وذهب بعضهم إلى أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقا (انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ١٥٥، ٢٤٥).

السكون» فغير السكون ـ على هذا الرأى ـ تعد معرفة بالشروط السابقة كلها وهى جزء من السياق الخارجى.

وقد نقل أبو على الفارسي عن شيخه أبي بكر بن السراج رأيه فى «غير ومثل» عند حديثه عن قوله تعالى جدُّه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] فقال:

«قال أبو بكر: والذي عندى أن (غير) فى هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة. وهذا شيء فيه نظر ولبس، فليفهم عنى ما أقول:

اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت غير ومثل مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شيء ترى سوى المخاطب فهو غيره. وكذلك إذا قال: رأيت مثلك، فما هو مثله لا يحصى، يجوز أن يكون مثله فى خَلْقه، وفى خُلُقه، وفى جاهه، وفى عمله، وفى نسبه. فإنما صارا نكرتين من أجل المعنى.

فأما إذا كان شيء معرفة له ضد واحد فهو معرفة، وذلك نحو قولك: عليك بالحركة غير السكون، فغير السكون معرفة، وهى الحركة، فكأنك كررت الحركة تأكيدا. فكذلك قوله:

﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾

فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوب عليهم، فكل من أنعم عليه فهو غير مغضوب عليه، وكل من لم يغضب عليهم فقد أنعم عليه، فهو مساو له فى معرفته. هذا الذى يسبق إلى أفئدة الناس وعليه كلامهم. فمتى كانت (غير) بهذه الصفة وقصد بها هذا القصد فهى معرفة. وكذلك لو عُرف إنسان بأنه مثلك فى ضرب من الضروب فقيل فيه: قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبهك، والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك من سائر أمته فهو معرفة»[1].

---

(١) أبو على الفارسى، الحجة فى علل القراءات السبع ١/١٠٦، ١٠٧ (تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف، ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح شلبى - تراثنا).

وهذا الاحتجاج الذى قدمه ابن السراج ونقله عنه أبو على الفارسى إنما كان من أجل أن يبين أن ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فى هذا السياق معرفة، ولكنه أنهى كلامه بما يشبه أن يكون قاعدة عامة مهمة هى أن المعرفة والنكرة بمعانيهما لا بصيغتهما أو بلفظهما. فالكلمة قد تكون على صورة المعرفة ولكنها نكرة بمعناها، ولذلك يقول ابن هشام عن الحال: «فإن وردت بلفظ المعرفة أولّت بنكرة». ويعلق صاحب شرح التصريح على عبارة ابن هشام بقوله: «وعدل عن قول التسهيل: وقد يجىء معرفًا، إلى قوله بلفظ المعرفة، لأنه ليس معرفة عند الجمهور وإنما هو على صورة المعرفة»[1].

وإلى هذا أشار ابن مالك فى ألفيَّته حيث يقول:

والحال إن عرف لفظا فاعتقدْ   تنكيره معنى كوحدك اجتهدْ

ولذلك يرى النحويون أن المعرفة فى هذه الأمثلة مساوية فى دلالتها للنكرة:

- جاء وحده ← منفردا
- رجع عودَه على بدئه ← عائدا على بدئه
- ادخلوا الأول فالأول ← مترتبين.
- جاءوا الجماءَ الغفير ← جميعا
- أرسلها العراك ← معتركة

وكما تعدّ الحال التى تأتى بلفظ المعرفة نكرة، يعد كذلك الاسم المنعوت بالجملة الذى يأتى على صورة المعرفة نكرة. فمن شرط النعت بالجملة أن يكون منعوتها نكرة «إما لفظا ومعنى نحو:

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨١] فجملة ﴿تُرْجَعُونَ﴾ فى موضوع نصب نعت لـ ﴿يَوْمًا﴾ وهو نكرة لفظا ومعنى،

---

(١) الأزهرى، شرح التصريح (١/ ٣٧٣).

والرابط بينهما الضمير المجرور بـ (فى)، أو نكرة معنى لا لفظا، وهو الاسم المعرف بـ (ال) الجنسية كقوله ـ وهو رجل من بنى سلول- :

ولقد أمر على اللئيم يسبُّنى فأعفّ ثم أقول لا يعنينى

فجملة (يسبنى) فى موضع جر نعت للئيم ـ وهو الدنىء الأصل الشحيح النفس ـ وصح نعته بالجملة نظرا إلى معناه، فإن المعرف بـ (ال) الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة. قاله ابن مالك فى شرح التسهيل [1] .

فبعض النحاة ـ كما نرى ـ يعتد بعنصر الدلالة فى مسألة التعريف والتنكير بصرف النظر عن اللفظ أو صورة اللفظ، وكلامهم فى ذلك واضح لا لبس فيه. يقول أبو على الفارسى: «إن هذه الأشياء التى فيها الألف واللام لَمّا لَمْ يرد بها شىء معين جرت مجرى النكرات»[2] ومن هنا دخلت الفاء فى خبر إنَّ فى قوله تعالى:

﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [سورة الجمعة: الآية ٨]

فحمل الكلام على معنى الجزاء «لأن الموت ليس يراد به مَوْتٌ بعينه إنما يراد به الشياع ومعنى الجنس وخلاف الخصوص»[3] . ودخل معنى الجزاء ـ وهو لا يكون إلا فى النكرات المبهمة العامة ـ فى «شهر رمضان» وهو معرفٌ بإضافته إلى معرفة، فدخلت الفاء فى خبره فى قوله تعالى:

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٥]

لأن «شهر رمضان» وإن كان معرفة ـ كما يقول أبو على الفارسى ـ فليس بمعرفة

---

(١) الأزهرى، شرح التصريح ٢/ ١١١.
(٢) أبو على الفارسى، الحجة ١/ ١١٤، ١١٥.
(٣) الفارسى، الحجة ١/ ٣٦.

معينة، ألا ترى أنه شائع فى جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه، فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص[1].

وهكذا نجد أن عنصر الدلالة يتحكم فى مسألة التعريف والتنكير دون النظر إلى الصيغة التى يكون عليها الاسم، سواء أكان على صورة المعرفة ـ كما رأينا فى الأمثلة السالفة ـ أم على صورة النكرة كما يكون فى المنادى المعْروف بالنكرة المقصودة، مثل «يا رجل» لرجل معين، وهو يصير معرفة بسبب القصد وإقبال المتكلم عليه أى إلقائه الكلام نحوه، وقد قالوا فيه: إن «التعريف لم يحصل بمجرد القصد والإقبال مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه فى: أنت رجل عالم مع وجود القصد والإقبال»[2]. ولذلك تعامل «النكرة المقصودة» معاملة المعرف المفرد فى النداء من حيث بناؤه على ما يرفع به، وأما الاسم الباقى على تنكيره فإنه ينصب.

و ـ فى الحمل على المعنى:

هناك وسيلة اصطنعها النحاة العرب فى منهجهم ليجبروا بها كل صدع فى «بناء الجملة» إذا لم يكن متوافقا مع «البنية الأساسية»، وذلك بأن يحمل الكلام علي معناه لاعلى لفظه، وسموا هذه الوسيلة ـ وهى ضمن وسائل أخرى للغرض نفسه ـ «الحمل على المعنى». وفى هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالى بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة، وقد نسب النحاة هذه الوسيلة المنهجية إلى العرب أنفسهم، وهم أصحاب اللغة المتكلمون بها، فقالوا: إن «الحمل على المعنى واسع فى هذه اللغة جداً»[3]. وقالوا: «والحمل على المعنى كثير فى كلامهم»[4]. وحكى الأصمعى عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها. فاستنكر أبو عمرو أن يلحق بالفعل (جاءته) علامة تأنيث والفاعل مذكر، فقال له: أتقول: جاءته كتابى؟ فرد الرجل قائلا «نعم، أليس بصحيفة[5]».

---

(١) الفارسى، الحجة ١/ ٣٥، ٣٦. (٢) حاشية الصبان ٣/ ١٣٨.

(٣) ابن جنى الخصائص ٢/ ٤٢٣.

(٤) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ ـ ٥٠٦ وانظر كتابى: لغة الشعر: دراسة فى الضرورة الشعرية ٧٩، ٨٠ (دار الشروق ١٩٩٦)

(٥) انظر الخصائص ٢/ ٤١٦.

فلما كان الكتاب فى دلالته مساويا للصحيفة، والصحيفة مؤنثة حمل الكتاب على معنى الصحيفة فأنَّث الفعل لذلك.

ويقول ابن جنى عن الحمل على المعنى: «وما أكثر هذا النحو فى هذه اللغة»، ويصفه بالاتساع، ويشبهه بالبحر الزاخر الذى لا ينضب ماؤه، ويلجأ فى ذلك إلى ألفاظ يُغْرِب فى اختيارها فيقول:

«وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكَشُ، ولا يُفْثَجُ، ولا يُؤْبَى، ولا يُغَرَّض، ولا يُغَضْغَضُ، وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر، وملاطفة التأول»[1].

فالحمل على المعنى - إذن - وسيلة تأويلية، أو - إن شئت - وسيلة تحويلية، ولكنها تعتمد على المعنى.

ويقول ابن جنى أيضا: «اعلم أن هذا الشَّرْجَ غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد فى الجماعة، والجماعة فى الواحد، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا»[2].

وكان النحويون لا يلجئون للحمل على المعنى إلا إذا لم يمكن حمل الكلام على اللفظ والمعنى معًا. وهم يعتقدون أن «الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ»[3].

وقد صاحبت هذه الوسيلةُ خطوات النحو الأولى. وكتاب سيبويه فيه نماذج كثيرة من الحمل على المعنى، ومن ذلك أنه علق على هذا الرجز الذى عاد فيه الضمير مذكرا على مؤنث:

هَل تَعْرِفُ الدَّارَ يُعَفِّيها المُورْ
والدَّجْنَ يَوْمًا والعَجَاجَ المهْمُورْ
لِكُلِّ رِيحٍ فيه ذَيْلٌ مَسْفُورْ

---

(١) السابق ٢/ ٤٣٥.
(٢) السابق ٢/ ٤١١.
(٣) ابن الأنبارى، الإنصاف ٢/ ٥١١.

بما يؤكد أن هذه الوسيلة أى «الحمل على المعنى» قديمة غير منكورة فى منهج النحاة. يقول سيبويه: «فقال (فيه) لأن الدار مكان، فحمله على ذلك»[1].

ويناقش أبو على الفارسى هذا المثال «الرمان حلو حامض»، ويرى أن الخبر فيه وهو «حلو حامض» خال من ضمير يعود على المبتدأ لأنه لا يصح أن يتحمل أحد الاسمين ضميرا دون الآخر، فليس أحدهما بأولى من صاحبه بذلك. كما لا يصح أن يتحمل كل منهما ضميرا لأن ذلك يتنافى مع الغرض فى الإخبار، لأنه إذا تحمل كل منهما ضميرا فإن الضمير يكون فاعلاً، «فتصير كأنك أخبرت عن المبتدإ بفعل كل واحد من اسمى الفاعل، كأنك قلت: حَلا وحَمُضَ، وليس الغرض كذلك ولا المراد». ولعلك تلاحظ هنا أن «المعنى» هو الذى يوجه إلى هذا الاتجاه، وإنما المراد أن الأول أى المبتدأ قد جمع الطعمين معًا. ولا يجوز أن يكون فى الاسمين معًا ضمير واحد لأن هذا غير موجود فى اللغة. وإذا امتنعت هذه الوجوه جميعا، أعنى وجوه تحمل الضمير فى الخبر على النحو الذى عرضه أبو على الفارسى، لأنها غير مستقيمة للأسباب السالفة، ثبت أنه ليس فى هذا الضرب من الخبر ضمير يعود على المبتدإ. ثم يقول أبو على بعد ذلك: فإن قلت: فَعَلامَ يُحْمل؟ قلنا: نحمله على المعنى، ونردّ الضمير فى ذلك إلى المبتدإ فى المعنى كما فعل ذلك فى الصفة فى قولك: مررتُ برجل قائم أبواه لا قاعدين! ألا ترى أنه لا عائد فى لفظ هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكر فى المعنى كأنك قلت: لا قاعد أبواه».

ويوضح أبو على الفارسى بمثال آخر مما يحمل فيه الكلام على المعنى فيقول: «ونظير ما قلنا أيضا فى المبتدإ قوله:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية ٦]

ألا ترى أن الذكر (أى الضمير) يرجع إلى هذا المبتدإ أيضا على المعنى، فكما أن الكلام وتقديره محمولان على المعنى كذلك فى قولنا: هذا حلو حامض، الذكر

---

(١) سيبويه ٢/ ١٨٠.

عائد من المعنى، كما أنه مما ذكرنا فى الصفة وفى قولهم: مررت برجل قائم وقاعد يعود على المعنى»[1].

والأمثله على «الحمل على المعنى» كثيرة متنوعة لأنها تتناول ظواهر مختلفة، ولكن أبرزها تلك الأمثلة التى تتعلق بالتذكير والتأنيث، وهذه نماذج منها:

- قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام: ٧٨].

استخدم فيه اسم الإشارة الخاص بالمذكر مع أن المشار إليه مؤنث، والمعنى «هذا الشخص أو هذا المرئى».

- ﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

لم يؤنث الفعل مع أن الفاعل مؤنث لفظى «لأن الموعظة والوعظ واحد» فى المعنى.

- ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦].

ذُكر الخبر «قريب» مع أن اسم إنّ مؤنث لأن الرحمة بمعنى «المطر» فى هذه الآية، كما يقول ابن جنى: «وقيل إنما أسقطت منه التاء لأن الرحمة والرحم واحد فحملوا الخبر على المعنى، ويؤيده قوله تعالى:

﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ [سورة الكهف: ٩٨][2] كما ينقل ابن يعيش.

- فى قراءة أبى العالية: ﴿ لا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

أنث الفعل مع أن الفاعل مذكر لأن الإيمان طاعة فى المعنى [3].

ومن الحمل على المعنى كذلك باب قال عنه ابن جنى إنه باب «واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنه فى معنى فعل يتعدى به،

---

(١) الفارسى، الحجة ١/ ١٥٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ١٠٢.

(٣) انظر المحتسب لابن جنى ١/ ٢٣٦.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٧] لما كان فى معنى الإفضاء عداه بـ (إلى).

ومثله بيت الفرزدق:

قــد قـــتل الله زياداً عنى

لما كان ذلك فى معنى: صرفه» [1].

وهذا الذى نظر إليه ابن جنى هنا على أنه حمل على المعنى عالجه فى موضع آخر تحت مـا يمكن أن يسـمى «الاتسـاع» [2]، وهو مـا تناوله بعض النحـاة على أنه «التضمين».

ومن الحمل على المعنى كذلك ما يؤول على «الحذف»، وقد أشرت إليه من قبل. ومن ذلك هذه الأبيات التى ذكرها ابن جنى تمثيلا لضرب من ضروب الحمل على المعنى مثل قول الشاعر:

يا لـيت زوجـك قـد غـدا ... متـقـلدا سيـفـا ورمـحـا

ولما كان الرمح لا يتقلد، فقد قيل فى تفسيره «أى وحاملا رمحًا. فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه» ومن ذلك قول الآخر:

علفـتـهـا تبنـا ومـاء بـارداً ... حـتى شـتت هـمـالة عـيناها

أى وسقيتها ماء باردا، وقوله:

تراه كـأنّ اللـه يَـجْـدَعُ أنْفَـه ... وعـينيـه إن مـولاه ثاب له وَفْـرُ

أى ويفقأ عينيه، لأن العينين لا تجدعان، وقوله:

تسـمع للأجـواف منه صـردا ... وفـى الـيـدين جُـسْأةً وبـددا

---

(١) ابن جنى، الخصائص ٢/ ٤٣٥.

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٣٠٨ وقد عقد ابن جنى بابا فى استعمال الحروف بعضها مكان بعض فى الخصائص ٢/ ٣٠٦ وما بعدها.

أى وترى فى اليدين جُسْأَةً (وهى اليبس والصلابة) وبدداً (وهو التفرق) لأن الجسأة والبدد لا يسمعان فى اليدين ولكن يريان. وقوله:

فَعَلا فروع الأيْهُقَانِ وأطْلَقَتْ ... بالجلْهَتين ظباؤُها ونعامها

أى وأفرخت نعامها، وقوله:

إذا ما الغانيات برزن يومًا ... وزججن الحواجب والعيونا

أى وكحلن العيونَ[1].

ويقوم الحمل على المعنى كذلك بمعالجة المخالفة التى تبدو فى السطح بين المعطوف والمعطوف عليه فى الإعراب، حيث يراعى فى المعطوف عطفه على «معنى» نحوى قد كان ينبغى أن يكون عليه المعطوف عليه. يقول أبو الفتح «ومن المحمول على المعنى قوله.

طافت أمامةُ بالركبان آونة ... يا حُسْنَه من قوام ما ومنتقبا

لأن الأول فى معنى: يا حسنه قواما[2]».

فالحمل على المعنى إذن علاج لكل مخالفة بين ظاهر اللفظ والتقدير، أو بين العبارة المنطوقة والقواعد، أو ـ بما أوثرُه ـ بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية. لقد كان النحاة ـ مثلا ـ يرون أن الفاعل لا يُحذف مطلقا، ولذلك حملوا الشواهد التى وردت ولا فاعل فيها، على المعنى ومن ذلك قوله:

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى ... إلى قطرى لا إخالك راضيا

حمله الفراء على المعنى، قال: «لأن معناه: لا يرضيك إلا أن تردنى، فجعل الفاعل متعلقا على المعنى. وكان أبو على يغلظ فى هذا ويكبره ويتناكره، ويقول الفاعل لا يحذف. ثم إنه فيما بعد لان له وخفض من جناح تناكره. وعلى كل حال، فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه وكان هذا معنى صحيحا مستقيما لم أر به بأسًا»[3].

---

(١) انظر الخصائص ٢/ ٤٣١، ٤٣٢.

(٢) السابق ٢/ ٤٣٢. (٣) السابق ٢/ ٤٣٢.

والعبارة الأخيرة مبدأ عام فى الحمل على المعنى، فالمعول كله على المعنى فى إقامة الكلام، وإن كان هذا «المعنى» عندهم متنوعا فهو أحيانا معنى دلالى، وهو فى أحيان أخرى معنى نحوى. فالغاية من الكلام معناه، ولابد أن يستقيم مع غايته فى اللفظ وإلا ففى التقدير. وقد كان الحمل على المعنى وسيلة دلالية بارعة ربطت بين بناء الجملة وبنيتها أو بين سطحها وعمقها فى منهج النحاة العرب، وكشفت عن دور المعنى أو الدلالة فى التقعيد النحوى أيا ما كان اتساع هذا المعنى الذى يحمل عليه الكلام أو ضيقه، وبذلك يعد الحمل على المعنى وسيلة أكثر شمولا من كل ما لجأ إليه النحاة فى منهجهم مثل التقدير والتأويل والإضمار أو الحذف، لأنه وراء كل هذه الوسائل المختلفة، وهى جميعا وسائل منهجية لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المراد، وهى تشير - كما يرى هنرى فليش - إلى أن علم التراكيب كان بالأحرى تفسيراً للعلاقات الدلالية الكامنة وراء القول، بدلا من أن يكون دراسة للوحدات المستعملة فى القول [1] .

---

(١) انظر: مكانة البحث اللغوى العربى القديم من علم اللغة الحديث ٨٣ د. هيام كريديه (الفكر العربى العدد ٨، ٩) مارس ١٩٧٩م. وقد طبق البحث على كتاب الجمل للزجاجى وقارن بين تناوله للظاهرة اللغوية وتناول اللغويين المحدثين، وهو من صفحة ٦٧ إلى صفحة ١٠٢ .

المبحث الرابع

فاعلية المعنى النحوى فى النص

المبحث الرابع
فاعلية المعنى النحوى فى النصّ

إن تجزئة النص من أجل دراسته ليست تجزئة يراد بها تحنيط هذه البقايا المجزأة، لكن يراد بها أن نفهم عقليا حركة الأجزاء والعلاقة فيما بينها فى الجسم الحى الذي نحبه، وهو النص. والسكين التى تقطع هذه الأجزاء وتفصل بعضها من بعض أشبه بسكين الساحر الذى يخدع المشاهدين وهو يقطع جسم امرأة نصفين على المسرح، فيخيل للمشاهدين أنها قطعت حقا، وإذا بهم يشاهدونها وهى تنهض بعد قليل وتنحنى للردّ على تحية الجماهير؛ وذلك لأن التحليل فى هذه المواطن لا يعمق الحزّ والقطع، بل إنه في الحقيقة لا يقطع أبدًا. إنه يميز الخصائص والجزئيات فحسب، ولا بد من أن تُرى الخصائص والجزئيات مرة أخرى فى أماكنها الطبيعية قبل أن يؤتى الجهد ثمراته. فهذه التجزئة - إذن - تجزئة خيالية تدركها العين والفكر وحدهما، ولكنها تجلّى معرفتنا بالنّص دون أن تحدث فى كيانه خدشا واحدًا.

وكل دراسة لغوية لها غاية واحدة، أو ينبغى أن يكون الأمر كذلك. هذه الغاية هى فهم النص وتجليته وكشفه، ولذلك يتخذ الدرس أساليب مختلفة وطرقا متعددة كل منها يرمى من جانبه إلى جلاء شريحة فيه. وما تقسيم جوانب الدرس اللغوى إلى صوتى وصرفى ونحوى ومعجمى ودلالى إلا محاولة لتعرف هذه الجوانب مفصلة بحيث يعاد جمعها من جديد لتقدم صورة واضحة كاشفة للنص المدروس.

والنص اللغوى الحى[1] وحدة متلاحمة من صورته المنطوقة ونظامه النحوى

---

(١) الذى أعنيه بالنص اللغوى الحىّ هنا هو ذلك النص الذى لم يصنع من أجل التمثيل النحوى لغرض من أغراض التعليم، لأن التركيز فى المثال التعليمى فى النحو منصب على جانب واحد من جوانب النص هو جانب العلاقات النحوية، ومن هنا تُنسى صلة «الشاهد» ببقية أجزاء النص، فيفقد الشاهد دفء الموقف ويصبح باردا غثا مستكرها.

الذى يحكمه. وصورته المنطوقة هى «مفرداته» المصوغة فى الجملة، بكل خصائص هذه المفردات وقوانينها الصوتية والصرفية ودلالتها المعجمية الأولية الموضوعة لها، أى التى يكثر استعمالها فيها بحيث يشيع هذا الاستعمال بين أبناء البيئة اللغوية المعيّنة. ونظامه النحوى هو الهيئة التركيبية التى توجد عليها هذه المفردات منظومة فى الجملة من الفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية، وغير هذه وتلك من الوظائف النحوية، مراعى فى ذلك كله القوانين الخاصة بكل وظيفة نحوية على حدة من حيث شروط ورودها الخاصة، ومن حيث قوانين ارتباط الكلمة التى تشغلها بما تنضم معه في تركيب واحد مفيد.

والتلاحم بين المفردات ووظائفها النحوية فى الجملة تفاعل عقلىّ صوتى فى وقت واحد. وبعبارة أخرى، هو تفاعل دلالى نحوىّ معًا لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، لأن المفردات من غير نظام نحوى يحكمها ويربط ما بينها لا يتأتى لها اجتماع إلا فى التنظيم المعجمى فحسب. والتنظيم المعجمى عمل لا يقوم به المتكلم، بل يقوم به الباحث اللغوى. والنظام النحوىّ من غير مفردات ـ تقوم به وتحقق وجوده العقلى ـ وعاء فارغ ولا يقوم إلا فى عقول أبناء اللغة، ولا يجد سبيلا لتحقُّقه إلا فى الجمل التى ينطق بها أبناء اللغة أو يكتبونها، وبينهم اتفاق جماعى عليها.

ومن هنا، حرص النحويون العرب على أن يفرقوا بين مصطلحين هما: «الكلام» وهو عندهم عبارة عن كل لفظ مفيد يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه، وهو الذى تحقق فيه وجود مفردات لغوية منظومة فى علاقات نحوية. وثانى المصطلحين هو «القول» ويطلقونه على الكلمة المفردة، وعلى المفردات المركبة بلا فائدة، وأيضا على المركب المفيد. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاما. فالكلام عندهم هو مربط الفائدة ومعقد الاهتمام لأن القول قد يكون مفردات بلا رابط نحوى يؤلف بينها ويستخرج معناها.

والدلالة النحوية التى ينهض بها النظام النحوى الكامن وراء المفردات المنطوقة، مع الدلالة المعجمية الأولية للكلمة تشكلان معا «معنى» الكلمة فى الجملة، وكلا الجانبين متعاونان. ففى أحيان كثيرة يقوم النظام النحوى للجملة فى سياق معين بتوضيح معنى كلمة لا يعرفها المستمع من قبل، ويسمعها لأول مرة، ولكن وضعها فى سياق نحوى معين يكشفها ويوضحها ويدفع المستمع إلى أن يحدس بمعناها

حدسًا صحيحا. وفى أحيان أخرى يكون وجود كلمات بأعيانها فى الجملة هاديا إلى تحديد وظيفتها النحوية (راجع: أكل الكمثرى يحيى وبنونا بنو أبنائنا).

والاختيار بين جداول المفردات، أو مجموعاتها المصنفة فى العقل الإنسانى تصنيفا دلاليا معينا، وجداول النظام النحوى أو مجموعاته بتنوعها المحدود المحصور، هو الذى ينتج جملا صحيحة نحويا ودلاليا؛ فليس «معنى الجملة مجموع المفردات التى تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات فى نمط معين حسب قواعد لغوية محددة، تماما كما أن الساعة مثلا ليست مجموع القطع المعدنية التى تتألف منها، وإنما هى آلة تتكون من هذه القطع حسب قواعد معينة لتؤدى وظيفة لا تؤديها أى من القطع وحدها، ولا تؤديها كل القطع مجتمعة إلا إذا ركبت بطريقة محددة. وكذلك آلة التبريد، مثلا، لا تؤدى وظيفتها إلا إذا ركبت القطع التى تتألف منها بطريقة محددة. فإذا ركبت القطع ذاتها بطريقة أخرى فقد تصبح كومة من المعدن. وما قيل عن آلتى الساعة والتبريد يمكن أن يقال عن اللغة»[1]. ويظهر تعاون هذين الجانبين عندما تحذف بعض العناصر المكونة للجملة صوتيا إذ يقوم الجانب العقلى وهو النظام النحوى بمراعاة هذا الحذف واعتباره كأنه موجود، وكذلك عندما يكون هناك نوع من اللبس فى المستوى الصوتى المنطوق.

ويتدرج مستوى الكلام من الإبلاغ غير الفنى إلى الإبلاغ الفنى عن طريق الاختيار بين هذين النوعين من الجداول «جداول المفردات وجداول النظام النحوى». وذلك أن الكلمة المعيّنة قد تقبل أن تدخل فى علاقة المفعولية مثلا مع فعل معين على سبيل الحقيقة (والحقيقة هنا حقيقة عرف)، فإذا أدخلها المتكلم مع هذا الفعل نفسه فى علاقة الفاعلية ـ ولم تكن فى العرف مما يقبل هذا النوع من العلاقة ـ فإن مستوى الكلام يتحول من الحقيقة إلى المجاز أو ـ إن شئت ـ من الإبلاغ غير الفنى إلى الإبلاغ الفنى[2].

وقد سلف القول بأن «المعنى النحوى» عند عبد القاهر الجرجانى يقصد به هذا التوفيق فى الاختيار بين المفردات ووظائفها النحوية على الهيئة المرادة. وقد أقام

---

(١) د. داود عبده، التقدير وظاهر اللفظ صفحة ٦ (الفكر العربى ـ ع ٨، ٩ ـ مارس ١٩٧٩م).

(٢) ليس كل إبلاغ فنى ـ بطبيعة الحال ـ مجازا، وإنما المجاز وسيلة من وسائله، بل هو وسيلة مهمة.

عبد القاهر على ذلك نظريته المعروفة «النظم»، وعنى بشرحها فى كتابه «دلائل الإعجاز» ولم يحد عنها قط على مدى الكتاب كله.

وقد كان جهد عبد القاهر الجرجانى يمثل فى حقيقته اتجاها ناضجا لفهم «معنى» النحو؛ إذ كان هذا الاتجاه ينظر للنحو على أنه تحصيل الخبرات المتنوعة بأساليب العربية أو تراكيبها، لا على أنه التمييز بين صحة الكلام وخطئه فحسب. وقد بدأ هذا الفهم الناضج للنحو ووظيفته فى إشارات تحتاج لصياغة محكمة منذ سيبويه. «وقد فطن كبار النحاة أيضا إلى أن الخبرة بتراكيب العربية هى فى الوقت ذاته خبرة بالأغراض التى تعبر عنها اللغة. وبعبارة ثانية، أدرك النحاة أن هناك التحامًا بين ما يسمى تراكيب وما نسميه باسم المعانى أو الخواطر. فالمعقولات العامة لم تكن عائقا يعوق النحاة دون الإحساس الواضح أو المبهم بالصلة المتبادلة بين ما كان يسمى أحيانا باسم المعنى وما يسمى باسم اللفظ. وظل إحساس النحاة بالاختلاف فى إدراك المعانى حافزا يحفزهم إلى التمييز بين التراكيب أو التنويع القائم فى بنية اللغة. ظل إحساس النحاة قائما بالعلاقة المتينة بين ما يسمى باسم اللغة وما يسمى باسم الأغراض أو المعانى»[1] حتى جاء عبد القاهر الجرجانى، وألف كتابه دلائل الإعجاز فجمع هذه الإشارات فى نظرية محكمة بينت أن مستويات اللغة لا تتضح فى خارج الفوارق فى الاستعمالات النحوية. «ومن هذه الناحية غزا عبد القاهر الشعر وفى عقله إيمان راسخ بأن الفهم الأدبى ظل إلى عهده أمانىّ مبهمة لأنها لا تحسن البحث عن الأدوات. ومن أهم هذه الأدوات النحو. فالنحو ليس موضوعًا يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطإ، أو يرون الصواب رأيا واحدًا. النحو مشغلة الفنانين والشعراء. والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو. فالنحو إبداع، وقضية الإبداع فى النحو كانت غريبة إلى حد ما على أذهان الباحثين قبل عبد القاهر»[2] . وقد تلخص جوهر رأى عبد القاهر فيما يسمى «المعنى النحوى» بالفهم الذى يجعل منه اختيارًا دقيقًا بين اللفظ المفرد ووظيفته النحوية التى يحددها له النظام النحوى فى الجملة.

---

(١) د. مصطفى ناصف، النحو والشعر، قراءة فى دلائل الإعجاز: ٣٣ (فصول ـ ع٣ ـ أبريل ١٩٨١م).
(٢) السابق ٣٦.

وتآلف المفرد مع وظيفته النحوية فى انصهار يشكل معنًى جديداً أمر يتفق عليه كثير من دارسى النصوص وشارحيها، وبخاصة أولئك الذين يجعلون همهم هو النص اللغوى وحده. يقول رتشارد ب. بلاكمور فى كتابه «ثمن العظَمة The Expense of Greatness» فيما ينقله عنه ستانلى هايمن: «لا بد من أن تكون الكلمات وطرق ترتيبها وتواشجها هى المصدر الأكبر المباشر لكل ما تتضمنه الفنون المكتوبة أو المحكية من تأثير. فالكلمات هى التى تلد المعانى، والمعانى محمولة فيها قبل أن تبدأ آلام المخاض. واستعمال الكلمات عند الفنان يمثل مغامرة فى سبيل الكشف، والخيال وثاب، وهو يجوس بين الكلمات التى يمارسها. . غير أن المغامرة فى حقيقة الكلمات تسعفنا على شىء أبعد من حقيقتها بمعنى أننا نستطيع من خلالها أن نميز صورة حقيقتها الموفقة من صورها الأخرى المخفقة، ونستطيع أن نقيس أنواع الحقيقة التى حاولناها ومدى قوتها، بل نستطيع أن نحدس على وجه ما أحوال العرف والمعتقد الضروريين لإيجادها وانبثاقها»[1] .

من هذا النص نجد بلاكمور يعتمد على أمرين هامين فى كشف ما تتضمنه الفنون القولية بعامة:

الأول: الكلمات، وهى المفردات اللغوية بكل ما تحمله من دلالات أولية عن طريق استعمالها.

الثاني: طرق ترتيب هذه الكلمات وتواشجها، وهذا يعنى هيئتها التركيبية، لأن الكلمات لا تترتب إلا فى جمل بينها تواشج أو علاقات نحوية توجد للكلمة قرائنها السياقية التى تظهر بها.

ولذا، كان هذا الناقد الذى وصف بأنه «لا يدانيه أحد فى التحليل اللغوى» يعتمد فى تحليله للشعر على إحصاء الكلمات «ثم يقرأ الكلمات حسب وقوعها فى قرائنها»، كما فعل مع شعر الشاعر إ. إ. كمنجز، إذ «أعلن أن غايته إنما هى دراسة لغة كمنجز ليتخذ منها هاديا يهديه إلى نوع المعنى الذى يؤديه استعمال الكلمات.

---

(١) ستانلى هايمن النقد الأدبى ومدارسه الحديثة ٢/ ١٠ (ترجمة د. إحسان عباس ود. محمد يوسف نجم ـ دار الثقافة بيروت ـ ط٣ ـ ١٩٧٨م).

ومضى فى هذا السبيل، فجمع قائمة الكلمات التى يكثر ترددها عند كمنجز، ولحظ أن كلمة «زهرة» من بينها أحبها إلى نفسه، وعدّ المواطن التى وردت فيها هذه الكلمة، ونبه إلى تعدد القرائن التى تستعمل فيها، واستنتج أن كلمة «زهرة» هى الكلمة المسيطرة على نفس كمنجز وخياله. ومن هذا التحليل اللغوى وغيره حدد طبيعة شعر كمنجز وأسهب فى تبيان شأنه وقيمته[(١)].

وكذلك فعل بلاكمور فى تحليله لشعر ولاس ستيفنز فى كتابه «مزدوجات The Double Agent»، ولشعر إملى ديكنسون حيث يعلن أن عبقريتها تتجلى «فى الكلمات التى تستعملها وفى الطريقة التى تضع فيها الكلمات» [(٢)] وما يشير إليه بلاكمور هنا من تمييز صور حقيقة الكلمات الموفقة من صورها المخفقة يشتمل ـ فيما يشتمل عليه ـ على ذلك الاختيار الدقيق الموفق لوضع الكلمات فى علاقاتها. فكل من الكلمات والطريقة التى توضع فيها الكلمات ـ وهو ما ألح عليه بلاكمور ـ ضرورى فى الكشف عن المعانى المتضمنة فى النص. فالكلمات هى التى تلد المعانى المحمولة فيها، وآلام المخاض هى طريقة صوغ هذه الكلمات واستعمالها.

ونستطيع أن نقول إن الاختيار الدقيق للكلمات فى نظامها النحوى هو أساس المعنى الذى يبحث عنه النقاد فى العمل الأدبى، وكل معنى بعد ذلك مبنى فى حقيقته على هذا المعنى الذى يعطيه هذا الاختيار. وهنا تكمن عبقرية الشعراء الأفذاذ فى استيلاد الكلمات معانى جديدة لم تكن لها قبل أن توضع فى هذه التراكيب التى يختارونها.

وإذن بناء الجملة هو الذى يكشف عبقرية الشاعر ويظهر تفرده وامتيازه. إن الشاعر الفرد عليه أن يشق طريقه المتميز من خلال كم المفردات الهائل الذى استخدمه قبله مئات الشعراء ومن خلال الأنظمة النحوية المحدودة، وعليه أن يختار بينها ما يجعله فريداً متميزاً ويعطيه تأشيرة الرحلة عبر العصور والأجْيال. وكم من الكلمات تستعمل عند عدد من الشعراء، ولكنها فى بعض الشعر تكون متلألئة مشعة مشحونة بالدلالات لأنها صادفت بناء دقيقا وموقعًا نحويًا سليمًا. وتكون

---

(١) السابق نفسه ٢/ ١١.

(٢) السابق نفسه.

هى نفسها فى بعض الشعر الآخر قاتمة منطفئة غير موحية ولا نافذة لأنها لم تصادف موقعها الملائم ولا بناءها المناسب. فليست القيمة فى المفردات فى ذاتها ومن حيث هى كذلك، ولا فى النظام النحوى فى ذاته ومن حيث هو كذلك، ولكنها فى «الاختيار» الدقيق بين المفردات والنظام النحوى.

والكلمة فى التركيب غيرها مجردة مفردة، لأنها مجردة مفردة لا هوية لها، ولكن شخصيتها الدلالية تتميز عندما توضع فى تركيب، ولأن «الألفاظ المفردة التى هى أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها فى أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد»[1] . كما يقول عبد القاهر الجرجانى.

ومن هنا، كان لابد لفهم أى عمل فهما سليما أن يكون هذا الفهم قائما عل أساس من المعنى النحوى بالمفهوم الذى حاولت شرحه.

ومن هنا أيضا، يمكن القول بحق: «إن مستويات اللغة لا تتضح فى خارج الفوارق فى الاستعمالات النحوية»[2] . وفى سبيل الدعوة إلى تنمية نقد لغوى يكشف فى العمل الأدبى حياة صيغه وما يعترضها من عقبات، يجعل الدكتور مصطفى ناصف من إعادة القراءة لكتاب دلائل الإعجاز مدخلا ضروريا لهذه الدعوة «ويكاد هذا الكتاب يكون أهم ما كتب فى اللغة العربية على الإطلاق، ولذلك كان الإلمام به فريضة مطلوبة لكل دراسة لغوية يعنيها الإحساس بالصعوبات الكامنة وراء تمييز التراكيب بعضها من بعض وتعلقها بالمعانى».

وبعد أن يستعرض أمثلة من تناول عبد القاهر ويعيد قراءتها بأسلوبه الخاص وطريقته المتميزة يقول: «فلعلنا لا نغالى إذا قلنا على لسان عبد القاهر:

«إنّ رسالة الشعر ذات طابع نحوى. إن الخاصة المميزة للقول أو صورته الباطنية هى النحو. ولكن علينا أن نعانى النحو معاناة تليق بوجودنا. فالنحو مظهر الحركة المستمرة التى تمتاز بها العاطفة والإرادة والفعل، وهو مظهر التوتر الذى يعنى قيام الضدين، وما قد يبدو من الناحية الشكلية إصرارا وثباتا قد يكتسى بفعل ذاتى

---

(١) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز: ٤١٥.

(٢) د. مصطفى ناصف، النحو والشعر: ٣٥.

ومصارعة، وما قد يسمى طلبا مستعليا قد يحمل آثار الاستسلام والبحث عن القوة والثقة من خلال القول ذاته، وكم من إضافة هي خيالات كاملة اخترعها الإنسان»[١] .

ومعنى هذا أن كل ما يراد استخراجه من معان كامن في الصيغة المقولة بشقيها الصوتي والعقلي، أو بعبارة أخرى كامن في المفردات ونظامها النحوي الذي يحكمها .

وأي معنى خارج عن هذا المستوى معنى مفروض على النص من خارجه . «ومن خلال النحو والخروج على النحو يجانف الفنان منطق الشعور العادي ويشيع دلالات مجالية مستحدثة، ومن خلال النحو يمكن كشف الصياغة الباطنة وكشف ضرورة نسبية تتعلق بمجال معلوم بعمل فني على حدة، وقد تتمثل هذه الضرورة في صيغة محورية . على أن الصيغة المحورية في الغالب ثورة انصهار صيغ متعددة متشابهة ومتقابلة»[٢] وهذا القول شبيه بما نقلته عن بول روبرتس من قبل من أن الشعراء يستخدمون القواعد النحوية بوصفها نقطة انطلاق، ينطلقون منها يوترونها ويجربون بها محاولة الحصول على أكثر الطرق فاعلية وتأثيرا لقول ما يريدون .

وليس المعنى النحوي بطبيعة الحال منعزلا عن النص، أو يمكن أن يمكن أن يكون كذلك، ولذلك ينبغي النظر دائما إلى المعنى النحوي بوصفه الجديلة المزدوجة المفتولة بإحكام من المفردات والنظام النحوي معا، المنصهرة في بوتقة «الاختيار» بينهما بحيث تتكون دلالة الكلمة الحقيقية في سياق بعينه وتكون جزءا من دلالة الجملة كلها، ومن هنا تكون دلالة الكلمة حصيلة لاجتماع المعنى النحوي والمعنى المعجمي في سياق مخصوص .

وإذا كانت هذه المقولة الأخيرة صحيحة (وهي تَكَوُّن دلالة الكلمة من المعنى المعجمي والوظيفي والسياقي معًا)، وكانت واضحة ومقنعة كذلك، فإنني أنطلق منها إلى مقولة أخرى هي أن «الأسلوبية» [٣] التطبيقية التي تتعامل مع جانب واحد من

---

(١) السابق : ٤٠ .

(٢) السابق نفسه : ٤٠ .

(٣) الأسلوبية stylistics فرع جديد من الدراسات اللغوية والنقدية، وهي معبر يصل بين الدراسات اللغوية والنقدية، وقد عرفت بأنها «وصف النص الأدبي حسب مناهج مأخوذة من علم اللغة» . وهناك اتجاهات متعددة لها، لن أتعرض لها هنا، ولكنني أكتفي بالإحالة إلى عدد من الدراسات التي تناولتها في العربية :
=

=أ ـ مفاتيح الألسنية لجورج مونان (ترجمة الطيب البكوش ـ تونس ١٩٨١ م) فى الفصل العاشر من صفحة ١١٣ إلى صفحة ١٤٤ دراسة موجزة عن الأسلوبية ونشأتها وأنواعها وأهم الآراء فيها. غير أن صعوبة هذا البحث تكمن فى لغته المترجم بها واصطناعه مصطلحات خاصة فى مقابل نظيرتها الفرنسية. وهذه سمة عامة للمترجمين التونسيين، وكأن عربيتهم ليست بعربيتنا!

ب ـ الأسلوبية والأسلوب: نحو بديل ألسنى فى النقد الأدبى، عبد السلام المسدّى (الدار العربية للكتاب ـ ليبيا، تونس ١٩٧٧) وهذا الكتاب مدخل لهذا الفرع من الدراسة لأنه يعالج بعض القضايا الأساسية فيه، غير أنه يعيبه صعوبة اللغة المستخدمة فى صياغته بحيث تقف أحيانا عائقا لإفادة القارئ المشرقى منه.

جـ ـ علم اللغة والنقد الأدبى: علم الأسلوب. الدكتور عبده الراجحى (فصول ـ ع ٢ ـ يناير ١٩٨١) من صفحة ١١٥ إلى صفحة ١٢٢. وهذا البحث على قصره مفيد جدًا وواضح العرض ومرتب الأفكار ويؤدى غايته فى التعريف بعلم الأسلوب ونشأته واتجاهاته ومستويات التحليل فيه، ويشير إلى أهم مراجعه فى الفرنسية والإنجليزية ويختتم البحث بملاحظتين مهمتين: أولاهما اتجاه عدد كبير من الباحثين إلى علم الأسلوب ويرى أن تناولهم يعيبه غياب المنهج، والتركيز على مبحث الألفاظ، لأن هؤلاء الباحثين يبذلون أغلب الجهد فى محاولة تتبع الألفاظ وتطور مدلولاتها المادية عند المؤلف إلى مدلولات مجردة معتمدين فى ذلك على المعاجم العربية القديمة، ويرى أن كل ذلك غير جائز لأن المعاجم التى بين أيدينا لا تصلح فى دراسة تطور الألفاظ ومدلولاتها. ومثل هذا العمل ينبغى أن يعتمد على النصوص وعلى الاستعمال، ثم إن هؤلاء الباحثين يطبقون على بحث الأسلوب طريقة الإحصاء تطبيقا شاملا بحيث ينتهى العمل دون أن تجد لهذا الجهد نفعا فيما تحتاج إليه النصوص من تفسير. وثانية الملاحظتين يتساءل فيها الباحث بعد أن فقد علم البلاغة القديم مكانه فى الدرس الحديث: هل يؤدى علم الأسلوب إلى نشأة ما يمكن أن يسمى البلاغة الجديدة؟ وهل يؤدى ذلك إلى ما يطلق عليه «النقد الشامل»؟

د ـ فى الأسلوب الأدبى، على أبو ملحم (بيروت ١٩٦٨م) وهو من المحاولات المبكرة فى هذا الفرع من الدراسة فى ضوء علم اللغة الحديث، وهو بذلك قد تجاوزته الأبحاث، ومع هذا فهو بحث موجز اقتصر فيه مؤلفه على ترجمة بعض الآراء من مؤلفين غربيين، وتكمن قيمته فى إشاراته إلى مصادر هذا العلم ومحاولة نقل كثير مما تضمنته وإن كان ينقصها الترتيب.

هـ ـ الأسلوبية الحديثة: محاولة تعريف. الدكتور محمود عياد (فصول ـ ع ٢ ـ يناير ١٩٨١م) من صفحة ١٢٣ إلى صفحة ١٣١ وقد عرض فيه الباحث ما هية الأسلوبية ومناهجها التى نجد نظائرها عند جورج مونان وغيره، ولكنه يشرحها بأسلوب واضح ويعرض بعد ذلك لمشكلات مناهج الأسلوبية، وفى آخره يشير إلى عشرة مصادر إنجليزية مهمة، وسوف أنقل هنا العبارة التى جعلها فرضية الأسلوبية الأساسية: «وتقوم هذه الفرضية على أساس أن النص الأدبى نص لغوى لا يمكن سبر أغواره دون تحليل العلاقات اللغوية التى ينطوى عليها، ذلك لأن هذا التحليل هو الذى يقودنا إلى تفهم الشحنة الدلالية والعاطفيّة الكامنة فى النص والتى تؤثر فى المتلقين، ولا يعنى هذا كله شيئا أكثر من أننا قراء ونقادًا لا يمكن أن ننفذ إلى قيمة العمل الأدبى إلا من خلال النص ذاته».

و ـ الأسلوبية: علم وتاريخ. وهو فصل من كتاب «نظرية الأدب» للكاتب البرتغالى فيتورما نويل دى أجيبار إى سيلفا المترجم إلى الإسبانية، وقد ترجم هذا الفصل إلى العربية د. سليمان العطار (فصول ـ =

جوانب النص ـ والإحصائية منها على وجه الخصوص ـ أسلوبية جافة لا تخدم إلا عنصراً واحداً لا يقوم بنفسه ولا يؤدى غاية كاملة الإفادة، ولا يحقق إيضاحًا وإنارة للنص المدروس. فهناك بعض الدراسات النقدية التى تصطنع الأسلوبية منهجا، تهتم بتكرار بعض الوظائف النحوية وتواردها، مغفلة دور المفردات التى تشغلها (مثل تلك الدراسات التى تهتم بأنواع الجمل ـ اسمية أو فعلية [1] ـ وبعض الأساليب كالشرط والاستفهام والنفى.. إلخ)، وتعتمد على هذه الوظائف وحدها فى استنتاج بعض النتائج التى يرونها كافية فى إيضاح جوانب النص الأدبى. وهى محاولات ـ ولا شك ـ جادة مخلصة، ولكنها من وجهة نظر صاحب هذا البحث تقوم على ساق واحدة.

وهناك محاولات أخرى تقوم على إحصاء بعض مفردات خاصة مغفلة الوظائف النحوية التى تشغلها هذه المفردات فى جملها، وتستنتج من مجرد ورود

=ع٢ ـ يناير ١٩٨١م) من صفحة ١٣٣ إلى ١٤٤، وهو يعرض لنشأة المصطلح وتاريخه واتجاهاته من خلال أهم النقاد الذين طوروا دلالته وأكسبوه قيمته العلمية مع التركيز بصفة خاصة على المدرسة الإسبانية فى الأسلوبية، وفيه أفكار مهمة عن اللغة والشعر.

ز ـ خصائص الأسلوب فى الشوقيات، محمد الهادى الطرابلسى (منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م)، وهو بحث تطبيقى ضخم يقع فى ٥٧٣ صفحة من القطع الكبير، بذل فيه صاحبه جهدا كبيرا فى تتبع خصائص شعر شوقى الأسلوبية، منطلقا فى ذلك من كل مظاهر الشعر عند شوقى التى يستوعبها «الشكل»، معتقدا أن هذه الخصائص الكلية هى التى تولد شعرية الشعر، وأنها بمقتضى ذلك هى التى تمثل مضمون الكلام الشعرى الحق، وفى سبيل ذلك استعمل بعض المصطلحات العروضية والبلاغية والنحوية والصرفية القديمة، واصطنع عددا من المصطلحات لوصف ظواهر مختلفة فى الشوقيات. والكتاب دراسة جيدة ممتعة، وإن خلا فى قليل من الأحيان من التفسير واقتصر على الإشارة إلى الظاهرة اللغوية دون أن يربطها بدلالتها الشعرية. وقد جاءت فيه بعض التفسيرات ساذجة، أو خاطئة لاعتمادها على خطإ فى أصل ملاحظة الظاهرة اللغوية.

ح ـ فى كتاب نظرية الأدب لأوستن وارين ورينيه ويليك الذى ترجمه محيى الدين صبحى فصل خاص بعنوان «الأسلوب والأسلوبيات» وهو الفصل الرابع عشر من صفحة ٢٢٣ إلى ٢٣٨ وهو على وجازته مفيد وشائق فى عرضه. (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية).

وهناك عدا هذه دراسات علمية كثيرة فى أقسام اللغة العربية بالجامعات العربية تعتمد الأسلوبية منهجا ومجالا للبحث، وتطبق على شعر عدد من الشعراء القدماء والمحدثين.

(١) انظر نموذجا لذلك؛ الدراسة التى كتبها د. عبد السلام المسدّى بعنوان «التضافر الأسلوبى وإبداعية الشعر ـ نموذج وُلد الهدى» (فصول ـ العدد ١ من المجلد ٣ ـ ١٩٨٢) ص ١٠٧ إلى ١١٩.

مفرد ما وتكراره وغلبة هذا التكرار على غيره من المفردات نتائج يرونها ذات صلة بالنص نفسه. ويعتقد أصحاب مثل هذه الدراسات أن هذا العمل كاف فى تفسير النص وشرح أبعاده اللغوية، وكأن أمثال هذه المحاولات تتعامل مع مفردات معجم من المعاجم اللغوية، مع أن مدلول الكلمة فى النص آت من صيغة الكلمة ووظيفتها النحوية وسياقها معًا أو ـ بعبارة أخرى ـ من بنيتها الصوتية الصرفية وتعليقها النحوى (كما يؤثر عبد القاهر الجرجانى أن يسمى العلاقات النحوية)، أو من بنيتها السطحية بكل ما يشكلها وبنيتها العميقة بكل ما يشكلها كذلك.

إن كُلَّ محاولة نقدية، وبخاصة تلك المحاولات التى تعنى بالنص وحده، تغفل فاعلية النظام النحوى، إنما تهمل ما يمد المفردات فى الجملة بالمعنى الأساسى العميق. وهذا المعنى الأساسى ـ بالمفهوم الذى سبق بيانه ـ له دوره الكبير فى إقامة بناء التعبير المجازى ـ وهو أساس مهم من أسس التصوير الفنى ـ وذلك أن الكلمة مفردةً لا تشكل ما يعرف بالمجاز أو الاستعارة أو التشبيه وما إلى ذلك، بل لابد من وجودها فى تعليق نحوى يدخلها مع غيرها فى علاقة نحوية من نوع ما. إن الاستعارة ـ كما يقول البلاغيون ـ تعتمد التشبيه، والتشبيه لا يكون إلا فى تركيب، وإذا وجد التركيب وجدت العلاقة النحوية، وقد تكون هذه العلاقة إسنادا أو نعتا أو إضافة أو غير ذلك، وعندما تكون كذلك فمعنى هذا أنها ضمت كلمتين من مجالين دلاليين مختلفين على غير الطريقة المألوفة.

إن إسناد الفعل «تمطّى» إلى ضمير الليل فى قول امرئ القيس:

فقلت له: لما تمطى بصلبه ... وأردف أعجازا وناء بكلكل

وتعلق الجار والمجرور «بصلبه» به ـ فضلا عن توجيه الخطاب له «فقلت له» ـ هو الذى أدّى إلى وجود ما سمى بالاستعارة. فقد جعلت هذه العلاقات النحوية الذهن ينتقل من مجال إلى آخر، و«يستعير» ما يستخدم فى مجال لاستخدامه فى مجال آخر، فاستعار لليل صلبًا يتمطّى به، إذ كان المجال الدلالى لكل ماله صلب، يزيد فى طوله شىء عند تمطيه. ثم بالغ فى ذلك فثنّى بأن جعل له أعجازا أردف بها الصلب، وثلّث فجعل له كلكلا أى صدرا قد ناء به. فاستوفى له جملة أركان

الشخص المستعار من المجال الدلالى الذى يدل على ماله صلب وكل كلمة من هذه، إذا أفردت، لن تكون فيها استعارة.

وإذن، لا يصح هنا أن نجرد الفعل «تمطى» من إسناده المخصوص هنا، ولا مما يتعلق به من الجار والمجرور المخصوص كذلك. والكلمة المجرورة «صلب» بإضافتها إلى ضمير الليل تقوم بدور عظيم فى تأكيد هذه الصورة المنقولة من مجالها. ولا يمكن كذلك تجريد الفعل «أردف» من إسناده ومن وقوعه على مفعوله المخصوص «أعجازا»، ولا تجريد الفعل «ناء» من إسناده ولا من تعلق الجار والمجرور «بكلكل» به كذلك. لأن «تمطى الليل بصلبه» غير «تمطى الجمل بصلبه». فصورة الفعل واحدة، وصورة الفاعل واحدة فى الوظيفة ومختلفة فى المجال الدلالى، وصورة الجار والمجرور واحدة، والمعنى مع ذلك يختلف فى كل منهما اختلافا بينا عن الأخرى. والسبب فى ذلك هو «الاختيار» بين الحقول الدلالية للمفردات، فهو الذى أوجد هذه الفروق نظرا لاختلاف المجال الدلالى الذى جاء منه الفاعل فى كلتا الجملتين ووجوده فى العلاقات النحوية نفسها التى يوجد فيها الآخر.

إن أصحاب الأسلوبية الإحصائية المشار إليها آنفا يجردون بصنيعهم هذه الكلمة من دلالتها الخاصة فى التركيب عندما يتعاملون معها معزولة عن سياقها النحوى الخاص؛ وليس تردد «المفردات» أو «الأشكال النحوية» معزولا وحده عن سياق النص، ومن البديهىّ - كما يقول تشيتشرين - أن يفضى تغيير الشكل النحوى مع المحافظة على المفردات والمضمون العام للنص إلى انتهاك روابط الأسلوب والمعانى الدقيقة التى لا تكاد ترى[1]، ولكنها ذات أهمية جوهرية، «لذلك يمتلك عدد المرات التى يستخدم فيها الكاتب هذا الشكل النحوى أو ذاك أهمية مشروطة ودرجة نسبية بالغة».

ولا يتوقف الأمر أبداً على استخدام حالة نحوية معينة أو عدم استخدامها، بل يتوقف على «الأهمية الأسلوبية التى يكتسبها فى النص»، «والحسّ الأدبى الذى يتمتع به الفنان الحقيقى يضطره إلى التنويع، وتجنب التكرار مهما كَان نوعه حتى لو كان

---

(١) هذا ما يعبر عنه علماؤنا بقولهم: إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. ويمكن تعديل هذه العبارة بحيث تصبح «كل تغيير فى المبنى يدل على تغيير فى المعنى». وتحديد المعنى يراعى فيه بالطبع صيغ المفردات ووضعها النحوى معا.

تكراراً للحال، وتراكيب اسم الفاعل، واسم المفعول أو الصيغ النحوية التابعة لها».

ويقرر تشيتشرين أن ليس عدد الأفعال فى النص الأدبى بذى أهمية، وإنما المهم دلالتها الخاصة، ويقول: «يخطئ خطأ كبيرا من يحصى عدد الأفعال مفترضا أنها تقوى تأثير السرد القصصى، فالأفعال تمتلك مهمات أسلوبية متباينة، إضافة إلى أن الأسماء لا الأفعال تكشف الحركات الانفجارية. ولنقابل بين هاتين الحالتين:

- وثبة إلى النافذة. ها هو على الأرض. عبر السياج. فى الغابة.

- نام. حلم أحلاما مختلفة. استيقظ. تمطّى.

لا تحتوى الحالة الأولى على أى فعل، ولكن الأسماء تخلق فاعلية عالية. أما الحالة الثانية المتضمنة أفعالاً متراصة فخالية من الفاعلية [1].

ويرى أن الأشكال النحوية لا يكون لها أهمية أسلوبية إلا حين ترتبط بالسياق الذى يضعها فيه الكاتب، وليس اتفاق هذه الأشكال النحوية دليلا على اتفاق دلالتها، بل إنها قد تشير إلى ظواهر أسلوبية مختلفة للغاية، متناقضة أحيانا، ولكنها تعتبر جوهرية بالنسبة لتلك الظواهر، وربما تتسم بالوضوح المؤثر، أو بانعزال كل حلقة فيها وبروزها «ولا يلغى احتواء البناء النحوى المتناظر على هذا المعنى الاستاتيكى أو نقيضه العلاقة بين المضمون والشكل، وإنما يكشف أنماطا متنوعة من هذه الروابط»[2].

وإذن، لا المفردات وحدها ولا «الأشكال النحوية» وحدها كافية فى إبراز السمات الأسلوبية الدقيقة للنص الأدبى[3]، وإنما هو ذلك «الاختيار» الدقيق بينهما المرتبط بالسياق. وهذا ما أعنيه بالمعنى النحوى الدلالى.

---

(١) أ. ف. تشيتشرين «الأفكار والأسلوب: دراسة فى الفن الروائى ولغته» ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤ (ترجمة د. حياة شرارة - منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، ١٩٧٨م).

(٢) السابق: ٣٢٦.

(٣) لأن إحصاء المفردات منعزلة، أو الأشكال النحوية منعزلة عن السياق سوف يؤدى بالضرورة إلى تفسيرات متعسفة لاتنشأ إلا فى ذهن المفسر وحده وسوف يحاول بطبيعة الحال أن يفرض هذه التفسيرات التعسفية على العمل الأدبى.

ومما لا شك فيه أن هذه الجهود الأسلوبية تحاول مخلصة فهم الشعر وغيره من الأعمال الأدبية من خلال البناء اللغوى، وهى جهود مشروعة من حيث إن كل عمل يجعل النص نفسه مجالا له عمل مثمر، ولكنها فحسب غير مكتملة وتحتاج إلى ترشيد، وقد يساعد النظر إلى المعنى النحوى الدلالى بهذا الفهم على وضع أساس سليم ينطلق منه تحليل العمل الأدبى تحليلا لغويا مكتملا ناضجا .

إننى أخشى أن يفهم من ذلك أننى أدعو إلى «إعراب» النص الأدبى باسم تفسيره وكشفه بحيث يكتفى المفسر بأن يقول : إن هذه الكلمة فاعل أو تلك مفعول به إلى آخره .

إن الصيغة النحوية للجملة ـ وهى تمثل بنيتها الأساسية أو العميقة ـ تسهم بدور كبير فى تحديد حركة المفردات على سطح الجملة كما رأينا، وهذا لا شك فيه، غير أن هذا الدور لا يلغى مطلقًا قيمة اختيار المفردات فى ذاتها، وذلك لأن الصيغة النحوية الواحدة قد تتحد لما لا يحصى من الجمل التى يختلف سطحها من جملة إلى أخرى . فإذا أخذنا مثالا لذلك الصيغة النحوية الآتية :

فعل + فاعل + مفعول به

فهل يمكن حصر الجمل التى تنتج وفقا لهذه الصيغة النحوية؟ الإجابة عن هذا السؤال بالنفى بطبيعة الحال . وليس معنى هذا أن كل الجمل التى ترد وفق هذه الصيغة تفسر فى سطحها الظاهر بتفسير واحد، بل إنها تختلف اختلافا بيّنا . وسبب هذا الاختلاف هو اختيار كلمات معينة لكل وظيفة منها، وهذا ما دعا التوليديين أخيرا إلى أن يتحولوا إلى البنية السطحيةبعد أن كانوا لا يولونها اهتماما كبيرا أول الأمر فى التفسير الدلالى .

إن الكلمة تتفاعل مع وظيفتها تفاعلا خاصا يكسبها معني خاصا، وقدرة الوظيفة النحوية على التفاعل مع كل كلمة قدرة هائلة لأن هناك عنصراً مهما يتفاعل معها هو عنصر الموقف والسياق، ولذلك نجد الوظائف النحوية محدودة، إننا لو أخذنا كلمة (فعل) ووضعناها فى دائرة وأخرجنا من هذه الدائرة شعاعا لكل ما ينطبق عليه أنه فعل فى العربية لكان عدد هذه الأشعة هو عدد الأفعال فى العربية، وإذن : الفعل = كل كلمة فى العربية يصدق عليها هذا المصطلح حسب قواعد العربية .

الفاعل = كل اسم فى العربية يمكن أن يقوم بالفعل أو يتصف به حقيقة أو مجازا .
المفعول به = كل اسم فى العربية يمكن أن يقع عليه فعل الفاعل حقيقة أو مجازا .

وهكذا كل الوظائف النحوية . إن إعراب النص ينسب كل كلمة فى الجملة إلى وظيفتها فحسب ويكشف بذلك جانبا من المعنى ، والاهتمام بالمفرد وحده معزولاً عن وظيفته يفقده ما يشكل دلالته تشكيلاً حقيقيا . ولو راعينا التفاعل بين الوظيفة النحوية والمفرد الذى يشغلها لتجنبنا كثيرا من المزالق . هذا التفاعل هو مناط الرعاية والاهتمام وهو الذى يشكل «المعنى النحوى الدلالى» فى أساسه .

إن كل قصيدة مثلا ـ شأنها فى ذلك شأن كل عمل أدبى ـ مكونة من عدد من الجمل بطبيعة الحال ، وكل جملة منها مصوغة وفقا لقوانين المعنى النحوى الدلالى فى الاختيار والتفاعل بين المفردات ووظائفها النحوية [1] . هذه المجموعة من الجمل فيها ما يمكن أن نسميه «مرتكزا ضوئيا» قد يكون واحدا أو أكثر ، ويمكن تسليط هذا المرتكز الضوئى على كل الجمل فى القصيدة فتنيرها وتكشفها . هذا المرتكز الضوئى قد اختيرت عفويا كلماته بدقة وأحكمت علاقاته النحوية بعناية فاستحق بذلك أن يكون مفتاحا للقصيدة يفتح الباب التركيبى للدخول فى عالمها الرحيب .

والتعامل مع التراكيب اللغوية فى الشعر ينبغى أن يكون حذرا لأنه تعامل مع الفنّ . وهو مستوى عال[2] يكون فيه استخدام العلاقات الحقيقية بين المفردات ، واستخدام

---

(١) انظر :

Richard M. Ohmann, Literature as Sentences, p.353-361.

وهو بحث ضمن كتاب يجمع عددا آخر من الاتجاهات بعنوان :

Essays in Stylistic Analysis, Edited by Howard S. Babb. (New york 1972)

وانظر أيضا :

Roger Fowler, linguistic Theory and Study of Literature PP. 1-28.

وهو ضمن أبحاث كتاب :

Essays on Style and Laguage: Linguistic and Critical Approaches to Literary Style.
(Edited by Roger Fowler - London 1966)

(٢) تشير Winifred Nowottny (The Language Poets Use, P.72) إلى أن الفرق بين اللغة فى الشعر واللغة فى غير الشعر يكمن فى أن الأولى أعلى بناءً من الأخرى .
وانظر : Essaays on Style and Language, P.10

العلاقات المجازية جنبا إلى جنب، ولكن العلاقات الحقيقية نفسها تدخل فى إطار غيرها من العلاقات المجازية وتنجذب إليه (وأساس العلاقات كلها علاقات نحوية) ويدخل غيرها فى إطارها وينجذب إليها، ويحدث بينهما من التداخل والتجاذب ما يحتاج إلى التلطف فى الكشف والإيضاح. والمرتكز الضوئى فى القصيدة ليس شيئا غيبيا، أو فكرة مفروضة عليها من خارجها، حتى لو كانت مستوحاة من سيرة الشاعر الذاتية أو من وقائع تاريخية حدثت له أو لابست إنشاء قصيدته، أومن خصائص نفسية تميز بها بوصفه كائنا إنسانيا. ولكنها تراكيب لغوية واردة فى القصيدة تستخدم الأداة التى أرادها الشاعر للإبلاغ من الأصوات والمفردات والعلاقات النحوية المصوغة بالاختيار والتفاعل فى إطار المعنى النحوى الدلالى.

وليس هناك مكان معين ينبغى أن يوضع فيه هذا المرتكز الضوئى من القصيدة، فقد يكون فى أولها، وقد يكون فى آخرها، وقد يكون فى وسطها، وليس هناك شرط يُلزم بأن يكون بيتا واحدا منها أو عدة أبيات، أو يكون جملة واحدة أو عدة جمل، وقد يكون جملة بسيطة أو مركبة، قصيرة أو طويلة، وقد يكون مفرداً معينا يردده الشاعر فى قصيدته منوعا فى علاقاته النحوية أو موحّدا، ولكنه لابد أن يتنوع سياقه مادام قد تردد فى أكثر من موضع واحد. غاية الأمر أنه تركيب موجود فى القصيدة وليس خارجا عنها، وعلى قارئى الشعر البحث عنه وإيجاده.

وقد يتفق متلقو الشعر على مرتكز ضوئى واحد فى القصيدة، وقد يرى كل منهم مرتكزا ضوئيا غير الذى يراه الآخر، المهم فى ذلك كله أن يقدم كل منهم الدليل اللغوى على ما يراه، ويبين قدرة مرتكزه المختار لديه على الكشف والإنارة.

ومهمة هذا المرتكز الضوئى ـ إذا كان هناك توفيق فى اختياره من القصيدة ـ تكمن فى أن كل عناصر القصيدة قد تفسر من خلاله سلبًا أوْ إيجابًا أو سلبًا وإيجابًا معًا، وتمردًا أو استجابة، أو تمردًا واستجابةً معًا. فهو إذن مجهر يكّبر الإشارات الصغيرة ويسلكها فى نظام العمل كله بالتفافها حوله.

إن التصديق بهذه المقولة يؤدى ضرورة إلى تعدد الاستجابة للقصيدة الواحدة وشرعية هذا التعدد، ويربط تفسير الشعر بالأداة المستخدمة فى صياغته، ويعفى من التفسيرات التى ينتظرها بعض الشارحين من الشعراء أنفسهم، ويعطى، بذلك،

الحقّ فى تفسير شعر الشعراء الذين رحلوا من مئات السنين ولم يبق لنا إلا شعرهم وحده. لأن التفسير فى هذه الحالة تفسير موضوعى يعتمد على الطبقة الأولى من طبقات المعنى فى الشعر، وهو المعنى النحوى الدلالى.

قد أبدو منحازا إلى جانب المعنى النحوى الدلالى بوصفه مدخلا مهما أو مدخلا موضوعيا من مداخل فهم الشعر وتفسيره، بل هو أهم المداخل جميعها، وذلك لأن المعنى النحوى الدلالى نتيجة التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة لشغلها فى بناء الجملة الواحدة، وفى إطار السياقين الخاص والعام، على أن ذلك لا يلغى المداخل الأخرى ولا يقلل من أهميتها ما دامت معتمدة على التركيب اللغوى، بل إنها بطريقة ما تنضم إليه بوصفه أساسا موضوعيا للطبقة الأولى من طبقات المعنى التى لها فاعلية كبرى فيما عداها من طبقات.

لقد اهتم كثير من القدماء بفاعلية المعنى النحوى فى شرح النصوص وتفسيرها، وهناك نماذج كثيرة يمكن أن يبين فيها مدى الاعتماد على فاعلية المعنى النحوى الدلالى[1]، على أنه يمكن تلمس فاعلية المعنى النحوى فى بعض تفاسير القرآن الكريم، وبعض شروح الشعر وتفسير تراكيبه على تفاوت فى ذلك. إن شارح النص عندما كان يحدد «إعراب» كلمة ما فى جملة من الجمل يبين بذلك أمورا مهمة، فهو - أولا - يكشف المعنى النحوى الأولى الذى يمثل جزءا مهما جدا من دلالة الكلمة بانضمامه إلى الدلالة الأولية للكلمة. وهو - ثانيا - يحدد الوجه الذى سيتعامل به مع تفسيره لهذه الكلمة، لأن اختلاف الوظيفة النحوية يؤدى ضرورة إلى اختلاف الدلالة المرادة من الكلمة فى الجملة. وهو - ثالثا - يريد أن يؤسس شرحه للتصوير البيانى فى النص على أساسه السليم، فكل ما يكون تشبيها أو مجازا أو استعارة.. إلخ مبنى فى حقيقة الأمر على التعليق النحوى من قِبل أن الكلمة المفردة لا تمثل شيئًا من ذلك.

---

(١) انظر مثالا لذلك فى كتاب الطراز ليحيى بن حمزة العلوى الجزء الأول من صفحة ١٣٨ إلى صفحة ١٧٩ وخاصة شرحه للآية الرابعة والخمسين من سورة الأعراف من صفحة ١٣٨ إلى صفحة ١٥٣ فقد استخدم فيها المعنى النحوى الدلالى استخداما واضحا كشف به عن كثير من مكنونات الآية الكريمة.

وليس معنى ذلك أن الفكر لا يتعلق بمعانى الكلم المفردة أصلا، ولكنه ـ كما يقول الجرجانى ـ «لا يتعلق بها مجردةً من معانى النحو ومنطوقًا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معانى النحو وتوخيها فيها». وصحيح أننا قد لا نلمس فى بعض أنماط هذا التناول إلا تعاملا مسطحا مع فاعلية المعنى النحوى، حيث كان يكتفى أحيانا بإعراب الكلمات فى الجملة إعرابا ساذجا غفلا من التفسير، ولكن هذا موقوف على قدرة الشارح الخاصة فى النفاذ إلى أسرار تأليف العبارة، وإن كان الأساس فى ذاته سليما، غير أن هذا لا يعد مطلقا مسوغا لإهمال فاعلية المعنى النحوى مثل هذا الإهمال المعيب كما يقرر ذلك أحد النقاد إذ يقول: «والواقع أن فاعلية النظام النحوى فى خلق المعنى المتعدد غير ماثلة فى أذهاننا، وهذه الفاعلية جزء أساسى من حيوية اللغة وقدرتها على أداء كثير من وظائفها. وقد بذل المتقدمون ما وسعهم من أجل توضيح هذه الملاحظة، فنظام الكلمات ونوع الترابط والانفصال بين العبارات والتفاوت الملحوظ بين صيغ الكلمات فى العبارة كل أولئك كان مجالا واسعًا لكشف إمكانيات غير قليلة، ولكن يظهر أننا حتى الآن لا نقدر خطر الفهم النحوى الناضج، أو نظن أن مراجعة المعانى أمرٌ لا يهم المشتغلين بالشعر وفلسفة الفن»[1] والذى يقرره هذا الباحث هو ما كان عليه أمر تناول النصوص من فترة قريبة حيث كان المعنى النحوى مهملا إهمالاً كاملا، وعندما تردد صدى الدراسات الأسلوبية جنحت إلى الاهتمام بأحد شقى جديلة النص اللغوى المضفورة منهما معًا.

لقد ثبتت العزلة بين جانبى النص عندنا نتيجة لإهمال فاعلية المعني النحوى فى تناول النصوص زمنا طويلا، ولم تُستثمر نظرية عبد القاهر الجرجانى، ولم تطور كذلك، وانصرف الدرس النحوى إلى التعليم والاهتمام بالقواعد فحسب. وعندما بدأت أولى بواكير دراسة الأسلوب [2] لم يُعْطَ للنحو دور أكثر من إرشاده إلى بناء

---

(١) د. مصطفى ناصف، دراسة الأدب العربى ٢١٤ (الدار القومية للطباعة والنشر) وانظر له أيضا: نظرية المعنى فى النقد العربى، المبحث الأول «نظام الكلمات» من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٧ (دار الأندلس- ط ٢ـ ١٩٨١).

(٢) فى سنة ١٩٣٩م ظهرت الطبعة الأولى من كتاب «الأسلوب ـ دراسة بلاغية تحليلة لأصول الأساليب الأدبية» للأستاذ أحمد الشايب.

الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقاتها معا فى الجمل والعبارات، وإعانته كذلك فى تكوين التراكيب الصحيحة صحة نحوية بمفهوم بعض متأخرى النحويين «وبذلك تنتهى مهمته ما دام قد حقق لنا صحة العبارة فى ذاتها بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين» [١] . وكأن النحو شىء خارجى بعيد عن القراء والسامعين يستخدمه الكاتب أو المتكلم لصحة العبارة فقط، وكأنه ليس نظاما متفقا عليه بين المتكلم والسامع أو الكاتب والقارئ. ومنشئ الكلام يختار من هذا النظام ما يتواءم مع المفردات التى اختارها كذلك، ومجموع هذين الاختيارين هو التفاعل الذى يسمى المعنى النحوى الدلالى. والغريب أن صاحب «الأسلوب» يحدده بأنه «طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعانى قصد الإيضاح والتأثير، أو الضرب من النظم والطريقة فيه»[٢] وهل يكون «التأليف» أو «الضرب من النظم» إلا نظام النحو الذى اختاره المنشئ مع اختياره للألفاظ؟ ولكن هذا من آثار الفصل الذى طال عليه الأمد بين فاعلية المعنى النحوى وتعليم القواعد النحوية، وإن كان هناك أثر أكثر ضررا على دارسى العربية وهو أنهم أخذوا ينظرون إلى النحو على أنه جانب قاعدى لا جدوى منه ولا خطر له فى فهم بناء النصوص، ثم تدرج الأمر إلى النظر إليه على أنه قيد ثقيل على المتكلم وعائق من «عوائق الخلق الشعرى»[٣] . وهذا القيد يجب التخلص منه. وهؤلاء قد خلطوا بين أمرين:

أولهما: العلامة الإعرابية التى تظهر على بعض الكلمات دلالة على علاقة نحوية معينة، وهذه العلامات جانب واحد من جوانب كثيرة تعمل علي وضوح المعنى النحوى.

ثانيهما: النظام النحوى جملةً بما فيه من علاقات وقرائن مختلفة تكشف غنى وخصوبة فى حركة الجملة العربية وتنوعها[٤] .

---

(١) الأسلوب ٢٦ (الطبعة السادسة ١٩٦٦ ـ النهضة المصرية).

(٢) الأسلوب ٤٤.

(٣) أندرى ميكال، الأدب العربى: ١١٦ (تعريب رفيق بن وناس وآخرين ـ تونس ١٩٨٠م).

(٤) تكفل الدكتور تمام حسان بجمع هذه القرائن المتنوعة وتصنيفها إلى قرائن لفظية ومعنوية وشرحها وبين دور كل منها فى الجملة فى كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» ١٩٧٣م.

وبعـد أن خلطوا بين هذين الجـانبين سـوغـوا لأنفـسهـم النظر إلى النحـو كـله من منظار العلامة الإعرابية وحدها ، ثم استثقلوها وتمنوا الخلاص منها ، وأخيرا صار الأمر إلى كراهية النحو وازدرائه .

والحق أن الأمثلة المصنوعة فى كتب النحو لغرض التعليم وشرح القاعدة النحوية قد ساعدت ـ إذ فقدت الحيوية ودفء النص الفعلى بفقدان دلالتها ـ على تأكيد ما رسخ فى أذهان هؤلاء وأولئك . ولذلك لابد من العودة إلى النصوص اللغوية الحية والعمل من خلالها على شرح المعنى النحوى الدلالى فيها ، على أن يكون ذلك من الكلام «المستقيم الحسن» الذى أشار إليه سيبويه فيبين بذلك وجه حسن الكلام واستقامته .

والحمد لله أولاً وآخرا،

مصادر البحث ومراجعه

(١) باللغة العربية:

- **الآمدى، على بن محمد.**

ـ الإحكام فى أصول الأحكام. (مؤسسة الحلبى ـ القاهرة).

- **الأزهرى، خالد بن عبد الله.**

ـ شرح التصريح على التوضيح. (دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة).

- **الأشمونى، أبو الحسن على بن محمد.**

ـ شرح الأشمونى على ألفية بن مالك. (دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة).

- **الألوسى، شهاب الدين محمود.**

ـ روح المعانى (دار إحياء التراث العربى ـ بيروت).

- **الأمير، الشيخ محمد.**

ـ حاشية الأمير على مغنى اللبيب، مطبوع بهامش مغنى اللبيب (دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة).

- **ابن الأنبارى، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد.**

ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ القاهرة).

- **أنيس، الدكتور إبراهيم.**

ـ دلالة الألفاظ، (مكتبة الأنجلو المصرية. ـ القاهرة ـ ١٩٥٨م).

ـ الأصوات اللغوية (مكتبة نهضة مصر).

● أولمان، س.

ـ دور الكلمة فى اللغة (ترجمة وتعليق د. كمال بشر ـ القاهرة).

● باى، ماريو.

ـ لغات البشر أصولها، طبيعتها، تطورها (ترجمة د. صلاح العربى ـ القاهرة ١٩٧٠ قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة).

● تشيتشرين. ا. ف.

ـ الأفكار والأسلوب دراسة فى الفن الروائى. (ترجمة د. حياة شرارة ـ منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية ـ بغداد ـ ١٩٨٧م).

● د. تمام حسان.

ـ إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا (اللسانيات واللغة العربية ـ الجامعة التونسية ـ ١٩٨١م).

ـ اللغة العربية معناها ومبناها (الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٣م).

ـ مناهج البحث فى اللغة (الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م).

● الجرجانى، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد.

ـ دلائل الإعجاز (دار مصر ١٣٥٧ هـ).

● ابن جنى، أبو الفتح عثمان.

ـ الخصائص (دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٩٥٢ م).

● ابن حزم، أبو محمد على بن سعيد.

ـ الإحكام فى أصول الأحكام (مطبعة العاصمة ـ القاهرة).

● خرما، د. نايف.

ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة (عالم المعرفة ـ الكويت ١٩٧٨م).

● **حماسة، د. محمد حماسة عبد اللطيف.**

- الضرورة الشعرية فى النحو العربى، (مكتبة دار العلوم - القاهرة ١٩٧٩م) وقد أعيد طبعه بعنوان لغة الشعر: دراسة فى الضرورة الشعرية (دار الشروق ١٩٩٦م).

- المعانى النحوية فى البناء الشعرى (البيان الكويتية - ع ١٧٩ فبراير ١٩٨١) ضمن كتاب: اللغة وبناء الشعر. دار الصحوة ١٩٩٢.

- فى بناء الجملة العربية (دار القلم - الكويت ١٩٨٢م) وقد أعيد طبعه بعنوان بناء الجملة العربية (دار الشروق ١٩٩٦).

● **الخضرى، الشيخ محمد.**

- حاشية الخضرى على ابن عقيل (القاهرة ١٩٢٩م).

● **الخولى، د. محمد على.**

- قواعد تحويلية للغة العربية (دار المريخ - الرياض ١٩٨١م).

● **الراجحى، د. عبده.**

- علم اللغة والنقد الأدبى: علم الأسلوب. (فصول - العدد ٢ يناير ١٩٨١م).

- النحو العربى والدرس الحديث (دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٩).

● **الرضى، رضى الدين محمد بن الحسن.**

- شرح الكافية فى النحو (الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ).

● **زكريا، د. ميشال.**

- الألسنية العقلانية وانتقال علم النفس السلوكى (الفكر العربى المعاصر - العدد ٢٣ - ١٩٨٣ مركز الإنماء القومى بيروت).

● **السامرائى، د. فاضل.**

- معانى الأبنية فى العربية (بغداد - ١٩٨١م).

● **السكاكى، أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على.**

ـ مفتاح العلوم (دار الكتب العلمية).

● **السعران، د. محمود.**

ـ علم اللغة مقدمة للقارئ العربى (دار المعارف ـ ١٩٦٢م).

● **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.**

ـ كتاب سيبويه (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ طبعت أجزاؤه فيما بين سنتى ١٩٦٦ و ١٩٧٧م).

● **سيرل، جون.**

ـ تشومسكى والثورة اللغوية (الفكر العربى. العددان ٨، ٩ مارس ١٩٧٩م).

● **سيلفا، فيتور مانويل دى إجيبيار إى سيلفا.**

ـ الأسلوبية: علم وتاريخ (ترجمة د. سليمان العطار. فصول العدد ٢ ـ ١٩٨١م).

● **السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر.**

ـ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع (تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم ـ دار البحوث العلمية ـ الكويت ١٩٧٥م).

● **الشاطبى، أبو إسحاق.**

ـ الموافقات (المطبعة الرحمانية بمصر).

● **الشايب، أحمد.**

ـ الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية. (النهضة المصرية ـ الطبعة السادسة ١٩٦٦م).

● **الصبان، محمد بن على.**

ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى (دار إحياء الكتب العربية).

● **الطرابلسى، د. محمد الهادى.**

ـ خصائص الأسلوب فى الشوقيات (من منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م).

● **عبد الرحمن، عبد الكريم مجاهد.**

ـ الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جنى (الفكر العربى ـ العدد ٢٦ ـ مارس ١٩٨٢م).

● **عبده، د. داود.**

ـ التقدير وظاهر اللفظ (الفكر العربى العددان ٩٨ ـ مارس ١٩٧٩م).

ـ دراسات فى علم أصوات العربية (مؤسسة الصباح ـ الكويت ١٩٧٩م).

ـ زلات اللسان والمعجم الذهنى.

(البيان ـ الكويت ـ العدد ٢٠٦ ـ مايو ١٩٨٣م).

● **العلوى، يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم.**

ـ كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (دار الكتب العلمية ـ بيروت).

● **العسكرى، أبو هلال.**

ـ كتاب الصناعتين (تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية ـ ١٩٥٢ م).

● **عمايرة، خليل.**

ـ رأى فى بعض أنماط التركيب الجملى فى اللغة العربية فى ضوء علم اللغة المعاصر. (المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة الكويت ـ ١٩٨٢ م).

● **عمر، د. أحمد مختار.**

- دراسة الصوت اللغوى (عالم الكتب - القاهرة - ١٩٧٦ م).

- علم الدلالة (مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت - ١٩٨٢ م).

● **عياد، د. محمود.**

- الأسلوبة الحديثة محاولة تعريف. (فصول - العدد ٢ - يناير ١٩٨٢ م).

● **الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد.**

- المستصفى (بولاق - مصر).

- المنخول من تعليقات الأصول (تحقيق د. محمد حسن هيتو - دمشق الطبعة الثانية - ١٩٨٠ م).

● **الفارسى، أبو على الحسن بن أحمد.**

- الحجة فى علل القراءات السبع (بتحقيق على النجدى ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبى، ومراجعة محمد على النجار - تراثنا).

● **فريحة، د. أنيس.**

- اللهجات وأسلوب دراستها (معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٥٥م).

● **فليش، هنرى.**

- العربية الفصحى (تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين - المطبعة الكاثوليكية بيروت - ١٩٦٦م).

● **القزوينى، جمال الدين أبو المعالى محمد بن عبد الرحمن.**

- الإيضاح فى علوم البلاغة (شرح وتعليق وتنقيح الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى - دار الكتاب اللبنانى - بيروت - ط ٤ - ١٩٧٥ م).

● **المالقى، أحمد بن عبد النور.**

ـ رصف المبانى فى حروف المعانى. (تحقيق أحمد محمد الخراط ـ دمشق ١٩٧٥م).

● **ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله.**

ـ شرح الكافية الشافية (حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدى ـ دار المأمون للتراث ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٢ م).

● **المسدّى، د. عبد السلام.**

ـ الأسلوبية والأسلوب: نحو بديل ألسنى فى النقد الأدبى (الدار العربية للكتاب ـ لليبيا ـ تونس ـ ١٩٧٧ م).

ـ الفكر العربى والألسنية (ضمن أبحاث كتاب اللسانيات واللغة العربية ـ الجامعة التونسة ـ ١٩٨١م).

ـ التضافر الأسلوبى وإبداعية الشعر ـ نموذج ولد الهدى (فصول ـ العدل الأول من المجلد الثالث ١٩٨٢ م).

● **المرادى، الحسن بن قاسم.**

ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى (تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ـ حلب ـ ١٩٧٣ م).

● **مصطفى، إبراهيم.**

ـ إحياء النحو (القاهرة ـ ١٩٥٩م).

● **أبو ملحم، على.**

ـ فى الأسلوب الأدبى (بيروت ـ ١٩٦٨م).

● **الموسى، د. نهاد.**

ـ نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٨٠ م).

● **مونان، جورج.**

ـ مفاتيح الألسنية (ترجمة: الطيب البكوش ـ منشورات الجديد ـ تونس ١٩٨١م).

● **ميكال، أندرى.**

ـ الأدب العربى (ترجمة رفيق بن وناس وصالح حيزم والطيب العشاش ـ الشركة التونسية لفنون الرسم ـ ١٩٨٠م).

● **ناصف، على النجدى.**

ـ سيبويه إمام النحاة (عالم الكتب ـ القاهرة ـ ط ٢ ـ ١٩٧٩ م).

● **ناصف، د. مصطفى.**

ـ دراسة الأدب العربى (الدار القومية للطباعة والنشر).

ـ نظرية المعنى فى النقد العربى (دار الأندلس ـ ط ٢ ـ ١٩٨١ م).

ـ النحو والشعر: قراءة فى دلائل الإعجاز (فصول ـ العدد ٣ ـ أبريل ١٩٨١م).

● **هايمن، ستانلى.**

ـ النقد الأدبى ومدارسه الحديثه (ترجمة د. إحسان عباس ود. محمد يوسف نجم ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ ط ٣ ـ ١٩٧٢ م).

● **الهروى، على بن محمد.**

ـ الأزهية فى علم الحروف (تحقيق عبد المعين الملوحى ـ دمشق ـ ١٩٨٢م).

● **ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد.**

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ القاهرة).

ـ شرح شذور الذهب (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ القاهرة).

ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة).

● **ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن على.**

شرح المفصل (القاهرة ١٩٣٩ ـ ١٩٣١ م).

(ب) باللغة الإنجليزية:

- Allen, J . P . B & Buren P . V.

  - Chomsky: Selected Readings. (Oxford University press -1972).

- Babb, Howard, S.

  - Essays in Stylistic Anlysis. (New York - 1972).

- Burt, Mariana K.

  - From Deep to Surface Structure, An Introduction to Transformational Syntax. (Harpar & Row, Publishers - New York - 1971).

- Chomsky. Noam.

  - Aspects of the Theory of Syntax. (Cambridge, Mass. MIT Prees - 1965).
  - Curremt Issues in Linguistic Theory. (The Hague: Mouton. 1964).
  - Essays on form and interpretation. (North - Holland - 1977).
  - Reflections on Language. (Panthon - 1975).
  - Syntactic Structures. (The Hague: Mouton - 1957).

- Fowler, Roger.

  - Essays on Style and Language:

  Linguistic and Critical Approaches to Literary Style.

  (Edited by Rogere Fowler - Routledge and Kegan Paul - London - 1966).

- Hooper, J . B .

  - An Introduction to Natural Generative Phonology. (New York - 1976).

•Jespersen, Otto.

- The Philosophy of Grammar.

(George Allen and Unwin - London 1924).

•Liles, Bruce L.

- An Introductory Transformational Grammar.

(Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs - New Jersay 1971).

•Lyons, John.

- Introduction to Theortical Linguistics.

(Cambridge University Press 1968).

•Roberts, Paul.

- Modern Grammar (New York - 1968).

•Sapir, Edward.

- Language. (Harcourt, Brace 1921, Harvert 1949).

•Shahir El-Hassan.

- Meaning by Collocation With Illustrations from Written Arabic

(المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت العدد ٨ - ١٩٨٢)

•Staal, J . F.

- Word Order in Sanskrit and Universal Grammer.

(Holland - 1967).

المحتوى

التراكيب وكشف خصائصها. الابتعاد عن الغاية الحقيقية للنحو مع الزمن. دعوة عبد القاهر الجرجاني الناضجة للفهم النحوى الصحيح. التقارب بين دارسى النصوص واللغويين دون أن يسهم النحاة فيه. المشتغلون بالنصوص هم الذين يقدرون النحو حق قدره. معنى الإبداع فى النحو. عقبات فى طريق هذا الإبداع النحوى. العودة إلى الفهم الصحيح لغاية النحو ضرورية. علماء فهموا الغاية من النحو فهما صحيحا. التطور الذى أحدثته الدراسة اللغوية فى غاية النحو. النحو يقوم على وصف سليقة المتكلم. الربط بين الأصوات الكلامية ومعانيها. تفسير العلاقات اللغوية بين نظام الأصوات ونظام الدلالات. العودة إلى المعنى النحوى الدلالى فيها إحياء للنحو. التقاء فى الغاية بين بعض النحويين القدماء والفهم المعاصر.

المبحث الأول
العلاقة بين الدلالة والنحو
من صفحة ٣٧ إلى صفحة ٦١

اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. الالتقاء حول هذا المفهوم. الوصف النحوى للغة ليس أصم خاليا من الدلالة. علم الدلالة فرع من فروع البحث اللغوى. الجهود فى دراسة الدال والدلالة. الدلالة هى المعنى. الدلالة للوحدة اللغوية هى مدلولها. المعنى هو القيمة التى يتخذها المدلول فى سياق واحد. مشكلة المعنى. ظهور الاهتمام بالجملة وهى أهم وحدات المعنى. اندماج النحو والدلالة. العودة إلى التفسير العقلى للغة. العنصر الدلالى وسيلة كشف. نزوع الدرس الحديث إلى عدم التفرقة بين الجانب النحوى والجانب الدلالى. التفرقة بين الجانبين موروثة من التفرقة بين القواعد والمفردات المعجمية. لا يمكن تكوين جملة صحيحة انطلاقًا من القواعد النحوية وحدها أو من المفردات وحدها. ازدواج مكون العنصر الدلالى. جانب يقوم على اعتبار العلاقات النحوية، جانب يقوم على اختيار الكلمات المنطوقة فى الجملة. توقف كل من الجانبين على الآخر. انكسار قاعدة الاختيار. محاور ترتكز عليها الجملة الصحيحة نحويا ودلاليا. اهتمام القدماء ببعض هذه المحاور. يعيب هذه الجهود أنها كانت موزعة. محاولة تعرف الجانب الدلالى عن طريق تفاعل الدلالة النحوية ودلالة المفردات. كسر دلالة المفردات الأولية إما أن يؤدى إلى الخطإ الدلالى، وإما أن يؤدى إلى الانتقال إلى

المستوى المجازى فى التعبير. استئثار علوم البلاغة العربية بكثير من الظواهر التى انكسر فيها قانون بلاغة المفردات الأولية. تفاعل المعنى النحوى الأولى والدلالة الأولية للمفردات هو «المعنى النحوى الدلالى». مشكلات علاقة الدلالة بالنحو.

المبحث الثانى
التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات
من صفحة ٦٣ إلى صفحة١٠٩

لفتة سيبويه. بذور نظرية نحوية دلالية. نص سيبويه عن الاستقامة من الكلام والإحالة. مناقشة أمثلة سيبويه للكلام المستقيم الحسن. مناقشة أمثلة سيبويه للكلام المستقيم القبيح. الكلام المستقيم الكذب. ليس الكذب كذبا أخلاقيا ولكنه كذب دلالى. أسباب الكذب الدلالى. الاستبدال فى هذه الأمثلة. تدرج العلاقة ورموز خاصة بهذا التدرج. العلاقة النحوية هى التى تحدد نوع التركيب. الكشف عن طريق الاستبدال. عندما تدخل الكلمة فى مراكب اسمى تنتقل إلى مجال دلالى آخر. المحال من الكلام. ضربان منه. مناقشة أمثلة سيبويه للكلام المحال، والمحال الكذب. كيف تأتى الإحالة للكلام. ضربان لكسر قانون اختيار المفردات. تكتمل نظرة سيبويه بإضافة نص آخر من كتابه إلى هذا النص. اتساع الكلام. أمثلة مختلفة لاتساع الكلام. استخلاص نقاط مهمة من نص سيبوية. كل مفرد له دلالة أولية تنتمى إلى حقل دلالى معين. كل كلمة من حقل دلالى معين تستجيب للدخول فى علاقات نحوية من نوع ما مع كلمات أخرى على سبيل الحقيقة أو المجاز. هناك قواعد تركيبية خاصة للعلاقات النحوية التجريدية. مصطلح الفروق والوجوه. اختيار المفردات محكوم بقواعد معينة. قد يتدخل مجال المفردات فى تحديد الهيئة التركيبية. لمس القدماء لبعض هذه اللمحات. تقارب بين آراء ابن جنى وبعض آراء المدرسة التوليدية التحويلية. السياق الذى يكون فيه الكلام. ثلاثة عناصر توجب للكلام مزية فى رأى الجرجانى. تطبيقات من نصوص عبد القاهر الجرجانى. الاختيار هو التأليف بين مراعاة ما يقتضيه علم النحو وما يقتضيه اللفظ من الحقيقة والمجاز. التقاء فى بعض الآراء وبعض الأفكار بين النحاة القدماء وبعض المحدثين.

المبحث الثالث
العنصر الدلالى فى بعض الظواهر النحوية
من صفحة ١١١ إلى صفحة ١٥٨

التفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية . تأثير دلالة سياق النص اللغوى وسياق الموقف . اختلاف دلالة الهيئة التركيبية الواحدة باختلاف السياق . مثال على ذلك السياق غير اللغوى . المقام . اهتمام سيبويه بهذا الضرب من السياق . السياق اللغوى وعناصره . تنغيم الكلام بوصفه سياقا لغويا ودوره . التنغيم يؤدى فى الكلام المنطوق دور بعض الوظائف النحوية . التنغيم والنبر السياقى من القرائن اللفظية . دور العنصر الدلالى فى ظواهر نحوية مختلفة . أمثلة لذلك . شرط دلالى فى وظائف نحوية مختلفة : فى التمييز . فى الظرف . فى الحال . فى الإضافة . فى المصدر المضاف . فى اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ (ال) وعمل عمل فعله . فى المصدر الذى يكون بدلا من اللفظ بفعله . فى الواو التى ينصب بعدها الفعل المضارع . فى (أو) التى ينصب بعدها المضارع . فى صيغة (فَعيل) التى يستوى فيها المذكر والمؤنث . فى الابتداء بالنكرة . فى التزام النصب على المفعول معه . فى بعض الظواهر النحوية : فى الحذف . فى اختيار وجه نحوى معين . فى حرية الرتبة . فى تصنيف بعض الكلمات . فى التعريف والتنكير . فى الحمل على المعنى .

المبحث الرابع
فاعلية المعنى النحوى فى النص
من صفحة ١٥٩ إلى صفحة ١٨٠

تجزئة النص من أجل دراسته لايراد بها تحنيط الأجزاء . كل دارسة لغوية غايتها فهم النص وكشفه . النص اللغوى وحدة متلاحمة . التلاحم بين المفردات ووظائفها النحوية تفاعل عقلى صوتى فى وقت واحد ، أو تفاعل نحوى دلالى معا . تفريق النحاة بين مصطلحى «الكلام» و «القول» . كيف يتشكل معنى الكلمة فى الجملة . الاختيار بين المفردات والنظام النحوى هو الذى ينتج جملا صحيحة نحويا ودلاليا . تَدَرُّج مستوى الكلام من الإبلاغ غير الفنى إلى الإبلاغ الفنى . المعنى النحوى هو التوفيق فى الاختيار . جهد عبد القاهر اتجاه ناضج لفهم معنى النحو . انصهار المفرد

مع وظيفته النحوية يُشكّل معنًى جديداً. اتفاق كثير من دارسى النصوص على هذا. فهم أى عمل يقوم على أساس من المعنى النحوى. كل معنى مراد استخراجه من النص كامنٌ فى الصيغة المقولة بشقيها: المفردات ونظامها النحوى. ليس المعنى النحوى منعزلاً عن النص. الأسلوبية التطبيقية تتعامل مع جانب واحد من جوانب النص. الأسلوبية الإحصائية جافة. كل محاولة نقدية تغفل فاعلية النظام النحوى تهمل ما يَمُدّ المفردات فى الجملة بالمعنى الأساسى العميق. دور هذا المعنى الأساسى فى بناء التعبير المجازى. كل قصيدة مكونة من عدد من الجمل. التعامل مع التراكيب اللغوية فى الشعر ينبغى أن يكون حذرا لأنه فن. فى كل قصيدة مرتكز ضوئى. المرتكز الضوئى جُمَلٌ معينة. المعنى النحوى مدخل موضوعى لفهم الشعر وتفسيره. اهتمام القدماء بفاعلية المعنى النحوى. العزلة بين جانبى النص نتيجة لإهمال فاعلية المعنى النحوى فى تناول النصوص. ضرورة العودة إلى المعنى النحوى الدلالى فى شرح النصوص وتفسيرها.

مصادر البحث ومراجعه

من صفحة ١٨١ إلى صفحة١٩٠

(١) باللغة العربية.

(٢) باللغة الإنجليزية.

رقم الإيداع ١٥٠٤٨/٩٩
I.S.B.N. 977 - 09 - 0576 - 3

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

النّحو والدّلالة

مدخل لدراسة المعنى النحوى-الدلالى

تلتقى فى البحث اللغوى المعاصر مناهج النحو والدلالة، وقد جمعهما فى بعض الاتجاهات العلمية منهج واحد، ظهرت معه بعض المشكلات، وأثيرت حوله بعض التساؤلات.

من هنا ـ ولأهمية هذا المجال ـ كانت ضرورة الكشف عن جانب التقاء النحو والدلالة فى التراث النحوى؛ لتتحقق بذلك العودة الواعية البناءة إلى النحو العربى، بما له من من دور فعال فى فهم النص وكشفه.

وجاء هذا الكتاب عن رغبة صادقة ملحة من صاحبه فى لفت الانتباه إلى الدور الذى يقوم به المعنى النحوى الدلالى فى بيان النص، وقد شغله أن تكون لدينا ـ نحن العرب ـ نظرية خاصة تقوم على معطيات ثقافتنا؛ من تراثنا ومن تجارب الآخرين فى الوقت نفسه، فيكون لنا كيان خاص، نؤمن به ونثق ونعتز.